المباحث البلاغية عند الأصوليين

تأليف

أ. د. عقيد خالد حمودي العزاوي

الجامعة المستنصرية

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾

صدق الله العظيم

«سورة آل عمران: الآية ١٣٨-١٣٩»

الإهـــداء

إلى ...

خاتم النبيين محمد ﷺ

عسى أن نحظى بشفاعته يوم الدين

ورفقته في الدارين

المؤلف

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل كتاباً كالشمس وضحاها، فأتبعه بسنة مُطهرَّة كانت كالقمر إذا تلاها، فمن تمسَّك بهما كان كالنهار إذ جلاَّها ومن أعرض عن ذكرهما كان كالليل إذا يغشاها، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمته للعالمين أبا الزهراء طه، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد...

فإنَّ دراسة الأصوليين للبلاغة، جاء نتيجة دراستهم المعمّقة للغة وأثرها في إظهار المعاني الشرعية ودلالة هذه الألفاظ من حيث حقيقتها ومجازها وارتباط هذه العلاقات الدلالية بالتوسع في إظهار مقدرتهم في الخوض في هذه المسائل.

وكان الجانب الدلالي كمقدمة واضحة في دراساتهم والتي استندت عليها، وهم يُعدّون بحق أول من تناول الدلالة حتى قبل اللغويين القدماء والمحدثين، وما دراستهم للمعنى وأثره في السياق إلا دليلاً لفهمهم بوضع القوانين العامة للنصوص الشرعية.

وقد نشأ علم الأصول علماً عربياً خالصاً لم يتأثر بمنطق الفلسفات القديمة كاليونانية والأرسطوطاليسية وكذلك تميز الدرس الأصولي العربي بالأصالة، وانفرد الأصوليون بمسائل لم يتناولها غيرهم في اللغة والبلاغة والدلالة على مستوى المفردة والحروف وهيئة الكلمة، وصيغ الأفعال والجمع والأفراد، ووضحوا قوانين عامة لفهم هذه القواعد ودراستهم المعمقة للحقيقة والمجاز، وأقسام الدلالة، والصريح والكناية، هو أكبر دليل على أصالة وقوّة هذا العلم بما أودع الله لهُ من علماء أجلاء أسسوا وثبتوا دعائم هذا العلم.

وأما الدواعي والأسباب التي جعلتني أكتب في هذا الموضوع هو حبي لتراثنا الكبير، وكون أكثر الدارسين يهتمون بمسائل الأصول، والدلالة والاستنباط، أما الدرس البلاغي فلا يكاد يُذكر عندهم وكون دراستنا دراسة بكر بحسب علمي، لم يتناولها أحد من الدارسين بالمضمون الذي درسته إلا باحث تناول العنوان نفسه(*) ولكن دراسته كانت بعيدة كل البعد عن دراستي اذ درسه دراسة أصولية وان كان العنوان نفسه وهي دراسة مهمة وجادة أفدت منها في مبحث الحقيقة والمجاز؛ لأنَّ النظرة من أول وهلة أنَّ علماء الأصول لم يهتموا بالجوانب البلاغية بل همهم الوقوف على دراسة المعنى والدلالة والكشف عنهما.

وبعد دراسة مستفيضة لكتب الأصول قديمها وحديثها بحسب شهرتها عند الدارسين المختصين، استوقفتني كثيراً من مسائل علم المعاني وتفرعاته والبيان وتقسيماته والبديع وأنواعه ثم دعوت الله أن يلهمني الصواب في العمل وشددت العزم بجمع المادة من أغلب كتب الأصول، وكان هذا مدار البحث ولم أتطرق إلى البلاغيين إلا ما يخص الاستشهاد به، ودعماً لرأي نحتاجه.

ومن الأسباب المهمة التي جعلتني أن أدرس الموضوع، هي طبيعة البحث البلاغي عند الأصوليين، وذلك لبيان الصلة بين بحث البلاغيين وبحث الأصوليين لها، إذ نجد أهل الأصول يركزون على الدلالة العلمية والشرعية، ولا يكاد يذكر عندهم الدلالة العاطفية التأثيرية وبعد الدراسة والبحث وجدناهم يذكرون الأخيرة وإن كانت مبثوثة في كتبهم، هنا وهناك، وقد

---

* الباحث حسن هادي التميمي، وهي أطروحة دكتوراه في قسم اللغة العربية، الجامعة المستنصرية، عام ٢٠٠٦ البحث البلاغي عند الأصوليين.

اهملوا علمي البيان والبديع إلا في بعض النواحي.

فقمنا بإخراجها وترتيبها وتبويبها لتكون سهلة المنال للقارئ الحصيف، ونكون قد قدمنا شيئاً لديننا وأمتنا الإسلامية.

وقد جرى تقسيم البحث على وفق الخطة الآتية، كان الفصل الأول: الكلمة المفردة، وأقسام الكلام عند الأصوليين، من معنى الاسم والفعل والحروف وتقسيماتها ومادة الكلمة وهيئة الكلمة، وصيغ الأفعال، والجمع والأفراد.

وفي الفصل الثاني: تناولت علم المعاني عند الأصوليين، والخبر وأنواعه وأغراض الخبر، وأدوات توكيد الخبر، وتناولت الحذف والذكر، والتعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، والفصل والوصل والقصر وهذا كله كان في المبحث الأول.

وجاء المبحث الثاني ليحمل في مطالبه: الإنشاء وأقسامه من أمر ونهي واستفهام وتمني ونداء. وجاء المبحث الثالث ليحمل مباحث الإنشاء غير الطلبي من مدح وذم وتعجب، وإيجاز وإطناب ومساواة.

ثم تناولت في الفصل الثالث علم البيان عند الأصوليين من تشبيه وأقسامه وأنواعه. وهذا كان في المبحث الأول من الفصل ثم جاء المبحث الثاني ليتناول الحقيقة والمجاز عند الأصوليين وأقسام الحقيقة والمجاز وأنواعه ثم تناولت في المبحث الثالث الاستعارة وأركانها وأقسامها ثم جاء المبحث الرابع متناولاً فيه الصريح والكناية، وأقسام الكناية، والفرق بين المجاز والكناية والفرق بين الحقيقة والمجاز وتفاصيل ذكرناها في المحتويات.

وتناولت في الفصل الرابع: علم البديع عند الأصوليين من محسنات معنوية وأقسامها، ومحسنات لفظية وأنواعها وتقسيماتها.

ثم خاتمة بالموضوع وأهم النتائج وقائمة بأهم المصادر التي اعتمدناها في البحث وكانت غالبية هذه المصادر من كتب الأصول القديمة والحديثة مع الاستعانة بكتب الحديث والبلاغة والدراسات التي نعتقد أنها خدمت البحث، وختاماً أسال الله العظيم أن أكون قد وفقت في هذا البحث خدمةً للقرآن الكريم والعلم والعلماء وأن يكون لبنة جديدة في الدرس البلاغي الحديث.

والله من وراء القصد

الباحث

أ. د. عقيد خالد العزاوي

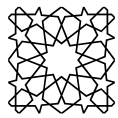

الفصل الأول
الكلمة المفردة

المبحث الأول
أقسام الكلام عند الأصوليين

ذكر الأصوليون أنَّ الكلمة المفردة كلاماً[1]، والكلام هو الجملة المفيدة، وقسموا الكلمة إلى (اسم وفعل وحرف)، يقول الغزالي: «وحَدُّهُ -يعني الاسم- ما يشعر بمسمى من غير إشارة إلى زمن محصّل، والفعل يخالف الاسم في خاصيته، وهي: صيغ دالة على أحداث مشعرة بزمان منقسم انقسام الزمان من ماضي، وحاضر ومستقبل، وأما الحرف، فهو الذي جاء لمعنى تتقدم خاصة الاسم والفعل فيه، ويظهر المعنى في غيره»[2].

أ – معنى الاسم:

إنَّ كلمة (محمد) تحتفظ بمدلولها وصورتها الذهنية سواء أكانت جزءاً من هذه الجملة أم لم تكن، أي إنّها كلما خطرت في الذهن خطر معناها ومسمّاها الذي وضعت له، من أجل ذلك يطلق الأصوليون على المعاني الاسمية مصطلح (المعاني الإخطارية)؛ لذلك يرمي تعريفهم الاسم بأنه: (ما دلَّ على معنى في نفسه) أو (ما أنبأ عن المسمى) إلى أنَّ المعنى الاسمي له استقلال

---

(١) ينظر: المحصول: ٢٣٩/١.

(٢) المنخول: ٧٩-٨٠.

في الذهن، وأنَّ (الاسم) يحكي وينبئ عن هذا المعنى المستقل ذهناً، ولا فرق بين أن يكون هذا المعنى من الذوات كمحمد والبصرة أو القيام والقعود وأمثالها، فكل منهما موجود في نفسه[1].

ب- معنى الفعل:

أما الفعل فإننا نلاحظ أن كلمة (قَدِمَ) في جملتنا: (قدم محمد من البصرة) تدل على ما يحصل بأذهاننا من معنى كلمة (القدوم) -وهو معنى يمكن إدراكه بصورة مستقلة- ومعنى ذلك أن الفعل يدل على ما يدل عليه الاسم، إلا أنَّ دلالته ليست متصورة على ذلك، لأنَّه لو كانت كلمة (قدم) تدل على معنى القدوم فقط، لصح وضعها في مكانها ولساغ لنا أن نقول: (القدوم محمد) بدلاً من (قدم محمد) ولكن الجملة تكون غير مترابطة، وهي بحاجة إلى عملية (شدّ) بجزئيها: القدوم ومحمد.. من أجل ذلك اقتضى الوضع اللغوي أن نشتق من مادة القدوم (هيئة) بصيغة (فَعِلَ) تسهل لنا عملية ربط القدوم بمحمد. أو نسبته إليه. فهيئة (قدم) إذاً تدل على (نسبة) ابتداء القدوم من البصرة، ونخلص من ذلك إلى أنَّ مدلول (هيئة الفعل) هو نفس مدلول (الحرف) بمعنى أن كلاً منهما معنى نسبي، لا يمكن تصوره في الذهن بصورة مستقلة عن المنسوب والمنسوب إليه، وأن مدلول (مادة) الفعل هو نفس مدلول (الاسم) إذا ظهر لنا أنَّ معنى الفعل مركب من معنى الاسم ومعنى الحرف؛ لأنَّه يدل بمادته على معنى (القدوم) وبصيغته على نسبة ذلك المعنى إلى فاعلٍ ما[2].

---

(١) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ٦٥.

(٢) ينظر: النص اللغوي: ٤٢٠، والبحث النحوي عند الأصوليين، ٦٦.

المبحث الثاني

الحروف

الحرف عنصر أساس من عناصر تأليف الجملة، فالجملة العربية تتكون من كلمات ذات معان مختلفة متباينة، لا يمكن أن تؤدي معنى موحداً مفيداً للسامع ما لم ترتبط هذه الكلمات بعضها ببعض، والعنصر الذي يربط هذه الكلمات المتباينة هو (الحرف). وهذا الحرف قد يكون كلمة مستقلة لها معنى خاص، كالابتداء والانتهاء، والاستفهام، والتمني وأمثالها تؤديه ضمن وظيفة الربط بين المفردات، وهو ما اصطلح عليه -عند الأصوليين- بـــ(حروف المعاني)[1] وقد يكون حروفاً وحركات غير مستقلة عن أصول الكلمات، ولكنها تمتزج معها بحيث تساهم في بناء معنى المفرد، أو في بناء معنى المركب وقد اصطلح عليه بـــ(الهيئات) أو (حروف المباني)، ولهذه الهيئات، كما للحروف، معانٍ نسبية تؤديها ضمن وظيفة الربط.

وقد كان اهتمام الأصوليين لمبادئ اللغة في بحوثهم مُنصبّاً على معرفة وظائفها النحوية في ربط المفردات، وعن دلالتها على ما تضيفه إليها من معان نسبية تشارك في المدلول العام للجملة.

وعليه قسم الأصوليون الحروف على قسمين:

أ- حروف المباني. ب- حروف المعاني.

وسنأتي لتفصيل القول فيها.

---

(١) ينظر: غاية الوصول شرح لب الاصول: ٤٦-٤٧. والتمهيد في تخريج الفـــروع على الاصول: ٢٠٩.

أ – حروف المباني:

وهي حروف الهجاء التي تتركب منها الكلمات[1]، وقد اهتم الأصوليون ببيان القيمة البلاغية للحرف فتظهر من خلال التأكيد على وجود مناسبة تقتضي تحديد اللفظ بالمعنى الذي يدل عليه، وهم يرون أن أكثر المحققين من علماء اللغة العربية والبيان يثبتون المناسبة بين الألفاظ والمعاني ويقسمون الاشتقاق إلى ثلاثة أنواع، (أصغر وأوسط وأكبر)

فالأصغر: ما كانت الحروف الأصلية فيه مستوية في التركيب، نحو ضَرَبَ يَضْرِبُ فهو ضَارِبُ وَمَضروبٌ.

والأوسط: فهو أن تتفق أكثر حروف الكلمة، كفلق وفلح وفَلَدَ يدل على العتق.

والأكبر: ما كانت الحروف فيه غير مُرتبةٍ كالتراكيب الستة في كل من جهة دلالتها على القوة، فترد مادة اللفظين فصاعداً إلى معنى واحد[2].

فمعنى «الصمد»[3] في رأي الأصوليون هو الذي لا جوف له، (ذلك أن لفظ (ص م د) دلَّ على الاجتماع والانضمام المنافي للتفرق والخلو والتجويف، كما يقال: صمد المال وصمده وتصمده، إذا جمعه وضمَّ بعضه إلى بعض، ومنه في الاشتقاق الأكبر: الصمد والمصمت، فإنَّ التاء والدال إخوان متقاربان في المخرج، يقال: صمت يصمت صماتاً، وأصمت إصماتاً وهو جمع ينافي الانفتاح والتفريج، ولهذا يقال للعظام ونحوها من الأجسام،

---

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر: ٨١٧/٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٢٣٢/٢.

(٣) الإخلاص: ٢.

منها أجوف، ومنها مصمت)[1].

وأيضاً من مادة (ص ر ب) تَصْبُر وَتَرَبَّصَ وتبصَّرَ، والتراكيب الثلاثة راجعة إلى معنى التأني نحو: تَصبَّرَ على فُلاَنٍ إنَّهُ مُعسِرٌ وقول الشاعر:

تَرَبَّصْ بِهَا رَيْبَ المَنُون لَعَلَّها تَطْلُقُ يَوْماً أو يَمُوتُ حَلِيُلَها[2]

هذا ونحو ما ذهب إليه ابن جني من عقد التغاليب الستة في القول على معنى السرعة والخفة نحو القوْل والعَلْوِ والوَلْقِ والوَقْل واللوقِ وكذلك الكلام على الشدة كالمُلك والكمل واللكم[3].

وفرق ابن جني بين النضح والنضخ، حيث يقول: «ومن ذلك قولهم: النضح للماء ونحوه، والنضخ أقوى من النضح. قال الله سبحانه: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾[4]، فجعلوا الحاء لرقتها للماء الضعيف، والخاء لغلظها لما هو أقوى منه»[5].

ويبدو أن ابن جني هو النحوي الوحيد الذي وافق الأصوليين في هذا الاشتقاق.

وأيضاً اهتم الأصوليون ببيان تأثير الحركة على الحرف سواءً أكانت حركة إعرابية أم حركة ملازمة لأحد حروف الكلمة، وبينوا أن الحرف لا يخلو من حركة أو سكون «فالحركة هي كيفية عارضة للحرف يمكن معها

---

(١) بيان تلبيس الجهمية: ٢/٥٩-٦٠.

(٢) البحر المحيط: ٢/٢٣٣.

(٣) البحر المحيط: ٢/٢٣٢. وينظر: دراسة المعنى عند الأصوليين: ٩١.

(٤) الرحمن: ٦٦.

(٥) الخصائص: ٢/١٥٨.

أن يوجد عقبه حرف من حروف الهجاء وذلك كما في الميم من (مت) فإنه يمكن عدها فيقال في حال فتحها (مات) وفي حال ضمها (موت) وفي حال كسرها (ميت) وبهذا يظهر أن الحركة ثلاثة أنواع وهي الفتحة والضمة والكسرة، ويقال لهذه الحروف الثلاثة في مثل هذا الموضع حرف مد، والسكون هو كيفية عارضة للحرف يمتنع معها أن يوجد عقبه أحد حروف المد، وذلك كما في النون من (مت) فإنه وهو على حاله من السكون لا يمكن أن يحدث بعده حرف من حروف المد»[1].

وقال بعض الحكماء: «إنَّ الذي تدل عليه الجيم أو الميم مثلاً لا يمكن أن ينطق به مفرداً، وكذلك ما تدل عليه الضمة أو الفتحة أو الكسرة، وإنما يحدث الصوت بمجموعها، وذلك أن الصوت المتميز في السمع يحدث بين شيئين أحدهما يتنزل منه منزله المادة، وهو الذي يسمى حرفاً غير مصوت الثاني يتنزل منه منزلة الصورة، وهو الذي يسمى حرفاً مصوتاً، ويسميه أهل لساننا حركة» [2].

لذا ربما كان مصطلح (الصوت) أكثر وفاءً لمتطلبات هذا الحديث من مصطلح (حروف المباني)، ذلك أنَّ الصوت الكلامي هو أصغر وحدة قابلة للتبادل[3].

على إنَّ الأصوليون يرفضون أن تكون المناسبة الصوتية هي الرابط الأوحد الذي يصل بين اللفظ ومعناه، بل ثَمَّة روابط أخرى غير الرابطة

---

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر: ٨١٨/٢.

(٢) توجيه النظر إلى أصول الأثر: ٨١٨/٢.

(٣) علم اللغة، ١٤٦.

الصوتية، إذ «لم يقل أحد من العقلاء أن اللفظ يدل على المعنى بنفسه من غير قصد أحد، وأنَّ تلك الدلالة لازمة للفظ حتى يقول القائل: لو كان اللفظ يناسب المعنى لم يختلف باختلاف الأمم، فإنَّ الأمور الاختيارية من الألفاظ والأعمال العادية يوجد فيها مناسبات وتكون داعية للفاعل المختار، وإن كانت تختلف الأمكنة والأزمنة والأحوال»[1].

ب- حروف المعاني:

تعريفات الأصوليين للحرف تختلف باختلاف وجهات نظرهم في معناه. فمنهم من تابع النحاة في أنه «ما دلَّ على معنى في غيره» أو «على معنى قائم بالغير»[2]. ومنهم من قال: «إنَّ الحرف ما أوجد معنى في غيره»[3].

وإنَّ الكلام في هذا الباب كلام في باب من أبواب النحو، غير إنَّه لما كثر احتياج الفقهاء إليه ذكرها الأصوليون وسنشير إلى ما يكثر من ذلك:

(من) تدخل في الاستفهام والشرط والجزاء والخبر والابتداء.

الغاية والتبعيض والصلة. تقول في الاستفهام، من عندك؟ ومن جاءك؟ وتقول في الشرط والجزاء من جاءني أكرمته، ومن عصاني عاقبته، وتقول في الخبر، من أحبه، ويختص ذلك من يعقل دون من لا يعقل[4].

(ما) تدخل للنفي والتعجب والاستفهام، تقول في النفي: ما رأيت زيداً، وفي التعجب ما أحسن زيداً، وفي الاستفهام ما عندك؟ ويدخل في الاستفهام

---

(١) مجموع الفتاوى: ٤١٧/٢.

(٢) محاضرات في أصول الفقه: ٨١/١، وينظر البحث النحوي عند الأصوليين: ٢٠٩.

(٣) البحث النحوي عند الأصوليين: ٢١٠.

(٤) شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع: ٤٦٠/١.

عما لا يعقل[1].

(إلى) تدخل لانتهاء الغاية، كقولك: ركبت إلى زيد، وقد تستعمل بمعنى (مع) إلا أنه لا يحمل على ذلك إلا بدليل، كقوله ﷻ: ﴿وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾[2]، والمراد به مع المرافق[3].

(أي) تدخل في الاستفهام والشرط والخبر، نقول في الاستفهام، أي شيء تحبه، وفي الشرط تقول، أي رجل جاءني أكرمته، وفي الخبر، أيهم قام ضربته، ويستعمل ذلك فيمن يعقل وفيمن لا يعقل[4].

(الفاء) للتعقيب والترتيب، تقول: جاءني زيد فعمر، جاءني عمرو وعقيب زيد[5].

(ثم) للترتيب مع المهلة والتراخي، تقول: جاءني زيد ثم عمرو[6].

(الواو) وفيه اختلاف بين الأصوليين، فعند بعضهم هي لمطلق العطف من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب، وعلى هذا عامة أهل اللغة وأئمة الفتوى، وقال بعض الأصوليين: إنَّ (الواو) يوجب الترتيب حتى قالوا في قوله تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾[7] يوجب الترتيب واحتجوا بأنَّ

---

(١) احكام الفصول للباجي: ٥٤.

(٢) الأنعام: ٦.

(٣) ينظر: تفسير الكشاف: ٢٩٨/١.

(٤) ينظر: شرح الجلال على المحلى: ٤٣٦/١.

(٥) ينظر: الاحكام: ١٠٢/١.

(٦) ينظر: المنخول: ٨٧ وشرح الكوكب المنير: ٢٣٧/١.

(٧) الأنعام: ٦.

النبي ﷺ بدأ بالصفا في السعي وقال: نبدأ بما بدأ الله ﷻ يريد به قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾[1] ففهم وجوب الترتيب[2].

(أم) للاستفهام، تقول: أكلت أم لا؟، وتدخل بمعنى (أو) تقول: سواء أحسنت أم لم تحسن.

(أو) تدخل في الشك للخبر، تقول: علمني زيد أو عمرو، وتدخل في التخيير في الأمر كقوله تعالى: ﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾[3]، وقال بعضهم في النهي.

(على) للإيجاب كقوله لفلان على كذا، ومعناه واجب.

(في) للظرف تقول على تمر في جراب، معناه أن ذلك فيه.

(متى) ظرف زمان، تقول: متى رأيته.

(إنما) للحصر، تقول: إنَّما في الدار زيد، أي: ليس فيها غيره[4].

○ ثانياً: مادة الكلمة:

يندر في الكلمات العربية أن تتطابق لفظتان تطابقاً تاماً في أداء معنى ما، فلكل كلمة شحنتها المعنوية الخاصة التي يعجز غيرها عن حملها. ولذلك ألّف نفر من الباحثين في رصد الفروق الدقيقة بين الكلمات التي تبدو في الظاهر واحدة المعنى. ولذلك ذهب بعض الناس إلى إنكار وقوع الترادف «وهي

---

(١) البقرة: ١٥٨.

(٢) أصول البزدوي: ١/٩٠.

(٣) المائدة: ٨٩.

(٤) اللمع في أصول الفقه: ١/١٨٩-١٩٠-١٩١.

الألفاظ المفردة الدالة على معنى واحد باعتبار واحد» [1] وزعموا أنَّ الذي يظن أنه من المترادفات فهو من المتباينات التي تكون لتباين الصفات أو لتباين الموصوف مع الصفات. والكلام معهم إما في الجواز وهو معلوم بالضرورة أو في الوقوع وهو مثل الأسد والليث والحنطة والقمح[2].

ويتوسط الأصوليون في القول بوقوع الترادف، فيروى قلة وقوعه في ألفاظ اللغة. أما في ألفاظ القرآن فيحكم بندرته إن لم ينعدم. حيث يصرحون بأنَّ «الترادف في اللغة قليل، أما في ألفاظ القرآن فإما نادر أو معدوم وقلّ أن يعبّر عن المعنى لفظ واحد بلفظ مرادف يؤدي جميع معناه. بل يكون فيه تقريب لمعناه، وهذا من أسباب إعجاز القرآن» [3].

اصطبغت هذه القناعة بتحليلات الأصوليين لموقع الكلمة في القرآن والحديث، والكشف عن القيمة الجمالية التي تحققها مادة الكلمة في ظل سياقها، فهي مقصودة لذاتها، وينغلق عنها معنى فريد لا يتيسر لسواها. وهو ما يتجلى لنا عند التطرق لمواقع الكلمة اسماً كان أو فعلاً في الجملة. فعند الوقوف عند مادة الاسم مثلاً قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾[4]. لم يقل: و(نهارها) ولا (ضيائها): لأنَّ الضحى يدل على النور والحرارة جميعاً. وبالأنوار والحرارة تقوم مصالح العباد[5].

---

(١) المحصول: ١/٣٤٧.

(٢) المصدر نفسه: ١/٣٥٠.

(٣) نفسه: ١/٣٤٧.

(٤) الشمس: ١.

(٥) دقائق التفسير: ٥/١٣٠.

وأيضاً قوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ﴾[1]. فقد ذكر (القلم)؛ لأنَّ التعليم بالقلم هو الخط، وهو مستلزم لتعليم اللفظ فإنَّ الخط يطابقه. وتعليم اللفظ هو البيان، وهو مستلزم لتعليم العلم، لأنَّ العبارة تطابق المعنى، فصار تعليمه بالقلم مستلزماً للمراتب الثلاث: اللفظي، والعلمي، والرسمي. بخلاف ما لو أطلق التعليم، أو ذكر تعليم العلم فقط لم يكن ذلك مستوعباً للمراتب[2]. فاختيار الكلمة بعينها يأتي لقدرتها على الاستدعاء الذهني لسلسلة من المعاني المتلائمة مع سياق التفضل والإنعام. فالكلمة تنفتح على ما يستلزمه القلم من معانٍ مثل تعليم الكتابة، وتعليم النطق، وتعليم الفهم.

وكذلك النظرة نفسها إلى مادة الفعل، ففي قوله ﷺ: «إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة وغلّقت أبواب النار وصُفدت الشياطين»[3]. فإنه اختار الفعل (صُفِّدت)، ولم يقل: إنَّهم ماتوا ولا قتلوا. بل قال: (صفدت). والمصفد من الشياطين قد يؤذي، لكن هذا أقل وأضعف مما يكون في غير رمضان، فهو بحسب كمال الصوم ونقصه[4]. فالفعل الوارد في الحديث لا يشير إلى انقطاع عمل الشيطان، بل يوضح تضاؤل جهده الشيطاني في رمضان. فإنَّ هذا ظاهر ما توصيه كلمة «صفدت». إذاً فمادة الفعل لها الدور الكبير في التوغل إلى باطن المعنى واستكشاف حقيقة المراد.

---

(١) العلق: ٣-٤.

(٢) مجموع الفتاوى: ١٥٨/٢.

(٣) صحيح مسلم: ٧٥٨/٢، كتاب الصيام – باب فضل شهر رمضان، ١٠٧٩.

(٤) مجموع الفتاوى: ٢٤٦/٢٥.

○ ثالثاً: هيئة الكلمة:

يرى الأصوليون أنَّ لهيئة الكلمة أثراً في تفاوت الأساليب جودة ورداءة، ولذا توجهوا نحو معمار الكلمة وبنائها لاكتشاف دور الهيئات في جمال العبارة، ويمكن حصرها بالحديث عن:

- صيغ الأفعال.
- الجمع والإفراد.

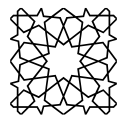

المبحث الثالث

صيغ الأفعال

إنَّ أول أصولي ناقش دلالة صيغة الفعل على الزمن، هو الشريف الجرجاني في حاشيته على شرح المختصر الأصولي، فقد نسب إلى سابقيه أنهم: «استدلوا على ذلك باختلاف الأزمنة عند اختلاف الصيغ، وإن اتحدت المادة، نحو: ضرب يضرب، واتحاد الأزمنة عند اتحاد الصيغ، وإن اختلفت المادة، نحو: ضرب وطلب»[1] .

ثم ناقش هذا الاستدلال بقوله: «وفي المقدمتين نظر، أما الأولى -يعني اختلاف الأزمنة عند اختلاف الصيغ- فلأنَّ تصاريف الفعل الماضي كـ(ضرب، ضرباً، ضربوا) صيغ مختلفة مع اتحاد الزمان، بل المجهول والمعلوم: كَضرَبَ وضُرِبَ مختلفان صيغة قطعاً ولا يختلف الزمان، وأما الثانية -يعني اتحاد الأزمنة عند اتحاد الصيغ- فلأنَّ المضارع يدل تارة على الحال، وأخرى على الاستقبال اشتراكاً، على المذهب الصحيح، فالصيغة على الاستقبال اشتراكاً، على المذهب الصحيح، فالصيغة واحدة والزمان مختلف»[2]، ثم أضاف إلى ذلك دليلاً آخر هو: «إنَّ اتحاد الزمان، مع اتحاد الصيغة واختلاف المادة، لا يدل على استناد الزمان إلى الصيغة، لا مكان استناده إلى المواد المختلفة، ضرورة جواز اشتراك المختلفان في أمر واحد»[3].

---

(١) حاشية الشريف على شرح المختصر: ١/١٨٥.

(٢) المصدر نفسه: ١/١٨٦.

(٣) حاشية الشريف على شرح المختصر: ١/١٨٦، وينظر البحث النحوي عند الأصوليين، ص١٥٢-١٥٣.

وقد أحسن الأصوليون في الدلالة بين صيغة الفعل وصيغة الاسم، وهذا الرأي يوافق رأي عامة البلاغيين في أنَّ الفعل يدلّ على التجدد والحدوث، وأنَّ الاسم يدل على الثبوت والدوام[1].

وأدركوا حقيقة الفرق بين صيغ الفعل نفسها، كالفرق بين الفعل الماضي والفعل المضارع، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾[2].

فقد جاءت كلمة «تعبدون» في الآية الأولى في صيغة المضارع والمعروف أنَّ المضارع يتناول الزمن الدائم سوى الماضي، فيعم الحاضر والمستقبل فقوله: ﴿لَآ أَعْبُدُ﴾ يتناول في عبادته لمعبودهم في الزمان الحاضر والمستقبل. وقوله: ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾ يتناول ما يعبدونه في الحاضر والمستقبل. وكلاهما مضارع. وقال في الآية الثانية: ﴿عَبَدتُّمْ﴾ بصيغة الماضي. فهو يتناول ما عبدوه في الزمن الماضي.. فتضمنت الآيتان البراءة من كل ما يعبده المشركون والكافرون في كل زمان (ماضٍ، وحاضر، ومستقبل)[3]. فهم بذلك يعيدون فيما سبق ما قاله اللغويون من قبل من أن الفعل المضارع يدل على حدث وزمن صالح للحال أو الاستقبال، وأن الفعل الماضي يدل على حدث وزمن فات وانتهى[4]. ومثلما يأتي الفعل مجرداً، فكذلك يأتي مزيداً ببعض حروف الزيادة العشرة[5]. فإن هذه الزيادة تضيف إلى الفعل معنى

---

(١) ينظر: بغية الإيضاح: ١/١٨٣، وعلوم البلاغة: ٥٥، والإيضاح: ٨٧.

(٢) الكافرون: ٢-٤.

(٣) مجموع الفتاوى: ١٦/٥٥١.

(٤) الصيغ الإفرادية العربية: ٩٤، وينظر البحث البلاغي عند ابن تيمية: ٨٧.

(٥) وهي حروف كلمة: سألتمونيها.

جديداً، ومثله الفرق في الدلالة بين الفعل الثلاثي حال تجرده في: (خَطِئ) وبعد التصاق أحد حروف الزيادة به، كما في (أخطأ). فلفظ (الخطأ) و(أخطأ) -عند الإطلاق- يتناول غير العامدة، وإذا ذكر مع النسيان أو ذكر في مقابلة العامد كان نصاً فيه. وقد يراد به مع القرينة العمدُ، أو العمد والخطأ جميعاً.. وأما اسم (الخاطئ) فلم يجيء في القرآن إلا للإثم والخطيئة. كقوله: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَاطِئِينَ﴾[1].. وقوله: ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾[2][3].

ومن المزيد بحرفين مثل صيغة (افتعل) كما في قوله تعالى: ﴿تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[4] فقد صِيغَ المضارع من الماضي (اختانت) و لم يقل: (خانت)؛ لأنَّ الافتعال فيه زيادة فعلٍ على ما في مجرد الخيانة[5].

ومن المزيد بثلاثة أحرف مثل صيغة (استفعل). مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ﴾[6]. فهو يستشكل وصف الرسل بالاستيئاس، ولكنه ينطلق منه صيغة الفعل مقرراً أن القرآن لم يقل: يئس الرسل، إذ الاستيئاس ليس هو الإياس.. فـ(اليأس) يكون في الشيء الذي لا يكون[7].

---

(١) يوسف: ٩١.

(٢) الحاقة: ٣٧.

(٣) مجموع الفتاوى: ٢٣/٢٠.

(٤) البقرة: ١٨٧.

(٥) دقائق التفسير: ٤٩٠/٢.

(٦) يوسف: ١١٠.

(٧) ينظر: نهاية السول في شرح منهاج الاصول: ١٨٢، ومجموع الفتاوى: ١٨١/١٥.

المبحث الرابع

الجمع والإفراد

نظر الأصوليون إلى الكلمة المفردة في حال مجيئها مفرداً أو مثنى أو جمعاً، وأدركوا أن اختيار هذه الصيغة بعينها يأتي؛ لأنَّها تشكل لبنةً أساساً في مبنى السياق ومعناه، إذ إنَّ انخراطها في سلك الجملة يحقق لها غرضاً يناسب معنى سياقها.

ففي حالة الجمع «أنَّ العرب تستعمل الجمع تمييزاً لأقل العدد، وهو من ثلاثة إلى عشرة؛ فإذا زاد على العشرة جاءت بالمفرد فتقول: ثلاثة رجال، وأربعة رجال. فإذا زاد جاءت بالمفرد: عشرون رجلاً.

وكثير ما يوقعون المفرد للكثرة بخلاف الجمع من ذلك الوصف بالمفرد والوصف بالجمع. كقولك: (اشجار مثمرات) و(أشجار مثمرة).

ويوقعون ضمير المفرد للكثرة وضمير الجمع للقلة. كقولك: (الرماح تكسّرن) و(الرماح تكسّرت)»[1].

يقف الأصوليون عند مجيء كلمة (آلهة) جمعاً في قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[2]، فلم يقل: لو كان فيهما إلهان، بل المقدّر آلهة غير الإله المعلوم أنَّه إله. فإنَّه لم ينازع أحد في أنَّ الله حق، وإنّما نازعوه هل يتخذ غيره إلهاً مع كونه مملوكاً له[3].

---

(١) التعبير القرآني: ١٦٠، وينظر: دراسة المعنى عند الأصوليين: ١٧٨.

(٢) الأنبياء: ٢٢.

(٣) ينظر: درء تعارض العقل مع النقل: ٣٦٩/٩، والإحكام في أصول الاحكام: ١٤٤.

فإن الآية أفادت ثبوت إلهية الله دون غيره، وأن جميع الآلهة لو تُرِك لها تدبير أمور السماوات والأرض لادراكهما الفساد والخراب.

وأما البحث في سر التعبير بضمير المفرد فيذكره الأصوليون عند قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾[1]. فإنَّ الضمير في قوله: «أحق أن يرضوه» إن عاد إلى الله فإرضاؤه لا يكون إلا بإرضاء الرسول، وإن عاد الرسول فإنَّه لا يكون إرضاؤه إلا بإرضاء الله. فلما كان إرضاؤهما لا يحصل أحدهما إلا مع الآخر.. وحدّ الضمير في قوله: «أحق أن يرضوه»[2].

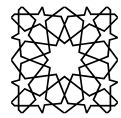

(١) التوبة: ٦٢.

(٢) حاشية العلامة البيجوري على متن السنوسية: ١٥، منهاج السنة: ١٣٣/٢.

الفصل الثاني

علم المعاني عند الأصوليين

علم المعاني من علوم البلاغة التي تداولها البلاغيون بالدراسة والتحليل، وكذلك أشار إليه أهل الأصول، وهو نوع أشار إليه المصنفون القدماء، وأهم ما يميز هذا العلم ارتباطه بالنظم النحوي، فالجاحظ يقول: «والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والقروي والبدوي، وإنَّما الشأن في إقامة الوزن، وتخيّر اللفظ، وسهولة المخرج، وصحّة الطبع، وكثرة الماء وجودة السبك»[1].

وكلام الجاحظ تلخيص موجز لعلم المعاني يعطي للدارس الخيوط الأولى للفهم الدقيق لعلم المعاني المعتمد على طريقة سبك الكلام.

وعلم المعاني عند الأصوليين كان أكثر الموضوعات دوراناً ودراسة حتى إنَّ القارئ ليجد كثرة التفرعات الخاصة بعلم المعاني دراسة، وكثرة لذكر الأمثلة، وسعة في التفرعات وبخاصة استدلالاتهم النحوية الخاصة بعلم المعاني، ومضوا يطبقون أساليب علم المعاني تطبيقاً دقيقاً على آي الذكر الحكيم، ولم يدعوا رأياً من الآراء ولا مسألة من المسائل إلا وساقوا لها الشواهد من الآيات الكريمة، حتى تتضح وتتجلى، ولم يقفوا عند هذا الحد، بل مضوا يتمموا تلك الآراء ويستكملوا تلك المسائل مضيفين إليها إضافات جديدة، تنم عن فكر ثاقب وحس مرهف.

---

(١) الحيوان: ٣/١٣١-١٣٢، ودلائل الإعجاز: ١٩٨.

فعلم المعاني حُدّد عند الجرجاني بارتباط الألفاظ بمعانيها، وأسماهُ بالنظم وعرّفه السكاكي إنَّه تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على مقتضى الحال ذكرهُ[1].

فتراكيب الكلام لا يقصد الكلام عامة، وإنَّما يقصد تراكيب البلغاء عمّن تعرفُ بلاغتهم، وخواص التراكيب ما يسبق من فهمها عند سماعها، والفهم عند صاحب الفطرة السليمة، وهو عند القزويني: «علم يُعرف به أحوال اللفظ العربي من ناحية إفادته ما بعد مقتضى الحال»[2].

فموضوع علم المعاني فيما تقدم اللفظ العربي من ناحية إفادته ما بعد مقتضى الحال، أو المعاني الثواني، أو الأغراض التي يساق من أجلها الكلام أو على وفق الأغراض التي يسير فيها، وفيها يحترز من الخطأ في تأدية المعاني المقصودة والمرادة المطلوبة[3].

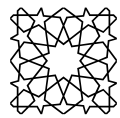

(١) ينظر: مفتاح العلوم: ٣٢٢.

(٢) شروح التلخيص: ٢٢٢.

(٣) ينظر: اللمع في أصول الفقه: ٦٢/١، وينظر دراسات في أساليب قرآنية: ٥٤.

المبحث الأول

الخبر وأنواعه

○ أولاً: الخبر:

الخبر عند الأصوليين، هو القول الفهم الذي لا يفيد طلب شيء إفادة أولية، ويمكن الحكم عليه بالصدق أو الكذب[1].

وله عند الأصوليين صيغة موضوعة في اللغة تدل عليه وهو قوله: (زيد قائم) و(عمرو قاعد) وما أشبههما، وقال بعضهم: لا صيغة له، والدليل على فساد ذلك أنَّ أهل اللغة قسموا الكلام على أربعة أقسام فقالوا: أمرٌ ونهيٌ وخبر واستخبار، فالأمر قولك: افعل والنهي قولك: لا تفعل والخبر قولك: زيد في الدار والاستخبار قولك: أزيدٌ في الدار[2].

○ أغراض الخبر:

تعرض الأصوليون للخبر من جهة الأغراض التي يخرج إليها الخبر وهي:

١- قد يأتي الخبر ليفيد الوعيد بالجزاء، كما في إخبار الله بعلمه الشامل وإحصائه أعمال الناس وقدرته عليهم. كقوله تعالى: ﴿ **وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ** ﴾[3]. «فذكر رؤية الأعمال وعلمه بها وإحصائه لها يتضمن: الوعيد بالجزاء عليها، كما يقول القائل: قد علمت ما فعلت، وقد جاءني أخبارك كلها وأمثال

---

(١) المحصول: ١/٣١٧.

(٢) اللمع في أصول الفقه: ١/٧١.

(٣) القمر: ٥٢، ٥٣.

ذلك. فليس المراد الأخبار بقدرة مجردة وعلم مجرد، ولكن بقدرة وعلم يقترن بهما الجزاء، إذ كان مع حصول العلم والقدرة يمكن الجزاء» [1].

٢- وقد يأتي الخبر للمدح والثناء، كما في قوله تعالى: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾[2]. فإنَّ «قول: «يوفون بالنذر» خبر وثناء» [3].

○ أدوات توكيد الخبر:

للأصوليون حديث عن أدوات توكيد الخبر كما للبلاغيين، فللخبر أدوات كثيرة منها:

١- إنَّ، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾[4]. إذ «تدل هذه الآية على عطية كثيرة صادرة من معطٍ كبير غني واسع، وأنَّه تعالى وملائكته وجنده معه. صَدَّر الآية (بإنَّ) الدالة على التأكيد وتحقيق الخبر» [5].

٢- القسم، إذ يفيد القسم تأكيد المقسم عليه، سواء أكان القسم جلياً ظاهراً أم كان خفياً قد حذف المقسم به، ففي قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[6]، فقد حذف المقسم به ودلت اللام

---

(١) عروس الافراح شروح التلخيص: ٦٣/١، وينظر: مجموع الفتاوى: ٣١٨/١٣.

(٢) الإنسان: ٧.

(٣) البرهان في اصول الفقه: ١٥٣/٢، وينظر: مجموع الفتاوى: ٣٤٤/٣٥.

(٤) الكوثر: ١.

(٥) دقائق التفسير: ٣١٢/٦، وينظر: منافع الدقائق: ٥٣.

(٦) الإسراء: ٨٨.

الموطئة للقسم عليه، وفي الآية «قد أخبر خبراً وأكده بالقسم عن جميع الثقلين إنسهم وجنهم، إذا اجتمعوا على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله»[1].

٣- حروف الجر الزائدة، فللحرف الزائد (مِنْ) وظيفته الدلالية التي تفوح في أجواء السياق، إذ يسهم في تأكيد المعنى وتقويته، كما في قوله تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[2]. فإنَّ كلمة (قول) «نكرة في الشرط مؤكد بحرف (من) »[3].

٤- التأكيد بضمير الفصل، وقد نص سيبويه على إفادته التوكيد[4]، والتأكيد بكون الخبر على وزن (أفعل) التفضيل، وتعريفه باللام الدالة على التمام والكمال، المؤكدان يجتمعان في قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾[5].

٥. حروف التنبيه: مثل، أما، ألا، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾[6].

○ خروج الخبر:

وقد يخرج الخبر على خلاف ما يقتضيه الظاهر لمراعاة خصوصية اقتضت

---

(١) التمهيد للاسنوي: ٧٨ والوجيز: ٢٥٧، وينظر: الجواب الصحيح: ٦٩/٤.
(٢) ق: ١٨.
(٣) كشف الاسرار: للبخاري: ٨٥/٢، وينظر: مجموع الفتاوى: ٤٩/٧.
(٤) الكتاب: ٣٩٢/٢.
(٥) الكوثر: ٣.
(٦) الأنعام: ٦٢.

ذلك، ومن تلك المعاني:

- التأكيد: كما في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تُبْعَثُونَ ﴾[1]. ذلك أنَّ من الناس من يقول: لم دخلت لام التوكيد في الموت وهو مُشاهَد، ولم تدخل في البحث وهو غيب فيحتاج إلى توكيد؟ وذلك -والله أعلم- أن المقصود بذكر الموت والبعث هو الإخبار بالجزاء والمعاد، وأول ذلك الموت، فنبه إلى الإيمان بالمعاد، والاستعداد لما بعد الموت[2].

- مجيء الخبر على الأسلوب المنصف: كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[3]، ففي الآية: يقول إنَّ أحد الفريقين -أهلَ التوحيد الذين لا يعبدون إلا الحق وأهلَ الشرك- لعلى هدى أو في ضلال مبين. وهذا من الإنصاف في الخطاب الذي كان يسمعه من وليّ؛ أو عدوٍ قال لمن خوطب به: قد أنصفك صاحبك، كما قال: العادل الذي ظهر عدله للظالم الذي ظهر ظلمه: الظالم إما أنا وإما أنت، لا للشك في الأمر الظاهر، ولكن لبيان أن أحدنا ظالم ظاهر الظلم وهو أنت لا أنا[4].

○ ثانياً: الحذف والذكر:

الحذف عند الأصوليين أحد طرق التعبير التي تثري المعنى وتعمقه، لذلك أولَوْهُ عناية خاصة، لكون الحذف خلاف الأصل[5]، ولأنَّ الحذف في كلام

---

(١) المؤمنون: ١٥-١٦.

(٢) دقائق التفسير: ١٨٧/٥.

(٣) سبأ: ٢٤.

(٤) الجواب الصحيح: ٨٢/٢.

(٥) البرهان في علوم القرآن: ١٧٦/٣، وينظر: مرآة الاصول: ٢٧٢.

العرب أكثر من الزيادة كما ذكره جماعة من الأصوليين[1]. وإنَّ من محاسن لغة العرب أنها تحذف من الكلام ما يدلّ المذكور عليه اختصاراً وإيجازاً، لاسيما فيما يكثر استعماله[2].

وقد اهتم الأصوليون بحذف المسند إليه وحذف المسند وحذف المفعول، ورأوا الجمال والروعة يتجليان في العبارة عندما يحذف ركن من أركانها أو شيء مما يتعلق به، ووجدوا وراء ذلك دواعي بلاغية شتى ومعاني مختلفة ولكنهم أدركوا أنه يفقد قيمته عندما لا يقوم في العبارة دليل عليه؛ إذ يصبح نوع من الألغاز، وأن الحذف لا يكون عبثاً، وإنَّما على وفق شروط حددها العرب بلغتهم.

○ حذف المسند إليه:

فمن حذف المسند إليه حذفُ المبتدأ في دعاء القيام من الركوع في الصلاة: (ربنا ولك الحمد)، حيث فيه قولُ: (أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد)، فإن قوله: (أحق ما قال العبد) خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا الكلام أحق ما قال العبد[3].

وأيضاً حذف الاسم الموصول من الآية: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾[4]. فإنَّه سبحانه لم يقل: «والذي جاء بالصدق والذي صدّق به» فلم يجعلها صنفين بل جعلهما صنفاً واحداً، لأنَّ المراد مدح

---

(١) التمهيد: ٤٠٥/١، وينظر: المنخول: ١٨٢.

(٢) الجواب الصحيح: ٢٤٧/١.

(٣) مجموع الفتاوى: ٣٦٥/٦.

(٤) الزمر: ٣٣.

النوع الذي يجيء بالصدق ويصدّق به، فهو ممدوح على اجتماع الوصفين[1].

○ حذف المسند:

وإنَّ المسند يكون خبر أو فعل.

ومن حذف الخبر في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ﴾[2]. فإنَّ الاسم هو مذكور في الأمر بجواب الاستفهام، وهو قوله: ﴿قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورٗا وَهُدٗى لِّلنَّاسِ﴾ إلى قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾[3]. أي: الله الذي أنزل الكتاب الذي جاء به موسى. فالاسم مبتدأ وخبره قد دلّ عليه الاستفهام[4].

أما حذف الفعل، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾[5]، فالمسح للرأس أما الرِجل فتُغسل. ويرى الأصوليون أنَّ حذف فعل الغسل اختصاراً للكلام، لأنَّ المعطوف والمعطوف عليه إذا كان فعلاهما من جنس واحد اكتفي بذكر أحد النوعين[6].

○ حذف متعلقات الفعل:

والمراد بمتعلقات الفعل، الألفاظ التي ترتبط بالفعل ارتباطاً وثيقاً فلا يكتمل المعنى حتى يقع الفعل عليها، كالمفعول والظرف.

---

(١) منهاج السنة: ٧/١٩٠ والبحث النحوي عند الأصوليين: ١٨٦.

(٢) الأنعام: ٩١.

(٣) الآية نفسها.

(٤) البحث اللغوي والنحوي عند الجويني: ٨٧، مجموع الفتاوى: ١٠/٢٢٦.

(٥) المائدة: ٦.

(٦) ينظر: المستصفى: ١/٢٣٥-٢٣٦ وتفسير النصوص: ٧٨١ ومنهاج السنة: ٤/١٧٥.

ومن حذف المفعول قوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ﴾[1]. فأطلق التعليم والمعلّم، ولم يخص نوعاً من المعلّمين، فيتناول تعليم الملائكة وغيرهم من الإنس والجنّ[2]. فالإطلاق في الفعل وعدم ذكر مفعوله دال على العموم.

ومن حذف المفعول وذكره في سياق واحد قوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ﴾[3]. فأطلق الخلق الذي يتناول كل مخلوق، ثم عين خلق الإنسان، فكان كل ما يعلم حدوثه داخلاً في قوله الذي خلق[4]. وإذا كان قد حذف المفعول ليعم جميع المخلوقات. فإنه ذَكرَ الإنسان لعظمة خلقه إياه، إذ جعل «العلقة إنساناً حياً عالماً ناطقاً سميعاً بصيراً متكلماً قد عَلِمَ أنواع المعارف» [5].

○ الذكـــر:

إنَّ الذكر أساس لا يستغني عنه المتكلم؛ لأنَّ ذلك يوقع في اللبس والإبهام، وأنَّ ذكر المسند إليه أو المسند أو ما يتبع ذلك من أركان الجملة وهو الأصل في التركيب، ومن المعاني المستنبطة منه مثل:

زيادة الإيضاح والتقرير: كقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾[6]، فـــ(أولئك) الثانية -ذكرت لتقرر أنَّ المؤمنين

---

(١) العلق: ٣، ٤.

(٢) دقائق التفسير: ١٧١/٥.

(٣) العلق: ٢٢١.

(٤) ينظر: ارشاد الفحول: ١٨٦ ودقائق التفسير: ١٧٠/٥.

(٥) ينظر: تفسير النصوص: ٨٢٨/٢ ودقائق التفسير: ١٧٠/٥.

(٦) البقرة: ١٥.

الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وينفقون مما آتاهم الله ويؤمنون بما أنزل إلى محمد وإلى من قبله من الأنبياء ويؤمنون بالآخرة أنَّ هؤلاء أهل الفلاح.

والتبرك بلفظ المذكور: أو التلذذ بذكره كأن تقول: الله كريم، الله عظيم، الله حليم، قال الشاعر:

محمدٌ خير رسل الله كلهم محمدٌ خير مَنْ يمشي على قدم

والمعروف أنَّ الإنسان يكثر من ذكر مَنْ يحبّه أو ما يحب، والحالات التي يُذكر فيها المسند منها:

التعريف بجهل السامع أو (المخاطب) وغبائه: كما في جواب إبراهيم عليه السلام عندما سأله قومه: ﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾[1] فذكر المسند (فعله) تعريضٌ بعدم فهمهم وسوء تفكيرهم وضعف اعتقادهم.

○ إفادة التجدد:

إذا كان فعلاً والثبوت إذا كان اسماً، فالفعل يدل على التجدد والحدوث ويتضمن الزمن من غير أن يحتاج إلى قرينة ظرفية (أمس – اليوم – غداً)، أما الاسم فيفيد الثبوت والاستقرار مجرداً من الزمن.

ولتدرك الفرق بينهما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾[2]، أخبر عن المنافقين بفعل (يخادعون) أي: يجددون الخداع المرة

---

(١) الأنبياء: ٦٢-٦٣.

(٢) النساء: ١٤٢.

تلو المرة، وفي ذلك تقيد بالزمن لضعفهم، وأخبر عن ذاته ﷻ بلفظ (خادع) وهو اسم يفيد الثبوت والقوة والاستقرار [1].

وحالات ذكر متعلقات الفعل منها:

قد يفيد ذكر المتعلق معنى التخصيص. كما في قوله تعالى: ﴿وَأَغۡرَقۡنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآۖ﴾[2]. فالمراد من ذكر (بآياتنا) وهو متعلق الفعل تخصيص وصفهم بما كذبوا به.

وأيضاً أنّ المفعول به إذا ذكر في الكلام كان غرض المتكلم وقوع الفعل عليه كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡۚ﴾[3]، فإنَّ المراد إفادة وقوع الفعل (يسومون) على المفعول (كم)، والفعل (يُذبّحون) على المفعول (أبناءكم)، والفعل (يستحيون) على المفعول (نسائكم)[4] .

○ ثالثاً: التعريف والتنكير:

التعريف:

تعريف المسند إليه:

الأصل في المسند إليه التعريف؛ لأنَّه محكوم عليه، والحكم على المجهول غير مفيد، وهو يتعرّف باللام وبالإضمار وبالعلمية وبالموصولية والإشارة وبالإضافة.

---

(١) ينظر: ارشاد الفحول: ١١٤.

(٢) يونس: ٧٣.

(٣) البقرة: ٤٩.

(٤) ينظر: الاسنوي على المنهاج: ١٧٣/٢.

أما تعريفه باللام فمعناه أن تتصل بالمسند إليه لام التعريف وتفيد عندئذ أغراضاً منها:

- الإشارة إلى معهود، الذي يعرفه المخاطب، وهو ما يتحدث عنه البلاغيون تحت اسم: لام العهد الخارجي، ومن أنواعها: لام العهد الصريحي، ولام العهد العلمي، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[1]. صار معهوداً بتقدم ذكره. وقوله تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ﴾[2]، لأنَّه معهود بتقدم معرفته وعلمه[3]. وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾[4]. حيث عُرف المسند إليه (المصباح) بلام العهد لتشير إلى معهود وكذا (الزجاجة).

- الدلالة على العموم والاستغراق، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[5]، فإنَّ قوله: «**الملائكة**» يقتضي جميع الملائكة، فإن اسم الجمع المعرف بالألف واللام يقتضي العموم[6].

---

(١) المزمل: ١٥، ١٦.

(٢) النور: ٦٣.

(٣) ينظر: مجامع الحقائق: ٦٨، واصول البزدوي مع الكشف: ٢/١٧-١٨ ومجموع الفتاوى: ٢١/٥٤٨.

(٤) النور: ٣٥.

(٥) الحجر: ٣٠.

(٦) ينظر: شرح المنار لابن مالك: ٣٢٥ ومجموع الفتاوى: ٤/٣٤٥.

– الدلالة على الجنس، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾[1] . فإنَّ جنس الناس قالوا لهم: إنَّ جنس الناس قد جمعوا، ويمتنع العموم فإنَّ القائل من الناس، والمقول له من الناس، والمقول عنه من الناس. ويمتنع أن يكون جميع الناس قال لجميع الناس: إنَّه قد جمع لكم جميع الناس. ومثله قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾. أي: جنس اليهود قال هذا، لم يقل هذا كل يهودي[2].

وأما تعريفه بالموصولية فمعناه أن يكون المسند إليه اسماً موصولاً، ومن أغراضه:

– إفادة العموم: ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾[3]، وقوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾[4]. فإنَّ (الذين) و(من) اسمان موصولان وهما من صيغ العموم.. والآية وإن كان نزلت بسبب لمز قومٍ وإيذاء آخرين فحكمها عام[5].

– التفخيم أو التهويل: كقوله تعالى متحدثاً عن فرعون وقومه: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾[6]، أي: غشيهم شيء عظيم مخيف. قال أبو حيّان: «غشيهم

---

(١) آل عمران: ١٧٣.

(٢) ينظر: الجواب الصحيح: ١٥٩/٢.

(٣) التوبة: ٦١.

(٤) التوبة: ٥٨.

(٥) الصارم المسلول: ٣٣ واصول الفقه لمحمد أبي زهرة: ١٣٤.

(٦) طه: ٧٨.

ما لا يعلم كنهه إلا الله» وهو كقوله: ﴿إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ﴾[1][2].

– التحقير: كقوله تعالى: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْ﴾[3]. فإنَّه تعالى قال: ﴿مَا فِي يَمِينِكَ﴾ ولم يقل: «عصاك» تصغيراً لها. أي: لا تبال بكثرة حبالهم وعصيهم، وألق العويد الصغير الذي في يمينك، فإنَّه بقدرة الله يتلقفها على وحدته أو كثرتها، وصغره وعظمتها[4].

وأما التعريف بالإشارة فمعناه أن يكون المسند إليه اسم إشارة، ومن أغراضه:

– التعظيم: نحو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾[5]. فإنَّ هذا تعظيم لها، وتفخيم لشأنها. يعني التي سمعت بذكراها وبلغك وصفها[6].

– تصغير الشأن: كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِي يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾[7].

– للتنبيه: بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قبله، على إنَّه جدير بما يرد

---

(١) النجم: ١٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٣٦٣/٧.

(٣) طه: ٦٩.

(٤) ينظر: الكشاف: ٥٤٥/٢.

(٥) القصص: ٨٢.

(٦) الكشاف: ١٩٣/٣.

(٧) الأنبياء: ٣٦.

عقيبه من أجلها كما في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[1]. وقد كان ذكر أوصافاً للمشار إليهم في صدر سورة البقرة ﴿لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ﴾[2].

التعريف بالإضافة: فمعناه أن يضاف المسند إليه إلى ما بعده فيؤدي أغراضاً متعددة منها:

- التخصيص: كقوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾[3]. فإنَّ إضافة العرش مخصوصة إلى الله كما في سائر المضافات إلى الله، كقوله: بيت الله، وناقة الله ونحو ذلك[4].

- للمدح: كما في قوله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾[5]. فإنَّ، فطرة الله أضافها إليه إضافة مدح لا إضافة ذم، فعلم أنَّها فطرة محمودة لا مذمومة[6].

---

(١) البقرة: ٥.

(٢) البقرة: ٢-٥.

(٣) الحاقة: ١٧.

(٤) ينظر: البرهان للزركشي: ٨٦/٢ وبيان تلبيس الجهمية: ٥٧٦/١.

(٥) الروم: ٣٠.

(٦) درء تعارض العقل مع النقل: ٣٧٢/٨ وينظر: التحرير مع التقرير: ٢٠٠/١.

– للذم: كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾[1]، فإنَّ في ذلك ذماً للتبرج[2].

○ التنكير:

يأتي المسند إليه نكرة في الكلام لأغراض بلاغية منها:

– الدلالة على التعظيم: كما في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[3]. والمراد حياة عظيمة؛ لأنَّه امتنع فيها ما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد، والمرء يرتدع عندما يعرف أنه سيقتل بقتله غيره فيحجم عن القتل ويسلم صاحبه ولاشكّ أنَّ هذه حياة عظيمة أو هي حياة من نوع خاص.

– الدلالة على الإفراد: كما في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾[4]. أي: فرد من أشخاص الرجال أو رجل واحد.

– الإشارة إلى أمر غريب غير معهود بين الناس: كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾[5]. أي: نوع من الغشاوة غير ما يتعارفه الناس وهي غشاوة التعامي عن آيات الله.

– الدلالة على التكثير: كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾[6]. أي: رسل ذوو عدد كثير، ويجوز أن يكون التنكير هنا للتعظيم.

---

(١) الأحزاب: ٣٣.
(٢) ينظر: مفتاحج الوصول للتلمساني: ٣٦ واقتضاء الصراط المستقيم: ١/١٠٩.
(٣) البقرة: ١٧٩.
(٤) يس: ٢٠.
(٥) البقرة: ٧.
(٦) فاطر: ٤.

- الدلالة على التقليل: كما في قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[1]. أي: ورضوان قليل منه أكبر من ذلك كله؛ لأنَّ لذة الرضا فوق كل لذة.

○ تنكير المسند:

ومن أغراضه:

- التكثير: كقوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[2]، أي: هدى كثير.

- التعظيم: كقوله تعالى: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾[3].

○ رابعاً: التقديم والتأخير:

يرى الأصوليون أنَّ التقديم والتأخير خلاف الأصل، فالأصل إقرار الكلام على نظمه وترتيبه. ثم إنَّ ما يجوز فيه التقديم والتأخير مع القرينة، أما مع اللبس فلا، بل القرينة تدل على خلاف ذلك، فإرادة التقديم والتأخير بمثل هذا الخطاب خلاف البيان، وأمر المخاطب بفهمه تكليف بما لا يطاق[4]. وإنَّ التقديم والتأخير في لغة العرب.. لا ينكره إلا من لم يعرف اللغة[5]، فإنَّهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة، وملكتهم للكلام، وتلعبهم به،

---

(١) التوبة: ٧٢.

(٢) البقرة: ٢.

(٣) هود: ١.

(٤) دقائق التفسير: ١٢٣/٥.

(٥) البحث النحوي عند الأصوليين: ١٨٢ ومجموع الفتاوى: ١٦٢/٣١.

وتصرفهم فيه على حكم ما يختارونه، وانقياده لهم لقوة ملكتهم فيه، وفي معانيه ثقة بصفاء أذهانهم، وغرضهم فيه أن يكون اللفظ وجيزاً بليغاً، وله في النفوس حسن موقع وعذوبة مذاق[1].

وقسم الأصوليون التقديم والتأخير على قسمين:

أولهما: ما كان تقديمه في بناء الجملة من جهة تقديم مبنى على آخر، كان يتقدم المسند على المسند إليه أو المتعلّق على متعلقه ونحو ذلك.

وثانيهما: ما كان تقديمه في صورة المعاني، بأن يتقدم معنى على معنى كتقديم العبادة على التوكل ونحو ذلك.

○ تقديم المسند إليه:

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾[2]. إذ النفي بما بعد الفعل فيه زيادة معنى، كما تقول: ما أفعل هذا، وما أنا بفاعله. وقولك: «ما هو بفاعل هذا أبداً» أبلغ من قولك: «ما يفعله أبداً» فإنَّه ينفي عن الذات صدور هذا الفعل عنها، بخلاف قولك: «ما يفعل هذا» فإنه لا ينفي إمكانه وجوازه منه، ولا يدل على إنه لا يصلح له ولا ينبغي له. بخلاف: «ما هو فاعله، وما هو بفاعل»[3].

○ تقديم المسند:

كقوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم﴾[4]. هنا تقديم الخبر

---

(١) الفوائد المشوق، ص٩٦.

(٢) الكافرون: ٤.

(٣) دقائق التفسير: ٣٢٦/٦.

(٤) الحشر: ٢.

على المبتدأ. ولو قال وظنوا أن حصونهم من الله مانعتهم لما شعر بزيادة وثوقهم بمنعها إياهم[1].

وقوله تعالى: ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[2]. ولم يقل فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة وكان يستغني عن الضمير؛ لأنَّ هذا لا يفيد اختصاص الذين كفروا بالشخوص ولا اختصاص الذين كفروا بالضمير[3].

○ تقديم متعلقات الفعل:

ومنها تقديم المفعول في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ ۗ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ ﴾[4]. فتقديم المفعول يدلّ على إنَّها لا تطمئنّ إلا بذكره، وهو تعالى إذا ذُكِر وجلت فحصل لها اضطراب ووجل لما تخافه وتخشاه من فوات نصيبها منه، فالوجل إذا ذكر حاصلٌ بسببٍ من الإنسان، فنفس ذكر الله يُوجِب الطمأنينة[5].

وقوله تعالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾[6]. فإنَّ المراد هاهنا بتقديم المفعول لتخصيصه بالعبارة ولو أخره ما أفاد ذلك[7].

---

(١) ينظر: التمهيد للاسنوي: ١٩٢ والفوائد المشوق، ص٩٧.

(٢) الأنبياء: ٩٧.

(٣) اصول البزدوي: ١٨٨/٢ والفوائد المشوق: ص٩٧.

(٤) الرعد: ٢٨.

(٥) النبوات، ص١١٣.

(٦) الزمر: ٦٤.

(٧) الفوائد المشوق، ص٩٧.

وأما ما يراد بتقديم المفعول زيادة المعنى فقط في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾[1].

كما قد تتقدم شبه الجملة على متعلّقها، ومنه تقديم الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ﴾[2]. فجعل الإيتاء لله والرسول، وقدّم ذكر الفضل، لأنَّ الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم، وله الفضل على رسوله وعلى المؤمنين. وقال: ﴿إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ﴾ فجعل الرغبة إلى الله وحده[3].

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[4]. فإنَّ المقصود بتقديم (إياك) تعظيم الله ﷻ والاهتمام بذكره مع إفادة اختصاص العبادة والاستعانة بالله تعالى ليصير الكلام حسناً متناسقاً ولو قال نعبدك ونستعينك لم يكن الكلام متناسباً[5].

وأيضاً تقديم الظرف في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾[6]. فإنَّ هذا يفيد اختصاص ذلك بالله تعالى.

---

(١) الزمر: ٦٤.

(٢) التوبة: ٥٩.

(٣) مجموع الفتاوى: ١٠/٢٣٥.

(٤) الفاتحة: ٤.

(٥) الفوائد المشوق، ص٩٧.

(٦) الغاشية: ٢٥، ٢٦.

وأما القسم الثاني من مبحث التقديم عند الأصوليين فهو: التقديم في صور المعاني، وهو لون كاشفٌ عن رهافة الحسّ البلاغي عندهم، ومنه تقديم العبادة على الاستعانة في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1]. فبدأ بالمقصود الذي هو الغاية على الوسيلة التي هي البداية، والعبادة غاية مقصودة والاستعانة وسيلة إليها[2].

وإذا كان الأصل في التقديم تقدُّم الأهم على المهمّ والفاضل على المفضول فإنَّ تلك ليست خصيصة ثانية في أسلوب التقديم. بل قد يتأخر الأهم؛ لأنَّ هناك غرضاً تمت مراعاته غير الأفضلية. فقد ذهب بعضهم إلى أن الملائكة أفضل من البشر مستدلين بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾[3]. فبدأ بهم والابتداء إنَّما يكون بالأفضل والأشرف، فالأفضل والأشرف[4]. ومن التقديم ما يُراعى فيه الأسبقية الزمنية كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ﴾[5]. فذكر الأول فالأول في الخلق والرسالة على ترتيبهم في الوجود[6]. وقد يكون التقديم لبيان مشيئة الله في خلقه كما في قوله تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ﴾[7]. فإنَّ تقديم الإناث هنا

---

(١) الفاتحة: ٦.

(٢) مجموع الفتاوى: ١٠/٢٨٤، والفوائد المشوق، ص٩٨.

(٣) الحج: ٧٥.

(٤) مجموع الفتاوى: ٤/٣٨٥.

(٥) الأحزاب: ٧.

(٦) ينظر: المستصفى: ٢/٣٠٧، مجموع الفتاوى: ٤/٣٨٦.

(٧) الشورى: ٤٩.

إنَّما كان؛ لأنَّ المقصود بيان أن الخلق كله بمشيئته ﷻ لا على وفق العباد[1].

○ خامساً: الفصل والوصل:

وهو العلم بمواضع العطف والاستئناف والتهدي إلى كيفية إيقاع صروف العطف في مواقعها، وهو من أعظم أركان البلاغة حتى قال بعضهم حد البلاغة معرفة الفصل والوصل[2].

وإنَّ فائدة العطف التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه، كما أنَّ العطف بغير الواو غير منظور إليه في هذا البحث؛ لأنَّ حروف العطف الأخرى تفيد إلى جانب العطف معاني أخرى، فالفاء تفيد مع العطف الترتيب والتعقيب، و(ثم) تفيد مع العطف الترتيب والتراخي في المدة، انظر إلى ذينك الحرفين (الفاء وثم) كيف أدّيا تلك المعاني في قوله تعالى: ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ﴿١٩﴾ ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾[3].

عطف جملة (قدّر) على جملة (خلق) بالفاء لإفادتها الترتيب والتعقيب كما قلنا أي: جعله علقة فهيأه لما يصلح له، وعطف جملة (يسّر) بـــ(ثم)؛ لأنَّ ذلك مقتض وقتاً، ومعنى (السبيل يسره): سهل له الخروج من بطن أمه، وعطف (أمات) بـــ(ثم) لأنَّه حيي زمانه، وعطف (أقبر) بالفاء؛ لأنَّ ذلك عقب الموت مباشرة[4].

---

(١) النظر الى اصول الاثر: ١٠٨/٣ والفوائد المشوق، ص٩٩.

(٢) الفوائد المشوق، ص٢٠٦.

(٣) عبس: ١٩-٢١.

(٤) وكذا حروف العطف الأخرى، (أو) تفيد التخيير، (لا) تفيد النفي، (لكن) للاستدراك، (بل) للاضطراب. ينظر: منافع الدقائق: ١٧٧.

أما الواو فليس لها معنى سوى الجمع والإشراك في الحكم بين المتعاطفين بها.

ومن حالات الوصل التي ذكرها قسم من الأصوليين قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾[1]. فقد أمره الله أن يجمع بين هاتين العبادتين العظيمتين، وهما الصلاة والنسك الدالتان على القرب والتواضع والافتقار وحسن الظن، وقوة اليقين وطمأنينة القلب إلى الله وإلى عدته وأمره وفضله وخلقه، عكس أهل الكبر والنفرة وأهل الغنى عن الله الذين لا حاجة في صلاتهم إلى ربهم يسألونه إياها، والذين لا ينحرون له خوفاً من الفقر، وتركاً لإغاثة الفقراء وإعطائهم، وسوء الظن بربهم. ولهذا جمع الله بينهما في قوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2]. والنسك هي ابتغاء الذبيحة ابتغاء وجهه[3]. وكذلك قوله تعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ﴾[4]. فذكر ما يدخل في آذانهم وقلوبهم من الكلام، وما يدخل في أفواههم وبطونهم من الطعام: غذاء الجسوم، وغذاء القلوب. فإنَّهما غذاءان خبيثان: الكذب والسحت[5].

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[6]. فهذا إخبار من الله

---

(١) الكوثر: ٣.

(٢) الأنعام: ١٦٢.

(٣) دقائق التفسير: ٥/٣١٣-٣١٤.

(٤) المائدة: ٤٢.

(٥) مجموع الفتاوى: ٢٨/١٩٦.

(٦) البقرة: ١٤-١٥.

تعالى وفي الحقيقة جواب سؤالٍ مقدر؛ لأنَّه تعالى لما أخبر عنهم بأنَّهم قالوا كيت وكيت تشوَّق السامعون إلى العلم بمصير أمرهم فكأنَّه قيل: فماذا فعل الله بهم فقال: ﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴾[1][2].

وأما الفصل فمنه قوله تعالى: ﴿ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗاۖ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلۡحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾[3]. فإنَّ قوله: (ويمح الله الباطل) ليس من جواب الشرط، لأنَّه قال: (ويحق الحق) بالضم. وهو معطوف على قوله: (ويمح الله الباطل) فمحوه للباطل وإحقاقه الحق خبر منه لابد أن يفعله، فقد بين أنَّه لابد أن يمحو الباطل ويحق الحق بكلماته[4]. فإنَّ الواو هنا هي للاستئناف والقطع.

وقوله تعالى: ﴿ وَيُذۡهِبۡ غَيۡظَ قُلُوبِهِمۡۗ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾[5]. فإنه قال: (ويتوب الله) بالضم، وهذا كلام مستأنف ليس داخلاً في حيّز جواب الأمر. وذلك يدلّ على إنَّ التوبة ليست مقصودة من قتالهم، ولا هي حاصلة بقتالهم، وإنَّما المقصود بقتالهم انتهاؤهم عن النكث والطعن[6]، فإنَّ الواو هنا ليست للعطف بين الجملتين بل هي واو الاستئناف.

---

(١) البقرة: ١٤.

(٢) ينظر: كشف الاسرار: ٨٩/١ والفوائد المشوق، ص٢٠٨.

(٣) الشورى: ٢٤.

(٤) التمهيد للاسنوي: ١٣٠ والنبوات، ص٣٤٦.

(٥) التوبة: ١٥.

(٦) ينظر: منافع الدقائق: ١٠٧ والصارم المسلول، ص٣٩٤.

○ سادساً: القصر:

ويسمى عند الأصوليين (الحصر)

وهو (لغةً): الحَبْسُ. من: قَصَر الشيءَ، حَبَسَهُ.

و(اصطلاحاً): وهو جمع الشيء فيما أشير إليه ونفيه عما سواه، نقول: إنَّما في الدار زيد، أي: ليس فيها غيره، وإنَّما الله واحد، أي: لا إله إلا واحد[1].

○ ركن جملة القصر:

في كل جملة قصر ركنان هما:

١- المقصور: وهو الحكم المراد إثباته، أو هو المخَصَّص.

٢- المقصور عليه: وهو صاحب الحكم، أو المُخَصَّص به.

ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾[2]. خصصنا الغرور بمتاع الدنيا، وفي ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[3] خصصنا علم الغيب بالله تعالى. فـ«الحياة الدنيا» مقصور عليه، و«الغرور» مقصور، و«علم الغيب» مقصور ولفظ الجلالة مقصور عليه.

○ طرق القصر:

للقصر عند الأصوليين أربع طرائق مشهورة هي:

١- إنَّما: دار خلاف بين الأصوليين حول دلالتها على القصر ما إذا كانت بطريق المنطوق أو المفهوم[4].

---

(١) اللمع في أصول الفقه: ٦٧/١.

(٢) الحديد: ٢٠.

(٣) النمل: ٦٥.

(٤) البحث النحوي عند الأصوليين، ص٢٨٧، وينظر: الثمر الداني في تقريب المعاني: ٢١٣.

ويذكر بعض الأصوليين دلالة (إنما) على الحصر. وهذا الخلاف شائع عند جماهير العلماء. لكن تنازع الناس هل دلالتها على الحصر بطريق المنطوق أو المفهوم؟ على قولين، والجمهور على إنَّه بطريق المنطوق[١].

و(إنَّما) عند الأصوليين تدل على إثبات المذكور ونفي غيره[٢]. كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾[٣]، أي: ما هي إلا لهؤلاء. فإنَّ هذا الخطاب يثبت للمذكور ما نفاه عن غيره[٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾[٥]، فقد قال: إنَّما جزاؤهم هذا أو هذا، فالكلام فيه نفي وإثبات. تقديرهُ: ما جزاؤهم إلا أجد الأربعة[٦].

٢- النفي والاستثناء:

إنَّ التعبير بالنفي والاستثناء و(إنّما) يؤديان الغرض نفسه عند الأصوليين، ذلك أنَّ كليهما يحملان نفياً وإثباتاً (إثبات الحكم للشيء ونفيه عن غيره)، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[٧]. قصر محمداً على كونه رسولاً، أي: خصّه بهذه الصفة وحدها.

---

(١) مجموع الفتاوى: ٢٦٤/١٨.

(٢) مجموع الفتاوي: ١٨/٧ وينظر: حاشية الازميري على شرح مرآة الوصول: ١٨٨.

(٣) التوبة: ٦٠.

(٤) مباحث الحكم عند الأصوليين: ٢١١ وينظر: مجموع الفتاوى: ٧٧/١٦.

(٥) المائدة: ٣٢.

(٦) مجموع الفتاوى: ٧٧/١٦.

(٧) آل عمران: ١٤٤.

وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ﴾[1]. أي: لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يكون ظاهر حال المدعي إذا ادعى بل أنتم عندنا كاذبون فيها.

٣- تقديم ما حقه التأخير:

وهنا يكون المقصور عليه هو المقدم، كقوله تعالى: ﴿وَبِٱلۡحَقِّ أَنزَلۡنَٰهُ وَبِٱلۡحَقِّ نَزَلَۗ﴾[2].

قدم الجار والمجرور، وقصر نزول القرآن على كونه بالحق.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ يَسۡجُدُونَ﴾[3]، فقد استشكل هذا النص عند الأصوليين. فمع أنه تعالى أمرهم بالسجود لآدم فقد دلت الآية على قصر السجود على الله، ويحاول الأصوليون التوفيق بأنَّ قوله: ﴿وَلَهُۥ يَسۡجُدُونَ﴾ إن سُلِّم أنَّه يفيد الحصر فالقصد منه الفصل بينهم وبين البشر الذين يشركون بربهم ويعبدون غيره، فأخبرهم أنَّ الملائكة لا تعبد غيره. ثم هذا عامّ وتلك الآية خاصة فيُستثنى آدم. ثم يقال: السجود على ضربين: سجود عبادة محضة، وسجود تشريف. فأما الأول فلا يكون إلا لله.. والآية محمولة على الأول توفيقاً بين الدلائل[4].

---

(١) يس: ١٥.

(٢) الإسراء: ١٠٥.

(٣) الأعراف: ٢٠٦.

(٤) مباحث العلة في القياس عند الأصوليين: ٢٢٠.

٤- العطف بـــ(لا) أو (لكن) أو (بل):

أ - تستعمل (لا) في جملة مثبتة، ويكون القصر فيها إثباتاً لجهة معينة، ونفياً عن جهة معينة أخرى، كقولك: النجاح في الاستقامة لا الكذب.

فإنَّه قصر النجاح على الاستقامة ونفاه عن الكذب.

ب- تستعمل كل من (بل) و(لكن) في جملة النفي أو النهي، ويكون ما بعدهما هو المقصور عليه. وفيهما يتم القصر كذلك بإثبات الحكم لجهة معينة، ونفيه عن جهة معينة أخرى. كقولك: لا أعمل الخير طمعاً في مدح الناس، بل ابتغاءَ مرضاة الله. ما سافر علي لكن ياسر.

ففي الجملة الأولى قصر عمله للخير على ابتغاء مرضاة الله، ونفى في مقابل ذلك أن يكون طمعاً في مدح الناس. وفي الثانية قصر السفر على ياسر ونفاه عن علي.

○ أنواع القصر بحسب الطرفين:

القصر بحسب طرفيه: المقصور والمقصور عليه، نوعان:

أ - قصر الموصوف على الصفة: ومثله قوله تعالى: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ**﴾[1]. أي: ليس مخلداً في الدنيا لا يموت ولا يقتل، بل يجوز عليه ما جاز على إخوانه الرسل من الموت والقتل[2].

ب. قصر الصفة على الموصوف: ومثله قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَآ أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ مِن رَّبِّي**﴾[3]. هنا قصر ما يتبعه على الذي يوحى إليه من الله، أي: خص

---

(١) آل عمران: ١٤٤.

(٢) مجموع الفتاوى: ٢٦٦/١٨، وينظر: نبراس العقول في تحقيق القياس عند علمـــاء الاصول: ٤٩/١.

(٣) الأعراف: ٢٠٣.

ما يتبعه الوحي المترل إليه.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ إِلَـٰهُكُمُ ٱللَّهُ﴾[1]، أي: حصر الإلوهية على الله تعالى[2].

○ أنواع القصر بحسب الحقيقة والواقع:

ينقسم كلّ من قصر الصفة على الموصوف، وقصر الموصوف على الصفة بحسب الحقيقة والواقع إلى نوعين، هما:

١- قصر حقيقي.

٢- قصر إضافي (غير حقيقي).

١- قصر الصفة على الموصوف قصراً حقيقياً: ومعناه إعطاء الموصوف صفة لا تنطبق إلا عليه وحده، فهي لا تعدوه إلى غيره، ولا تختص بأحد سواه. كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[3]، ففي الآية قصر موصوف على صفة قصراً حقيقياً تحقيقياً[4].

٢- قصر الصفة على الموصوف قصراً إضافياً (غير حقيقي): ومعناه إعطاء الموصوف صفة تنطبق بحسب الحقيقة والواقع عليه وعلى غيره، لكن المتكلم (مبالغة منه في الوصف) يزعم أنَّها لا تنطبق إلا على هذا

---

(١) طه: ٩٨.

(٢) حاشية العلامة البناني: ١/٤١٠.

(٣) النحل: ٧٧.

(٤) القصر قيمه واتجاهه: ٢٥.

الموصوف، فهي صفة ينسبها المتكلم إليه زيادة في مدحه أو ذمه، أو غير ذلك، كقوله تعالى: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ﴾[1]، ليس هو إله، ولا أمه إله، بل غايته أن يكون رسولاً كما غاية محمد أن يكون رسولاً، وغاية مريم أن تكون صديقة[2]. وأيضاً قوله ﷺ: «لا رباً إلا في النسيئة»[3]. فإنَّ قوله ﷺ: «لا رباً إلا في النسيئة»، أو «إنَّما الربا في النسيئة». فإنَّما الربا العام الشامل للجنسين، والجنس الواحد المتفقة صفاته إنَّما يكون في النسيئة. وأما ربا الفضل فلا يكون إلا في الجنس الواحد ولا يفعله أحد إلا إذا اختلفت الصفات.. فلما كان غالب الربا وهو الذي نزل فيه القرآن أولاً، وهو ما يفعله الناس، وهو ربا النسأ، قيل: إنَّما الربا في النسيئة[4]. فإنَّ قصر الربا على ربا النسيئة ليس قصراً حقيقياً، وإنما لانحصار الصورة الربوية الكاملة فيه.

كما يعرف الأصوليون لما سماه البلاغيون (قصر القلب) الذي هو تخصيص شيء بشيء بإحدى طرق القصر لمن يعتقد عكس الحكم الذي أثبته المتكلم. كقول مالك بن دينار: «الناس يقولون: مالك زاهد، إنَّما الزاهد عمر بن عبد العزيز الذي أتته الدنيا فتركها. ونحو ذلك مما تكون القلوب تعظمه؛ لذلك المسمى اعتقاداً واقتصاداً. إما طلباً لوجوده، وإما

---

(١) المائدة: ٧٥.

(٢) مجموع الفتاوى: ٢٦٦/١٨.

(٣) صحيح مسلم: ١٢١٧/٣، كتاب المساقاة- باب بيع الطعام مثلاً بمثل. حديث (١٥٩٦).

(٤) ينظر: تعليل الاحكام في الشرعة الا سلامية، ٣٤٢ وينظر: مجموع الفتاوى: ١٥٨/٢٥-١٥٩.

طلباً لعدمه، معتقداً أنَّ ذلك هو المستحق للاسم، فيبين لها أنَّ حقيقة ذلك المعنى ثابتة لغيره دونه، على وجه ينبغي تعليق ذلك الاعتقاد والاقتصاد بذلك الغير»[1].

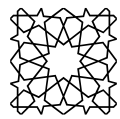

(١) مجموع الفتوى: ١٥٨/٢٥.

المبحث الثاني

الإنشاء وأقسامه

الإنشاء عند الأصوليين هو الذي يستدعي مطلوباً غير حاصلٍ في وقت النطق، لأنَّ الكلمات الإنشائية تستتبعه وتستدعيه[1]. وهذا التعريف يقترب من تعريف البلاغيين بدرجة كبيرة.

ومما اتفق عليه علماء البلاغة والكثير من علماء الأصول أنَّ الفارق بين الجملتين الخبرية والإنشائية. أنَّ الأولى كاشفة عن معنى موجود في الخارج، يتحدث عنه، فقد يكون مطابقاً للواقع الخارجي فيوصف بالصدق، وقد لا يكون مطابقاً لذلك الواقع الخارجي، فيوصل بالكذب.

وأيضاً أنَّ الإنشاء لا يكون معناه إلا مقارناً للفظه بخلاف الخبر فقد يتقدم وقد يتأخر.

وأيضاً أنَّ الإنشاء لا يحتمل التصديق والتكذيب بخلاف الخبر، وأنَّ الإنشاء تأثيره في الأحكام الوضعية لا في الأمور الحقيقية.

ويرى الأصوليون أنَّ بعض الجمل مشتركة في ظاهرها بين الخبريّة والإنشائية، فلا تتمُّ التفرقة بينهما إلا بقصد المتكلم، وأن مضمون الخبر أوسع من مضمون الإنشاء، لأنَّ الإنشاء يدل على إيجاد النسبة، وأنَّ لفظها الصادر من المتكلم يحقق ذلك، أما الجملة الخبرية فإنَّها تدل على ثبوت النسبة مع الحديث عنها.

---

(١) البحث البلاغي عند ابن تيمية، ص١٠٠.

وينقسم الإنشاء إلى قسمين:

- الإنشاء الطلبي.
- والإنشاء غير طلبي.

○ مباحث الإنشاء الطلبي:

وهو الأساس في علم المعاني، وهو المقابل للكلام الخبري، وينقسم الإنشاء الطلبي إلى خمسة مباحث: «الاستفهام، الأمر، النهي، النداء، التمني»[1].

○ أولاً: الأمر:

هو استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب[2]. وأيضاً عرفه بعض الأصوليين بأنَّه «استدعاء الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء»[3]. وهذا التعريف شديد القرب من تعريف البلاغيين الذين عرفوا الأمر بأنَّه: طلب الفعل على سبيل الاستعلاء[4].

وذهب الأصوليون في دلالة الأمر على الوجوب، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾[5]، فهذا نص في إيجاب الأمر ونفي التخيير بين الفعل والشرك، فأوامر الله تعالى وأوامر الرسول عليه السلام إذا ثبت الوجوب في أمرهما حصل المقصود، وأيضاً يدل عليه ما روي أن النبي ﷺ دعا رجلاً فلم يجبه وهو في الصلاة فقال: له ما

---

(١) البلاغة فنونها وأفنانها (المعاني): ١٤٨.

(٢) الورقات: ١٣/١.

(٣) الاحكام في اول الاحكام: ٢٨١/١، ومجموع الفتاوى: ١٢٠/٢.

(٤) ينظر: مفتاح العلوم: ٣١٨، والإيضاح: ١٤١.

(٥) الأحزاب: ٣٦.

منعك أن تجيبني، قال: كنت في الصلاة فقال له: ألم تسمع الله يقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ ﴾[1]، فوبخه على مخالفة الأمر فدل على إنَّ الأمر يقتضي الوجوب[2]، والزائد على ذلك مُستحب[3].

ومن الشواهد التي دلت على مجيء الأمر للوجوب قوله تعالى: ﴿ وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ ﴾[4]، فأوجب الله سبحانه قتال الذين نكثوا العهد وطعنوا في الدين[5].

○ صيغ الأمر:

للأمر عند الأصوليين صيغة واحدة موضوعة في اللغة تقتضي الفعل وهو قوله: (افعل)، والدليل على إنَّ أهل اللسان قسموا الكلام فقالوا في جملتها أمر ونهي، فالأمر قولك: (افعل) والنهي قولك: (لا تفعل)[6].

وقد توسع الأصوليون في دراسة (الأمر) من حيث دلالته على المعاني لا من حيث الصيغة، واختاروا صيغة (افعل) دون الصيغ الأخرى، وذلك لخفتها وكثرة دورانها في الكلام.

أما الصيغ التي يستعملها البلاغيون لصيغة الأمر (فعل الأمر –اسم فعل

---

(١) الأنفال: ٢٤.

(٢) التبصرة: ١/٢٨-٢٩.

(٣) الإبهاج: ١/٢٦٦.

(٤) التوبة: ١٢.

(٥) الصارم المسلول: ٣٧٤.

(٦) اللمع في أصول الفقه: ١/٦، وإرشاد الفحول: ١/١٤٢.

الأمر- المصدر النائب عن فعل الأمر- المضارع المقرون بلام الأمر)، فلم تظهر الدراسات، دراسة موسّعة لصيغ الأمر عند الأصوليين، سوى أنهم عدّوها من صيغ الأمر[1]، لأنَّ مدار دراستهم ينصب على الدلالة المعنوية لصيغة الأمر بشكل عام، فاهتموا بما تفيد صيغة الأمر من الوجوب أو الندب أو غيرها من الدلالات.

أما البلاغيون فإنهم لم يتوسعوا في موضوع دراسة صيغة (افعل) وقد تابعوا الأصوليين فيما ذهبوا إليه، نراهم يُحيلون القارئ على كتب أصول الفقه حينما يتعرضون لدراسة هذه الصيغة[2].

وإنّ اختيار الأصوليين لصيغة (إفعل) على سبيل التمثيل؛ لأنَّ المراد بالأمر جميع صيغه، وليست صيغة (افعل) على الخصوص، ولأنَّ المطلوب كان مشتقاً على طريقة (افعل) فيكون ذكرها على سبيل التمثيل لا التقييد[3]، لأنَّ المراد بصيغة (افعل) هو كل لفظ يشتق على غرار (افعل) للدلالة على طلب الحدث الذي تشتق منه هذه الصيغة، فيشمل غير الثلاثي مثل كلمة (استقم) فإنَّها على وزن (استفعل) ومثل كلمة (انتصر)... الخ، إلا أنه هذه الصيغة أكثر صيغ الأمر استعمالاً في اللغة، وفي نصوص القرآن الكريم والحديث الشريف، قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[4].

---

(١) محاضرات في أصول الفقه: ٤/١.

(٢) عروس الأفراح: ٣٢٧/٢.

(٣) شرح المنار: ١٠٩/١.

(٤) البقرة: ٤٣.

وقوله: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ ﴾[1].

وقد يخرج الأمر عن معناه الأصلي (وهو طلب الفعل على وجه الاستعلاء) والإلزام إلى معانٍ أخرى تفهم من سياق الكلام، ومن هذه الأغراض المجازية[2]:

١- الوجوب: أي: وجوب القيام بعمل الفعل المأمور به، مثل قوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [البقرة: ٤٣].

٢- الندب: وهو التوجيه والحث، مثل قوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣].

٣- الإرشاد: وهو الأمر المطلوب لمنافع الدنيا بخلاف الندب، فهو مطلوب لثواب الآخرة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

٤- الإباحة: وهي الإذن المجرد بالفعل، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُواْ﴾ [المائدة: ٢].

٥- الامتنان: وهو الإذن المقترن بذكر احتياجنا إلى الآمر سبحانه، مثل قوله تعالى: ﴿ وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [المائدة: ٨٨].

٦- الإكرام: وهو الإذن بالفعل مع الإكرام، كقوله تعالى: ﴿ ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴾ [الحجر: ٤٦].

---

(١) النصر: ٣.

(٢) دراسة المعنى عند الأصوليين: ٦٩-٧٢، وينظر: شرح اللّقاني على الجوهرة: ١٣/٢.

٧- التهديد: وهو التخويف، مثل قوله تعالى: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: ٤٠].

٨- التسخير: وهو في اللغة الذُلّة والامتهان في العمل ويدخل معه الإنذار، مثل قوله تعالى: ﴿قُلۡ تَمَتَّعُواْ فَإِنَّ مَصِيرَكُمۡ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [إبراهيم: ٣٠].

٩- التعجيز: مثل قوله تعالى: ﴿قُلۡ كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠].

١٠- الإهانة: قوله تعالى: ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩].

١١- التسوية بين الشيئين: مثل قوله تعالى: ﴿فَٱصۡبِرُوٓاْ أَوۡ لَا تَصۡبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡۖ﴾ [الطور: ١٦].

١٢- الدعاء: مثل قول القائل: اللهم اغفر لي، اللهم ارحمني.

١٣- التمنّي: مثل قول امرئ القيس [(١)]:

ألا أيها الليلُ الطويلُ ألا انجلي بصبحٍ وما الإصباحُ منك بأمثلِ

١٤- الاحتقار: مثل قول موسى للسحرة فيما حكاه القرآن في **قوله** تعالى: ﴿أَلۡقُواْ مَآ أَنتُم مُّلۡقُونَ﴾ [يونس: ٨٠].

١٥- التكوين: مثل قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧].

١٦- الخبر: مثل قوله ﷺ: «إذا لم تستح فاصنع ما شئت» [(٢)] ومعنى اصنع هنا صنعت.

---

(١) ديوانه: ١٣٨.

(٢) صحيح البخاري: رقم الحديث ٥٧٦٩، ٥/٢٢٦٨.

○ ثانياً: النهي:

(لغة): المنع، يقال نهاه عن كذا أي: منعه عنه.

أما في (الاصطلاح): هو القول الإنشائي الدال على طلب كف عن فعل على جهة الاستعلاء[1].

أو هو استدعاء الترك بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب[2].

ويرى الأصوليون أنَّ النهي صورة فرعية تولّدت عن صيغة الأمر، ذلك «أنَّ الأمر أصل والنهي فرع، فإنَّ النهي فرع من الأمر، إذ الأمر هو الطلب والاستدعاء والاقتضاء، وهذا يدخل فيه طلب الفعل وطلب الترك» [3].

وأما صيغة النهي فهي (لا تفعل)، وإنَّ النهي عند الأصوليين لا يقتصر على صيغة (لا تفعل) بل المراد منه كل ما يفيد الزجر، وطلب الترك، مثل (إياك أن تَفْعل)، ثم إنَّ هذه الصيغة تكون دلالتها على التحريم، وهي لا تختلف عن صيغة الأمر مادام العقل يحكم بأنّ النهي صادر من المولى القدير، ولابد للعبد من ترك المنهي عنه، لتتحقق الطاعة للمولى بالكف عنه، وقد تدل على الكراهية بسبب القرينة الصارفة.

ومن أقسام النهي:

أ- نهي المنع: وهو ما يوجب الانتهاء؛ لأنَّ تركه يتعلق به الثواب وبفعله يتعلق العقاب ويصدر منه قادر على العقاب، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُواْ

---

(١) إرشاد الفحول: ١/١٦٥.

(٢) الورقات: ١/١٥.

(٣) مجموع الفتاوى: ٢٠/١٢٩ وينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ١/١٥٩.

ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ ﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ ﴾[2].

ب- نهي الاستعفاء: ويكون من المقدور عليه إلى القادر، كقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ﴾[4].

ج- نهي التحذير: وهو نهي عن ضار لا عن محرم، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾[5][6].

وللنهي عند الأصوليين أغراض مجازية منها[7]:

١- التحريم: كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ ﴾ [الإسراء: ٣٣].

٢- الكراهة: مثل قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [المائدة: ٨٧].

٣- الدعاء: مثل قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [آل عمران: ٨].

٤- الإرشاد: مثل قوله تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠١].

---

(١) الإسراء: ٣٣.

(٢) الإسراء: ٣٤.

(٣) آل عمران: ٨.

(٤) البقرة: ٢٨٦.

(٥) البقرة: ١٩٥.

(٦) كشف المشكل في النحو: ١٤٧/٢ وقواعد الاحكام في مصالح الانام: ١٤١.

(٧) دراسة المعنى عند الأصوليين، ص٨٠.

٥- بيان العاقبة: مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢].

٦- اليأس: مثل قوله تعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُواْ ٱلْيَوْمَ﴾ [التحريم: ٧].

٧- التحقير: مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [طه: ١٣١].

○ ثالثاً: الاستفهام:

الاستفهام: هو طلب الفهم.

وطلب فهم ما قد فهم بالخطاب عبث ومعلوم أنَّ الإنسان إذا سمع رجلاً يقول: «ضربت كل من في الدار»، فإنَّه يحسن منه أن يقول: «ضربهم كلهم أجمعين»[1].

ويُعدُّ الاستفهام من الأبواب التي أفاض الأصوليون في ذكرها، لكثرة احتياج الفقهاء إليها. وللاستفهام أدوات كثيرة وهي نوعان:

الأول: حرفان. وهما الهمزة وهل: وتستعمل الهمزة لطلب التصديق، وهو إدراك النسبة أي: تعيينها مثل: (أقام محمد؟) والجواب يكون عنها بـــ(نعم) أو (لا)، والتصور وهو إدراك المفرد أي: تعيينه مثل: (أقام محمد أم قعد؟) والجواب عنها يكون بتحديد المفرد.

أما (هل) فلا يطلب بها غير التصديق مثل: (هل قام محمد؟) والجواب يكون به (بنعم) أو (لا). وهي تدخل على الاسم والفعل.

---

(١) قواطع الأدلة في الأصول: ١٥٦/١، والمعتمد: ٢١٦/١.

الثاني: أسماء، ولا يطلب بها إلا التصور. وهي:

١- ما: يطلب بها شرح الشيء، وتدخل في الاستفهام عما لا يعقل، وقد قيل إنَّه يدخل أيضاً لما يعقل، كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾[١].

٢- مَنْ: للسؤال عن الجنس، وتدخل في الاستفهام عن العاقل، مثل: (من هذا؟).

٣- أي: للسؤال عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما، ويكون جزءاً عما يضاف إليه، فإذا قلت: أي الثياب عندك، فأي من الثياب، وهو اسم معرب يعمل فيه بما بعده[٢].

وإذا كان الاستفهام قد تخرج ألفاظه «عن أصل وضعها فيستفهم بها عن الشيء مع العلم به لأغراض تستفاد من سياق الحديث ودلالة الكلام» [٣] فلقد عرج الأصوليون على ذكر بعض تلك الأغراض وأكثرها وروداً منها:

الاستفهام الإنكاري، وهو كقوله تعالى: ﴿أَفَأَصۡفَىٰكُمۡ رَبُّكُم بِٱلۡبَنِينَ﴾[٤] وقوله تعالى: ﴿أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ عَلَى ٱلۡبَنِينَ﴾[٥]، والإنكار هاهنا في نفس الفعل، أنكر الله عليهم كونهم جعلوا الملائكة إناثاً، وقالوا هم بنات الله تعالى عن ذلك عُلوًّا كبيراً. وكذلك قوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمۡ أَمۡ عَلَى ٱللَّهِ تَفۡتَرُونَ﴾[٦]،

---

(١) الشمس: ٥.

(٢) البرهان في أصول الفقه: ١٤٦/١، وللاستفهام أدوات كثيرة منها (كم، كيف، أين، أنَّى، متى، إيان).

(٣) ينظر: المستصفى في علم الاصول: ١٨٢/١، وينظر: علوم البلاغة، ص٦٨.

(٤) الإسراء: ٤٠.

(٥) الصافات: ١٥٣.

(٦) يونس: ٥٩.

المقصود إنكار أصل الإذن، لا إنكار أنَّه كان من غير الله، وأضافوه إلى الله. واعلم أنَّ الاستفهام الإنكاري حاصله راجع إلى تثبيت السامع على فساد ذلك الشيء حتى يرجع إلى نفسه فيخجل ويرتد عنه فعلى هذا لا يتصور إلا بالمحال على سبيل أن يقال له: (أنت في دعواك كمن يدعي المحال) وعلى هذا جعل قوله تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ أَوْ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ﴾[1] وليس السماع الصم عما يدعيه أحد فيكون لذلك الإنكار، وإنما المعنى فيه تنزيل من يحاول إسماعهم منزلة من يحاول إسماع الصم، وإنَّما قدم الاسم في هذه الآية ولم يقل: (أفتُسمع الصم) المعنى وهو اختصاصه ﷺ كأنه تعالى قال له ﷺ أنت خصوصاً تظن أنك تقدر على إسماعهم فتكون بمنزلة من ظن أن لنفسه قدرة على إسماع الصم. وأنَّ حال المفعول في ذلك كحال الفاعل فإذا قدّمت المفعول توجه الإنكار إلى كونه بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل[2].

ويأتي الاستفهام للتقرير، ويكون عندما يُراد الدلالة على إنَّ المستفهم عنه واقع مستقر معلوم عند من يتجه إليهم الخطاب، كما قال تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾[3]. فإنَّ هذه مقدمة معلومة بالبداهة، ولهذا جاء فيها باستفهام التقرير الدال على إنَّ ذلك مستقر معلوم عند المخاطب[4]. وقوله تعالى حكاية عن قوم نمرود: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾، ولا شبهة أنه

---

(١) الزخرف: ٤٠.

(٢) الفوائد المشوق: ١٧٨.

(٣) يس: ٨١.

(٤) درء تعارض العقل مع النقل: ٣٤/١.

ليس غرضهم أن يقر لهم بوجود كسر الأصنام ولكن غرضهم أن يقرّ بأنَّ ذلك منه لا من غيره[1]. ومنه في القرآن العظيم كثير.

ويأتي للذم والتوبيخ، كما في سؤال لوط عليه السلام لقومه: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾[2]، فإنَّ هذا استفهام فيه من الذم والتوبيخ ما فيه، وليس هذا من باب القذف واللمز[3].

وللمبالغة في الاستحقار، مثل قولك لرجل تستحقره: (أنت تمنعني أنت تضربني) ومنه قوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾[5] وللمبالغة في التعظيم كقولك: (أهو يسال الله أهو يمنعهم حقوقهم) ومنه قوله تعالى: ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا﴾ الى قوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[6].

ويأتي الاستفهام للأمر، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾[7]، إذ إنَّها نقول، هل من مزيد؟ على سبيل الطلب، أي: هل من زيادة تزاد فيَّ؟[8].

---

(١) الفوائد المشوق: ١٧٨.

(٢) النمل: ٥٥.

(٣) مجموع الفتاوى: ١٥/٣٣٤.

(٤) القمر: ٢٤.

(٥) الانعام: ١٤.

(٦) النمل: ٦١.

(٧) ق: ٣٠.

(٨) التفسير الكبير: ٦/٧٦.

ويأتي الاستفهام للاستبطاء، ونذكر هنا الشاهد الشهير الذي يذكره كثير من البلاغيين، وذكره الأصوليون، وهو سؤال الرسول في قوله تعالى: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾، فإنَّ هذه كلمة تبطئة لطلب التعجيل[1].

○ رابعاً: التمني:

التمني: توقع أمر محبوب في المستقبل، والفرق بينه وبين الترجي، أنه يدخل المستحيلات، والترجي لا يكون إلا في الممكنات[2]. ولكن البلاغيين يميزون بين نوعين من التمني:

الأول: توقع الأمر المحبوب الذي لا يرجى حصوله لكونه ممكناً غير مطموع في نيله، كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ﴾[3].

ومنه قول امرئ القيس: ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي.

وقد يقال: لم جعل المصنف هذا الشاعر متمنياً ولم يجعله مترجياً مع إن التمني مختص بالمستحيل وانجلاء الليل غير مستحيل والجواب أن المحب يترل ليله لطوله مترلة ما يستحيل انجلاؤه، ولهذا قال الشاعر: ليلُ المحب بلا آخر[4].

○ خامساً: النداء:

النداء هو وضع لاستحضار المنادي وطلب إقباله بصورة الاسم قصد إلى معناه، فلا يفتقر إلى تصحيح الكلام بإثبات موجبه الحقيقي أو المجازي بخلاف الخبر، فإنّه لتحقيق المخبر به فلابد من تصحيحه بما أمكن. ومثله: يا حرّ

---

(١) مجموع الفتاوى: ١٥/١٧٧.

(٢) البرهان في علوم القرآن: ٢/٣٢٣.

(٣) القصص: ٧٩.

(٤) الإبهاج: ٢/٢٠١.

حيث يعتق به؛ لأنَّ لفظه صريح في المعنى؛ لأنَّ الحرَّ موضوع للعتق وعَلَم. ولإسقاط الرق فيقوم عينه مقام معناه فيثبت بلا قصد[1].

وذكر الأصوليون أنَّ النداء لا يُشتَرط أن يكون لحاضر في العين، فقد ينادى الغائب ويخاطب، ومن الشواهد المعروفة في ذلك أن النبي ﷺ ذكر الدجال وخروجه، وأنه قال: «يا عباد الله أثبتوا»[2]، وبعد لم يوجد عباد الله أولئك، والمسلمون يقولون في صلاتهم: «السلام عليك أيها النبي» وليس هو حاضراً عندهم، ولكنه حاضر في قلوبهم[3]. فالنداء لا ينحصر في نداء الحاضر بل قد ينادى من هو غائب لحضوره في القلب أو العلم.

والترخيم، هو حذف أواخر الأسماء في النداء، ويجوز الترخيم للضرورة إذا تقرر هذا، مثل قوله: (يا طا) بحذف القاف فإنَّ الطلاق يقع إذا نوى ولو قال: (أنتِ طالق) ونوى[4].

وقد يخرج النداء إلى أغراض مختلفة منها:

١- الإغراء والتحذير: وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾[5].

٢- الاستغاثة: مثل: «يا ناصر الدين».

٣- التعجب: كقوله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ﴾[6]، لأنَّ الحسرة لا تنادى

---

(١) التقرير والتحبير: ٤٣/٢.

(٢) سنن ابن ماجة: ١٣٥٦/٢. وهو جزء من حديث طويل.

(٣) منهاج السنة: ٣٦٨/٣.

(٤) الكوكب الدري: ٤٢٥/١.

(٥) الشمس: ١٣.

(٦) يس: ٣٠.

وإنَّما تنادى الأشخاص؛ لأنَّ فائدته التنبيه، ولكن المعنى على التعجب كقوله: «يا عجباً لِمَ فعلت»[1].

٤- الاختصاص: مثل «عليٌّ أيُّها الرجلُ يُعتمد».

٥- التنبيه: كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا﴾[2]، لأنَّ حرف النداء يختص بالأسماء.

٦- التحسر: كقول شاعرالحسن بن مطير الاسدي [3]:

فيا قَبْرَ مَعْنٍ كيف واريتَ جودَه وقد كان منه البرُّ والبحرُ مُتْرعاً

تعقيب:

قد يخرج الإنشاء إلى الخبر، إما للدعاء، كقوله تعالى: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبٗا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[4]. فإنَّ قوله: «إني كنت من الظالمين» اعتراف بالذنب، وهو يتضمن طلب المغفرة فإنَّ الطالب السائل تارة يسأل بصيغة الطلب وتارة يسأل بصيغة الخبر، إما بوصف حاله، وأمّا بوصف حال المسؤول، وإما بوصف الحالين كقول نوح عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنۡ أَسۡـَٔلَكَ مَا لَيۡسَ لِي بِهِۦ عِلۡمٞۖ وَإِلَّا تَغۡفِرۡ لِي وَتَرۡحَمۡنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾[5]. فهذا ليس صيغة طلب،

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ٣/٣٥٣.

(٢) مريم: ٢٣.

(٣) المستطرف في كل فن مستظرف: ٢/٥٩٥.

(٤) الأنبياء: ٨٧.

(٥) هود: ٤٦.

وإنَّما هو إخبار عن الله أنه إن لم يغفر له ويرحمه خسر، ولكنَّ هذا الخبر يتضمن سؤال المغفرة[1].

أو يخرج إلى الأمر، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾[2]. فإنَّ قوله تعالى: ﴿يُرْضِعْنَ﴾ صيغة خبر ومعناه الأمر، والتقدير: والوالدة مأمورة بإرضاعه حولين كاملين إذا أُريد إتمام الرضاعة، فإذا أرادت الإتمام كانت مأمورة بذلك[3].

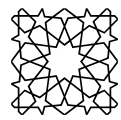

(١) مجموع الفتاوى: ١٠/٢٤٥.

(٢) البقرة: ٢٣٣.

(٣) مجموع الفتاوى: ٣٤/٦٧.

المبحث الثالث

مباحث الإنشاء غير الطلبي

وهو ما لا يستدعي مطلوباً، وله أساليب مختلفة منها:

○ أولاً: صيغ المدح والذم:

ومنها «نعم وبئس» كقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[1]. وقوله: ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[2]. وقوله: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾[3].

○ ثانياً: التعجب:

وله صيغتان قياسيتان هما: «ما أفعله» و«أفْعِلْ به»، ومنه في القرآن العظيم كثير، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[4]، (ما) هاهنا تعجب والتقدير تعجبوا من صبرهم على النار، وأيضاً قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾[6]، أي:

---

(١) البقرة: ٢٧١.

(٢) النحل: ٣٠.

(٣) الحج: ١٣.

(٤) البقرة: ١٧٥.

(٥) الانفطار: ٦.

(٦) عبس: ١٧.

ما أشد كفره، وقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾[1].

ومنه في الشعر قول بعضهم[2]:

أيا شَمْعاً يُضيءُ بلا انطفاءِ ويا بَدْراً يَلوحُ بلا مَحاقِ
فأنتَ البدْرُ ما سببُ انتقاصي وأنتَ الشمْعُ ما سببُ احتراقي

ويأتي سماعياً كقولهم: «لله درّه عالماً».

○ ثالثاً: القسم وانواعه:

جاء في لسان العرب: أقسمتُ، حلفتُ وأصله من القَسامة... والقسامة الذين يحلفون على حقهم... والقسامة الجماعة يقسمون على الشجاء أو يشهدون[3].

وهو أن يقسم في كلامه بشيء لم يُرد به تأكيد كلامه ولا تصديقه، وإنَّما يُريد به بيان شرف المقسم به وعلو قدره عنده[4].

وقيل: القسم من جنس الدعاء، لكن هو طلب مؤكد بالقسم، فالسائل يخضع ويقول: أعطني، والمقسم يقول: عليك لتعطيني، وهو خاضع سائل[5].

وأقسام القرآن- جمع قسم بمعنى الحلف واليمين، وهو من العلوم المهمة نظراً لتنوع المقسم به والمقسم عليه تنوعاً يدعو إلى التأمل والنظر، ولاسيما وأنَّ القسم يراد به تحقيق الخبر وتوكيده كما يقول بعض العلماء. والله ﷻ

---

(١) مريم: ٣٨.
(٢) الفوائد المشوق: ١٨١.
(٣) لسان العرب: ٤٧٨/١٢ مادة (قسم).
(٤) الفوائد المشوق، ص١٣٣.
(٥) النبوات، ص٤٠٥.

ليس بحاجة إلى هذا التوكيد كما يقولون، فلابد أن يكون لأقسام القرآن فوائد ودلالات مهمة يحسن معرفتها والوقوف عليها.

١- صيغة القسم:

الصيغة الأصلية للقسم أن يؤتى بالفعل (أقسم) أو (أحلف) متعدياً بالباء إلى المقسم به، ثم يأتي المقسم عليه (وهو جواب القسم)، فأجزاء صيغة القسم ثلاثة: الفعل الذي يتعدى بالباء، والمقسم به، والمقسم عليه، ونظراً لكثرة القسم في الكلام، فصار يحذف فعل القسم، ويكتفى بالباء، ثم عرض عن الباء بالواو في الأسماء الظاهرة كقوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾[1]، وبالتاء في لفظ الجلالة كقوله: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم بَعۡدَ أَن تُوَلُّواْ مُدۡبِرِينَ﴾[2].

٢- المقسم به:

اعتمد الأصوليون في تفسير أقسام القرآن بوجه عام على إنَّ الله تعالى إنَّما أقسم بنفسه وآياته، وأنَّ القسم بالمخلوقات أيضاً من باب القسم بذاته، أو راجعة إلى القسم بذاته سبحانه فإنَّها من آياته. وأراد بهذا إزالة شبهة تعظيم المخلوق فوق مكانة بناءً على القول بأنَّ القسم يتضمن تعظيم المقسم له، والقسم في الأصل أسلوب من أساليب التأكيد عند الأمم، فإذا أخذ بعضهم يمين بعض عند معاهدة أو أمر عظيم، كان ذلك عنواناً على العزم والتأكيد، ومن هنا تضمن القسم معنى الكفالة والضمانة، أو معنى التأكيد المطلق الذي لا يحتاج معهُ إلى وجود المقسم به أو إلى تقديره في كل موضع،

---

(١) النجم: ١.

(٢) الأنبياء: ٥٧.

أما حين يتضمن القسم مقسماً به، فإنَّ هذا المُقسَمُ به كان يرد في الأصل لمعنى الاستشهاد به، وإنّما كان تعظيمه عارضاً من عوارض القسم حيث يكون بالله ﷻ وبشعائره -يدل ذلك على أنهم كانوا يأتون بالمقسم به في كثير من الأحيان على وجه الاستدلال به لا غير، إذاً تبين لنا أنَّ القسم «أصله» الاستشهاد- وأنَّه ربما جاء (لمحض) الاستدلال، أدركنا معنى قسم الله تعالى بالريح الذارية، وبظواهر الكون والطبيعة المسخرة الطائعة، لأنَّ تعظيمها غير مُراد، ولكن المُراد محض الإشهاد بها أو الاستدلال. فهذه يقسم بها ولا يقسم عليها[1] كقوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝١ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ۝٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا ۝٣ إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ﴾[2]. فإن (الصافات) هي الملائكة، وهو لم يقسم على وجودها كما لم يقسم على وجود نفسه، إذ كانت الأمم معترفة بالصافات وكانت معرفته ظاهرة عندهم لا يحتاج إلى إقسام بخلاف التوحيد[3].

وكذا قوله: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ۝١٥ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾[4] وقوله: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ۝١ فَٱلْحَٰمِلَٰتِ وِقْرًا ۝٢ فَٱلْجَٰرِيَٰتِ يُسْرًا ۝٣ فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا﴾[5] وغيرها.

٣- المقسم عليه:

والمقسم عليه يُراد بالقسم توكيده وتحقيقه فلابد أن يكون بما يحسن فيه

---

(١) مجموع الفتاوى: ١٣/٣١٥.

(٢) الصافات: ١-٤.

(٣) مجموع الفتاوى: ١٣/٣١٨، ٣١٩.

(٤) التكوير: ١٥-١٦.

(٥) الذاريات: ١-٤.

ذلك كالأمور الغائبة والخفية إذا أقسم على ثبوتها[1]، والغالب فيه أن يكون جملة خبرية أو جملة طلبية، فإذا كان المقسم عليه خبراً فالقسم في معنى الخبر المحض، وإن كان المقسم عليه طلباً فالقسم طلب محض، وإن كان خبراً في معنى الطلب اجتمع فيه الأمران، فالقسم الخبري المحض بمعنى (سيكون)، والقسم الطلبي المحض بمعنى (أطلب وأريد منك أن تفعل)، وما اجتمع فيه المعنيان كان قسماً بمعنى الطلب والخبر، «فقول: (لأقومنّ غداً) يتضمن أمرين، أحدهما: أني مريد القيام غداً، والثاني: سيكون القيام غداً. بخلاف القَسَم الخبري المحض فإنَّه بمعنى: سيكون، وبخلاف القسم الطلبي المحض فإنه بمعنى: أريد منك أو أطلب منك أن تقوم» [2].

ويأتي القسم على التوحيد أو على القرآن أو الرسول أو على شيء من أصول الإيمان: فمثال القسم على التوحيد: قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ۝١ فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا ۝٢ فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا ۝٣ إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَاحِدٌ ۝٤ رَّبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَشَارِقِ﴾[4].

ومثال القسم على القرآن: قوله تعالى: ﴿حم ۝١ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[5].

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: ٦/١.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى: ٣٠٨/٣٥.

(٣) يوسف: ١٠٦.

(٤) الصافات: ١-٥.

(٥) الزخرف: ١-٣.

وقد أقسم الله تعالى كذلك على الجزاء والوعد والوعيد، وعلى بعض أحوال الإنسان، وما فُطر عليه من صفات.

وأما حذف جواب القسم، فأكثر ما يرد (كما يقول الأصوليون) إذا كان في نفس المقسم به دلالة على المقسم عليه، فإنَّ المقصود يحصل بذكره فيكون حذف المقسم عليه أبلغ وأوجز كقوله تعالى: ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾[1]. فإنَّ في المقسَم به من تعظيم القرآن ووصفه بأنَّه ذو الذكر المتضمن لتذكير العباد وما يحتاجون إليه، والشرفُ والقدر ما يدل على المقسَم عليه، وهو كونه حقاً من عند الله غير مفترى. ولهذا قال الأكثرون: إنَّ تقدير الجواب: إنَّ القرآن لحق.

○ أنواع القسم:

القسم يأتي على نوعين:

١- الظاهر: وهو الذي يُستدل عليه بحرف القسم، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ۝٧ إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ﴾[2] أو بفعل القسم، كقول الشاعر:

وأقسِمُ لا أنساكَ ما ذرَّ شارِقٌ وما هبَّ آلٌ في معلمةٍ قفرُ

أو يستدلُّ عليه بلفظ من ألفاظ القسم، بغير الحرف ولفظ القسم. ومن ذلك قول امرئ القيس:

فقلتُ يمينُ اللهِ أبرحُ قاعِداً ولو قطَعُوا رأْسِي لَدَيكِ وأوْصَالِي[3]

---

(١) ص: ١.

(٢) الذاريات: ٧-٨.

(٣) شرح الأشموني: ١/١١٠، وديوانه: ٣٨٦.

٢- المضمر: وهو ما دلّت عليه اللامُ، وهي ما تُسمَّى بلام القَسَم: نحو ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾[١]. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾[٢].

وكذلك من ألفاظ هذا النوع من القسم: (عَلِمَ اللهُ) (شَهِدَ اللهُ) و(عَمْرَكَ الله) و(قعيدَكَ اللهُ) و(عليّ عهدُ اللهِ لأفعلَنَّ).

٣- الرجاء: وهو طلب حصول أمر محبوب قريب الوقوع. والحرف الموضوع له (لعلّ)، كقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ أَن يَقُولُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ أَوْ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌ ۚ إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ﴾[٣].

وأما الأفعال التي تستعمل في هذا الأسلوب فهي: «عسى» كقوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾[٤].

«وحرى واخلولق» وتسمى هذه الثلاثة «أفعال الرجاء».

٤- صيغ العقود: مثل: «بعت» و«اشتريت» و«وهبت» و«قبلت» و«وكَّلت» و«أجَّرت».

وهذه أساليب خبر، لكنَّها لا يراد بها الإخبار؛ لأنَّها لا تحتمل الصدق والكذب، ولذلك لم توضع مع الخبر، ولا يهتم البلاغيون بهذه الأساليب

---

(١) آل عمران: ١٨٦.

(٢) آل عمران: ١٥٢.

(٣) هود: ١٢.

(٤) المائدة: ٥٢.

الإنشائية لقلة الأغراض المتعلقة بها، ولأنَّ معظمها أخبار نقلت من معانيها الأصلية، أما الأصوليون فقد أكثروا من ذكر هذه الأساليب واهتموا بها.

لكن كان اختلاف علماء الاصول في كونِ أنَّ صيغ العقود إنشاءات أم اخبارات.

نقول لاشك أنَّ قوله: «نذرت» و«بعت» و«اشتريت» صيغ الإخبار في اللغةِ، وقد تستعمل في الشرع أيضاً للإخبار، وإنَّما النزاع في أنها حيث تستعملَ لاستحداث الأحكام أهي إخبارات أم إنشاءات.

وذهب الأكثرون إلى الثاني.

وقالت الحنفية، إنَّها إخبارات عن ثبوت الأحكام فمعنى قولك نظير الإخبار عما في قلبك؛ فإنّ أصل البيع هو التراضي، ووضعت لفظة نظير للدلالة على الرضا فكأنَّه أخبر بها عما في ضميره، فيقدر وجودها قبيل اللفظ للضرورة، وغاية ذلك أن يكون مجازاً وهو أولى من النقل.

واستدل الأصحاب على كونه إنشاء بدلائل:

أحدها: أنَّ اللفظ لو كان إخباراً لكان إما عن ماضٍ أو حال أو مستقبل والأولان باطلان وإلا يلزم ألا يقبل الطلاق التعليق؛ لأنَّ التعليق توقف وجود الشيء على شيء آخر والماضي والحال قد وجدا فلا يقبله لكن اللازم منتف لقبوله التعليق إجمالاً، وإن كان عن مستقبل لم يقع؛ لأنَّ قوله طلقتك إذاً بمنزلة قوله: ستصيرين طالقاً والطلاق لا يقع بذلك[1].

وثانيها: لو كانت هذه الصيغ إخبارات لكانت إما كاذبة أو صادقة، فإن كانت كاذبة فلا اعتبار بها، وإن كانت صادقة فصدقها إما أن يحصل

---

(١) الإبهاج: ١/٢٩٠.

بنفسها أي يتوقف حصوله على حصول الصيغة أو يحصل بغيرها، وإن كان الأول لزم الدور؛ لأنَّ كون الخبر صدقاً وهو بعتك مثلاً موقوف على الخبر عنه وهو وقوع البيع فلو توقف المخبر عنه وهو الوقوع، وجود على المخبر وهو بعتك لزم الدور وإن كان الثاني وهو أن يحصل الصدق بغيرها فهو باطل بالإجماع[1].

وثالثهما: إنَّ الزوج لو قال لرجعيته في عدَّتها طلقتك ونوى الإخبار عما مضى لم يقع قطعاً؛ وإن لم ينو شيئاً، وقع بالاتفاق، فلو كان إخباراً لم يقع كما نوى به الإخبار[2].

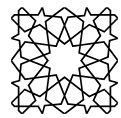

(١) المصدر نفسه: ٢٩١/١.

(٢) نفسه، وأعلام الموقعين: ١١٩/٣ و٣٧٧ والتمهيد: ٢٠٤/١.

المبحث الرابع

الإيجاز والإطناب والمساواة

○ أولاً: الإيجاز وأنواعه:

الإيجاز (لغة): التقصير، يُقال: أوجز في كلامه، أي قصّر، واقتصر واختصر واقتصد وأوجز وأقل[١].

الإيجاز (اصطلاحاً): هو تقليل اللفظ وتكثير المعنى[٢].

ويرى الأصوليون أنَّ من أفصح الكلام إيجازه دون الإطناب فيه[٣].

وفرق البعض بين الاختصار والإيجاز، وهي أنَّ الاختصار يكون في اللفظ والإيجاز يكون في المعنى[٤].

١- إيجاز القَصْر:

كقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾[٥]، فإنَّ قوله: (الأعلى) يجمع معاني العلو جميعها هو الارفع من كل شيء، قدرة ومُلكاً وسلطاناً [٦] . وقد اتفق الناس أنَّه على كل شيء قدير، بمعنى أنَّه قاهر له قادر عليه متصرف فيه.. وأنَّه عال عن كل عيب ونقص.. وقد ذُكِر من معاني العلو الفضيلة..

---

(١) الألفاظ المؤتلفة: ٢٤٣/١.

(٢) حاشية رد المحتار: ١٣/١.

(٣) مجموع الفتاوى: ٣٩٣/١٤.

(٤) الفواكه الدواني: ٦٨/١.

(٥) الأعلى: ١.

(٦) ينظر: تفسير القاسمي محاسن التاويل: ٢٤٨/٨.

فقد تبين أنَّ اسمه الأعلى يتضمن اتصافه بجميع صفات الكمال وتتريهه عما ينافيها من صفات النقص[1]. وقوله تعالى: ﴿ فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ ﴾[2]، فهذه الآية أشارت على الرغم من قصر عباراتها وألفاظها على ثلاث معاني: أنّ الولد غلام ذكر، وأنه يبلغ الحلم، وأنَّه يكون حليماً[3].

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ وَٱعْبُدُواْ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[4]. فيدخل في قوله: (وافعلوا الخير) كل واجب ومستحب[5].

٢- إيجاز الحذف:

وشرطه أن يكون في اللفظ دلالة على المحذوف وإلا لم يتمكن من معرفته فيكون اللفظ مُخلاً بالفهم، وتلك الدلالة قد تحصل من إعراب اللفظ، وذلك كما إذا كان منصوباً فيعلم أنَّه لابد له من ناصب، وإذا لم يكن ظاهراً لم يكن بد من أن يكون مقدَّراً وذلك كقولنا: أهلاً وسهلاً ومرحباً ومعناه وجدت أهلاً وسلكت سهلاً وصادفت رُحباً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ ﴾[6] والتقدير «واحفظوا الأرحام»[7].

---

(١) دقائق التفسير: ٥/٥٦-٥٩.

(٢) الصافات: ١٠١.

(٣) الايات البينات على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع: ٤/١٢٨، ومجموع الفتاوى: ٤/٣٣٢.

(٤) الحج: ٧٧.

(٥) مجموع الفتاوى: ١٥/٢٦٦، واصول الفقه للبزدوي: ١/٢٨٧.

(٦) النساء: ١.

(٧) تفسير القرطبي: ٢/٣٥٥، والفوائد المشوق، ص٨٥.

○ أقسام الحذف:

أما المحذوفات على قسمين حسنة وقبيحة.

أما القبيحة فهو أن يخلّ المحذوف بالمعنى أو يحطه عن رتبته. **وأما الحسنة** فهي على قسمين (جملٌ ومفردات). فأما الجمل فهي على قسمين (موجزة ومطولة).

أما الموجزة مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾[1]، تقديره واللائي لم يحضن فعدتهن كذلك[2]. والجمل المطولة مثل قوله تعالى: ﴿ٱذۡهَب بِّكِتَٰبِي هَٰذَا فَأَلۡقِهۡ إِلَيۡهِمۡ﴾[3]. فأعقبه بقوله حكاية عنها: ﴿قَالَتۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَؤُاْ إِنِّيٓ أُلۡقِيَ إِلَيَّ كِتَٰبٞ كَرِيمٌ﴾[4]، تقديره: فأخذ الكتاب فألقاه إليهم فرأته المرأة بلقيس وقرأته -وقالت يا أيها الملأ-[5]. ومنه في القرآن العظيم.

وأما المفردات: فهي على ثلاثة أقسام: (أسماء وأفعال وحروف). أما الأسماء فهي على أنواع منها:

١- حذف الفعل: كما في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾[6]، تقديره: خلقهن الله، فالله فاعل لفعل محذوف.

---

(١) الطلاق: ٤.

(٢) جمع الجوامع، لابن السبكي: ٤/٢٥٠ وينظر: الفوائد المشوق، ص٨٧.

(٣) النمل: ٢٨.

(٤) النمل: ٢٩.

(٥) لباب المحصول في علم الاصول: ١/٣٥٢ وينظر: الفوائد المشوق، ص٨٧.

(٦) لقمان: ٢٥.

٢- حذف الفاعل: وقد اختلف في حذفه فنصَّ على منع حذفه ابن جني، وكثير من النحويين [١]، وأما القسم الأغلب من الأصوليين فيرون جوازه إذا وُجد ما يدل عليه، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾[٢]، تقديره: حتى توارت الشمس، وقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾[٣]، تقديره: إذا بلغت الروح التراقي.

٣- حذف المفعول: وهو على ثلاثة أقسام: الأول حذفه من كل فعل ليس له مفعول معيَّن، بل يكون المقصود من الكلام بيان حال الفاعل فقط، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ﴾[٤] أي: هل يستوي ذو العلم ومن لا علم له. وفي مثل هذا يتعين أن لا يعدّي الفعل لفظاً ولا تقديراً، ويكون حاله كحال المحذوف من الأفعال التي لها مفعول معيّن، وحذفه لأمور:

الأول: أن يكون المراد بيان حال الفاعل، وأنَّ ذلك دأبه لا بيان حال المفعول. مثاله قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسۡقُونَ﴾ إلى قوله: ﴿فَسَقَىٰ لَهُمَا﴾ فحذف المفعول من أربعة مواضع، إذ لو أضافه إلى الغنم مثلاً لتوهَّم أنَّ الإنكار إنَّما جاء من ذود الغنم لا من مطلق الذود[٥].

---

(١) ينظر: الخصائص: ٣٢١/١ وينظر: نهاية السول: ٨٤/٢.

(٢) ص: ٣٢.

(٣) القيامة: ٢٦.

(٤) الزمر: ٩.

(٥) الفوائد المشوق، ٨٧-٨٨.

الثاني: أن يكون المقصود ذكره إلا أنَّك لا تذكره إيهاماً بأنَّك لا تقصد ذكره، كقول البحتري:

ينجو حسّادِهِ وغيظ عُداهُ أنْ يَرى مبصرٌ ويسمعَ واعِ

المعنى أن يرى مبصرٌ محاسنه ويسمع واع أخباره[1].

الثالث: أن يحذف لكونه مبيناً، كقولك -أصغيتُ إليك- أي: أذني. وأغضيتُ عنك -أي: جفني[2].

٤- حذف ضمائر الموصولات: ومنه قوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[3]، تقديره: أهذا الذي بعثه الله رسولاً. وقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾، تقديره: إنَّكم وما تعبدون أو تعبدونهم، ومنه في القرآن الكريم كثير.

٥- حذف المبتدأ: كما في قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿فَقَالُوا۟ سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ﴾[5]، تقديره: فقالوا -هذا ساحر كذاب-.

٦- حذف الخبر: كما في قوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾[6]، تقديره:

---

(١) المصدر نفسه، ص٨٨.

(٢) الفوائد المشوق، ص ٨٨ .

(٣) الفرقان: ٤١.

(٤) الكهف: ٢٢.

(٥) غافر: ٢٤. ينظر: البرهان في اصول الفقه: ٢٨/١.

(٦) الرعد: ٣٥.

وظلها دائم. وقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حِلّٞ لَّكُمۡ وَطَعَامُكُمۡ حِلّٞ لَّهُمۡۖ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ﴾[1]، وتقديره: والمحصنات من المؤمنات كذلك.

٧- حذف المضاف: كقوله تعالى: ﴿إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ﴾[2]، تقديره: إذا فتحت سُدَدُهم. وقوله تعالى: ﴿فَقَبَضۡتُ قَبۡضَةٗ مِّنۡ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾[3]، تقديره: من أثر حافر فرس الرسول.

٨- حذف المضاف إليه: كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾[4]، تقديره: من قبل ذلك ومن بعده.

٩- حذف الصفة: كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٞ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا﴾[5] وقول النبي ﷺ: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»[6]، تقديره: لا صلاة تامة أو كاملة.

١٠- حذف الموصوف: ويبين الأصوليون الغرض من حذف الموصوف في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾[7]، ففي هذه الآية «حذف

---

(١) المائدة: ٤. وينظر: حجية الاجماع: ٧٧.

(٢) الأنبياء: ٩٦.

(٣) طه: ٩٦. وينظر: حاشية سعدي افندي على فتح القدير: ٩٣/١.

(٤) الروم: ٤. وينظر: العدّة في اصول الفقه: ٣٠٨.

(٥) الكهف: ٧٩.

(٦) سنن البيهقي، رقم الحديث ٤٧٢١، ٥٧/٣ وغاية المرام للامدي: ١٠٣/٢.

(٧) الكوثر: ١.

موصوف الكوثر ليكون أبلغ في العموم لما فيه من عدم التعيين، وأتى بالصفة أي أنَّه ﷻ قال: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ فوصفه بالكوثر، والكوثر المعروف، إنَّما هو نهر في الجنة»[1].

وبين الأصوليون أنَّ أكثر حذف الموصوف يكون في النداء والمصدر. أما النداء ففي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾[2]، تقديره: يا أيها الرجل الساحر. وكذلك: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[3]، تقديره: يا أيها القوم الذين آمنوا.

وأما المصدر فكقوله تعالى: ﴿وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا﴾[4].

١١- حذف الشرط: كما في قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ﴾[5]، تقديره: فإذا كنتم في أرض لا تتمكنوا فيها من عبادتي فإياي فاعبدون في غيرها. وقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ بِهِۦٓ أَذٗى مِّن رَّأۡسِهِۦ فَفِدۡيَةٞ﴾[6]، تقديره: فإن لم يحلق فعليه فدية.

١٢- حذف جواب الشرط: كقوله تعالى: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرۡتُم بِهِۦ﴾[7]، تقديره: إن كان القرآن من عند الله

---

(١) دقائق التفسير: ٣١٤/٦ وينظر: دراسات في اصول الفقه: ٢٨٤ – ٢٨٥..

(٢) الزخرف: ٤٩.

(٣) النساء: ١٩.

(٤) الفرقان: ٧١ وينظر: حاشية الجرجاني على العضد: ٩٥/٣.

(٥) العنكبوت: ٥٦.

(٦) البقرة: ١٩٦، وينظر: حاشية الجرجاني على العضد: ١١٨/٣.

(٧) فصلت: ٥٢.

وكفرتم به ألستم ظالمين. ويدل على هذا المحذوف قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[1].

١٣- حذف القسم: كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَاۚ﴾[2]، تقديره: وإن منكم والله إلا واردها. ولهذا أشار ﷺ بقوله: «لن يَرِدَ النار إلاّ تحلّة القسم»[3].

١٤- حذف جواب القسم: كقوله تعالى: ﴿وَٱلشَّفۡعِ وَٱلۡوَتۡرِ ۝٣ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ۝٤ هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ﴾[4]، تقديره: وحق هذه لأعذبنَّ هؤلاء. يدل على المحذوف قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾[5].

١٥- حذف جواب (لو): وهو في القرآن كثير، من ذلك قوله تعالى: ﴿لَوۡ أَنَّ لِي بِكُمۡ قُوَّةً أَوۡ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكۡنٖ شَدِيدٖ﴾[6]، تقديره: لمنعتكم، وقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ﴾[7]، تقديره: لكان هذا القرآن.

١٦- حذف جواب (لولا): كقوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٞ﴾[8]، تقديره: لما أنزلَ عليكم ستر هذه الفاحشة.

---

(١) الأحقاف: ١٠.

(٢) مريم: ٧١، وينظر: حاشية الجرجاني على العضد: ١٧٧/٣.

(٣) صحيح البخاري: رقم الحديث ١١٩٣، ٤٢١/١.

(٤) الفجر: ٣-٥.

(٥) الفجر: ٦، وينظر: المنتقى للباجي: ١٧٧/٢.

(٦) هود: ٨٠.

(٧) الرعد: ٣١، ينظر: تفسير القرطبي: ٣٠٠/٥ والبحر المحيط: ٥٨/٤.

(٨) النور: ١٠.

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[1]، تقديره: لعجل لكم العذاب.

١٧- حذف جواب (لّما): وهو في القرآن كثير. من ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾[2]، تقديره: كان ما كان من اغتباطهما بما أنعم الله عليهما من دفع ذلك البلاء.

١٨- حذف جواب (أما): كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾[3]، تقديره: فيقال لهم، أكفرتم بعد إيمانكم.

١٩- حذف جواب (إذا): كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُوا۟ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٤٥﴾ وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾[4]، تقديره: وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون -أعرضوا- وما تأتيهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا أيضاً عنها معرضين.

وقال قسم من الأصوليين هذه الأجوبة المحذوفة بعضها يصلح أن يكون في باب حذف الجمل وبعضها يصلح أن يكون في باب الأفعال لكننا

---

(١) البقرة: ٦٤.

(٢) الصافات: ١٠٣-١٠٤.

(٣) آل عمران: ١٠٦.

(٤) يس: ٤٥. وينظر: القرطبي: ٣/٤٠٣-٤٠٤.

أوردناها كما أوردوها[1].

وأما الأفعال فحذفها على قسمين:

الأول: ما دلَّ على حذفه بيان مفعوله، كما في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾[2].

الثاني: ما لا يدل عليه مفعوله ولكن يعرف بالنظر، كقوله تعالى: ﴿وَعُرِضُواْ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفّٗا لَّقَدۡ جِئۡتُمُونَا﴾[3]. معناه فقيل فقد جئتمونا. وقوله تعالى:﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾[4]. والمراد فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم.

وأما حذف فعل الأمر كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلۡبَلۡدَةِ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡتَغِي حَكَمٗا﴾[6]، تقديره: قل أفغير الله أبتغي حكماً [7].

وأما حذف الحروف: فقد اهتم الأصوليون ببيان حذف الحروف التي لها معان، أي: ليست حروف الهجاء التي تكلم النحويون على إثباتها وحذفها وإبدالها؛ لأنَّهم أرادوا بذلك تصحيح الألفاظ وردّها إلى أصولها. فالحروف

---

(١) ينظر: الاحكام للامدي: ٩٦/١ وشرح الكوكب المنير: ٢٤٩/١ وايضاح المحصول: ١٨٤.

(٢) الشمس: ١٣.

(٣) الكهف: ٤٨.

(٤) يونس: ٧١.

(٥) النمل: ٩١.

(٦) الأنعام: ١١٤.

(٧) ينظر: الابهاج للسبكي: ٨٩٤ وتلخيص الحبير: ٢١/٤.

التي يفيد حذفها وإثباتها عند علماء البيان على قسمين: مفردة ومركبة[1].

فالمفردة: مثل (الواو) التي حذفها مع ما فيه من الإيجاز يجعل للكلام بلاغة، ويكون في معناه أشد، وذلك لأنَّ إثباتها يقتضي تغاير المعطوف والمعطوف عليه فإذا حُذفت أشعر ذلك بأن الكل كالشيء الواحد. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾[2]، تقديره: ولا يألونكم خبالاً وقد بدت البغضاء.

وأما المركب: فكثير وهو على أقسام:

الأول: حذف (لا)، كما في قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[3]، تقديره لا تفتأ تذكر يوسف أي: لا تبرح. وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾[4]، تقديره: وعلى الذين لا يطيقونه على قول بعض المفسرين. ومثله في القرآن العظيم كثير[5].

○ **ثانياً: الإطناب:** ويسمى الإطالة والإسهاب.

الإطناب (لغة): مصدر أطنب في كلامه إطناباً أي: (الزيادة والمبالغة).

وفي (الاصطلاح): فهو زيادة اللفظ لتقوية المعنى[6].

---

(١) الفوائد المشوق، ص٩٤.

(٢) آل عمران: ١١٨.

(٣) يوسف: ٨٥.

(٤) البقرة: ١٨٤.

(٥) ينظر: الفوائد المشوق: ٩٤.

(٦) ينظر: المصدر نفسه، ص١٢٣.

وقد شغل هذا الأسلوب النقاد منذ عهد مبكر، وعقد له الأصوليون والبلاغيون فصولاً إضافية. وقد اختلف علماء البيان فيهما فقال المحققون أنَّهما متغايران.. وقال أبو هلال العسكري الإطالة والإطناب سواء وهما عنده ضد الإيجاز، ووافقه جمهور الأئمة. وقال أبو هلال أيضاً في كتابه: «الإطناب في الكلام إنما هو بيان، والبيان لا يكون إلا بالاتساع، وأفضل الكلام أبينه، والإيجاز للخواص، والإطناب يشترك فيه الخواص والعوام، ولهذا أطنب في الكتب السلطانية لإفهام الرعايا»[1]. وكما أنَّ الإيجاز له مواضع فكذلك الإطناب له مواضع والحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في موضعه. قال النبي ﷺ: «خاطبوا الناس على قدر عقولهم»[2].

وقال أبو هلال العسكري أيضاً: «واعلم أنَّ الإطناب بلاغة والتطويل عيٌّ فإنَّ الإطناب بمنزلة سلوك طريق بعيدة تحتوي على زيادة فائدة بما تأخذ النفس منه من اللذة والتطويل بمنزلة شكوك ما يبعد جهلاً بما يقرب» [3].

وقد ذكر ابن الأثير في جامعه على قول أبي هلال مأخذاً فقال: «أما قول أبي هلال الإطناب في الكلام إنَّما هو بيان فإنَّ البيان في أصل اللغة هو الظهور والوضوح فيكون الإطناب على قوله ظهوراً في الكلام ووضوحاً لا غير ويلزم على ذلك أن كل كلام ظاهر واضح إطناباً سواء كان ذلك الكلام إيجازاً أو غيره من أصناف علم البيان، وهذا مما لم يذهب إليه؛ أحد، لأنَّ أبا هلال قد جعل الإطناب وصفاً من الأوصاف التي يشترك فيها جميع ضروب

---

(١) كتاب الصناعتين، ص١٩٠. وينظر الفوائد المشوق، ص١٢٤.

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ٤١٧/٣.

(٣) كتاب الصناعتين، ص١٩١. وينظر الفوائد المشوق، ص١٢٤.

الكلام وذلك أنَّ البيان وصف يعم كل كلام ظاهر واضح من إيجاز أو تطويل أو تكرير أو غير ذلك وليس الأمر كما وقع له بل الإطناب نوع واحد من أنواع الكلام فإن أصله في وضع اللغة من أطنب في الكلام إذا بالغ فيه» [1].

○ أقسام الإطناب:

١- الإيضاح بعد الإبهام:

ويسميه الأصوليين بالتفسير بعد الإبهام، وهو تفخيم المبهم وإعظامه؛ لأنَّه هو الذي يطرق السمع أولاً فيذهب السامع فيه كل مذهب[2]. كقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾[3] فسَّر ذلك الأمر بقوله: «إنَّ دابر هؤلاء مقطوع مصبحين» وفي إبهامه أولاً وتفسيره بعد ذلك تفخيم للمبهم وتعظيم لشأنه، فإنَّه لو قال تعالى -وقضينا إليه أنَّ دابر هؤلاء مقطوع مصبحين- لما كان بهذه المثابة من الفخامة فإنّ الإبهام أولاً يوقع السامع في حيرة وتفكر واستعظام لما قرع سمعه فيتشوق إلى معرفة كنهه والاطلاع عليه وعلى حقيقته[4].

وكذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾[5]، فقد ذكر الإيمان بالغيب مبهماً أولاً ثم ذكر الإيمان بما تضمنه

---

(١) المصدران نفسيهما.

(٢) منافع الدقائق: ٣٨١، الفوائد المشوق، ص١٩٩.

(٣) الحجر: ٦٦.

(٤) حاشية العلامة البناني والفوائد المشوق، ص١٩٩.

(٥) البقرة: ٣، ٤.

الوحي المنزل على محمد ومن قبله من الأنبياء ويُفصح الأصوليون عن غرض هذا الإبهام أنه «فصّل إيمانهم بعد أن أجمله، لئلا يظن ظان أنَّ مجرد دعوى الإيمان بالغيب تنفع، وإن لم يؤمن بما أنزل إلى محمد ﷺ وما أنزل من قبله. فلو قال أحد من الناس: أنا أؤمن بالغيب وهو مع ذلك لا يؤمن ببعض ما أنزل على محمد ﷺ أو ببعض ما أنزل على من قبله لم يكن مؤمناً حتى يؤمن بجميع ما أنزل على من قبله لم يكن مؤمناً حتى يؤمن بجميع ما أنزل إليه وما أنزل من قبله» [1].

٢- التوشيح:

وهو أن يكون في أول الكلام معنى إذا عُلِمَ عُلِمت منه القافية إن كان شعراً، أو السجع إن كان نثراً، بشرط أن يكون المعنى المتقدم بلفظه من جنس معنى القافية، أو السجعة بلفظه، أو من لوازم لفظه[2].

كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[3].

فإنَّ (اصطفى) لا يدل على إنَّ الفاصلة هي (العالمين) باللفظ، لأنَّ لفظ (العالمين) غير لفظ (اصطفى) ولكن يدل عليهما بالمعنى، لأنَّ من لوازم (اصطفى شيئاً) أن يكون مختاراً على جنسه، وجنس هؤلاء المصطفين: العالمون.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ

---

(١) الجواب الصحيح: ١/٣٧.

(٢) البرهان، ص١٣٠.

(٣) آل عمران: ٣٣.

﴿وَبِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾[1]. إن وقفت على (من قبلك) كان وقفاً حسناً وإن وقفت على (يوقنون) كان أحسن[2].

٢- ذكر الخاص بعد العام:

ويؤتى به لتنبيه على فضل الخاص حتى كأنَّه ليس من جنس العام تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات، ويذكر الأصوليون ما ذكره البلاغيون من الأغراض المنبثقة عن هذه الظاهرة منها، دلالته على تميز الخاص وشرفه على سائر أفراد العام، منها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾[3]. فإنَّ إخباره بإرساله نوح وإبراهيم بعد قوله: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾. من باب ذكر الخاص بعد العام، وبيان ما اختص به الخاص من الأحكام التي امتاز بها عن غيره مما دخل في العام[4].

وأيضاً قد يعطف الخاص على العام لغرض ثانٍ، يتمثل في أن معنى الكلام يرتبط بالخاص لا العام، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُواْ فِى دِينِكُمْ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾[5]. فإن الطعن في الدين داخل في نكث العهد واليمين،

---

(١) البقرة: ٤.

(٢) الفوائد المشوق: ٢٥٧.

(٣) الحديد: ٢٦.

(٤) الجواب الصحيح: ٣١٤/١، وينظر: شرح المنار: ٤٠١/٢-٤٠٢.

(٥) التوبة: ١٢.

وإنَّما ذكر الطعن في الدين وأفرده بالذكر تخصيصاً له بالذكر وبياناً[1].

وأيضاً للاختصاص، كما في قوله ﷺ: «إنَّ في الجسد مضغة.. الخ»[2]، أي: تنبيهاً على شدة الحفظ من معاصي القلوب[3].

وقوله ﷺ: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر، ثلاثاً؟ قلنا بلى يا رسول الله، قال: الإشراك بالله وعقوق الوالدين. وكان مُتكئاً فجلس فقال: ألا وقول الزور ألا وشهادة الزور، فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت»[4].

فإنَّ قوله الزور من باب ذكر الخاص بعد العام، لأنَّ الزور يختص بالشهادة مأخوذ من زورِ الصدر وهو اعوجاجه لا من تزوير الكلام الذي هو تحسينه[5].

٣- ذكر العام بعد الخاص:

ويؤتى به لإفادة العموم مع العناية بشأن الخاص.

قال الزركشي: «وهذا أنكر بعض الناس وجوده، وليس بصحيح» [6]، أما الأصوليون فقد صرحوا بإمكانية عطف العام على الخاص، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَئُوهَا﴾[7]. فإنَّ دار

---

(١) الصارم المسلول، ص١٤.

(٢) صحيح البخاري: رقم الحديث ٥٢، ٢٨/١.

(٣) شرح مختصر خليل للخرشي: ٩/١.

(٤) صحيح البخاري: رقم الحديث ٢٥١١، ٩٣٩/٢.

(٥) حاشية العدوي: ٤٦٥/٧.

(٦) البرهان في علوم القرآن: ٤٧١/٢.

(٧) الأحزاب: ٢٧.

الإنسان هي جزء من مالِه الذي يملكه، فتكون الأموال أعمّ من الديار فيكون قد عطف في الآية العام على الخاص[1].

٤- التكرار:

هو أن يأتي المتكلم بلفظ ثم يعيده بعينه سواء أكان اللفظ متفق المعنى أم مختلفاً، أو يأتي بمعنى ثم يعيده، وهذا من شرطه اتفاق المعنى الأول والثاني فإن كان متحد الألفاظ والمعاني فالفائدة في إثباته تأكيد ذلك الأمر وتقريره في النفس، وكذلك إذا كان المعنى متحداً. وإن كان اللفظان متفقان والمعنى مختلف فالفائدة في الآيتين به للدلالة على المعنيين المختلفين[2].

وقسم الأصوليون التكرار إلى ثلاثة أقسام:

أ- ما يتكرر لفظه ومعناه متحد: ومنه قوله تعالى: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[4].

ب- ما يتكرر لفظه ومعناه مختلف: ومنه قوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ اللَّهُ أَن يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ ﴿٧﴾ لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾[5]. فإنَّ المقصود بقوله -يحق الحق- بيان إرادته، وبقوله -ليحق الحق- الثانية لقطع دابر الكافرين ونصر المؤمنين عليهم[6].

---

(١) مجموع الفتاوى: ٢٧٦/١٨.

(٢) ينظر: شرح اللقاني على الجوهرة: ١٨١/٢. الفوائد المشوق، ص١٢٧.

(٣) المدثر: ١٩-٢٠.

(٤) الرعد: ٥.

(٥) الأنفال: ٧.

(٦) ينظر: نهاية السول: ١٨/٣، الفوائد المشوق، ص١٢٨.

ج- ما يتكرر معنى لا لفظاً: فهو إما أن يكون بين المعنيين مخالفةً ما أو لا يكون. والذي يكون بينهما مخالفة إما أن يكون أحدهما أعم أولا يكون كذلك. فأما ما يكون أحدهما أعمّ كقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾[2]، فإن الدعوى إلى الخير أعم من الأمر بالمعروف، والفاكهة أعم من النخل والرمان.

وأما الذي لا يكون أحد المعنيين أعم، كقول حاطب بن أبي بلتعة « والله يا رسول الله ما فعلتُ ذلك كفراً ولا ارتداداً عن دين ولا رضى بالكفر بعد الإسلام» [3] .

وأما الذي لا يكون بين المعنيين مخالفة كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعْفُواْ وَتَصْفَحُواْ وَتَغْفِرُواْ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[4]. وكذلك قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[5].

وأيضاً يكون التكرار في **الأسماء والأفعال والحروف**.

أما في الأسماء، كقوله تعالى: وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَـٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ﴾[6].

---

(١) آل عمران: ١٠٤.

(٢) الرحمن: ٦٨.

(٣) المعجم الكبير: رقم الحديث ٣٠٦٦، ١٨٤/٣.

(٤) التغابن: ١٤.

(٥) البقرة: ١٩٦.

(٦) النحل: ٥١.

والأفعال، كقوله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[1]. فقد كرر الفعل (أطيعوا) مع طاعة الرسول، ولم يكرره مع طاعة ولي الأمر. فلم يقل: وأطيعوا الرسول وأطيعوا أولي الأمر منكم، بل جعل طاعة أولي الأمر داخلة في طاعة الرسول، وطاعة الرسول طاعة لله. وأعاد الفعل في طاعة الرسول دون طاعة أولي الأمر فإنَّه من يطع الرسول فقد أطاع الله. فليس لأحد إذا أمره الرسول بأمر أن ينظر هل أمر الله به أو لا، بخلاف أولي الأمر فإنهم قد يأمرون بمعصية الله فليس كل من أطاعهم مطيعاً لله[2].

ومن التكرار في شبه الجملة قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِۦ لَمُبْلِسِينَ﴾[3]. فـ(قبل) الأولى ظرف لليأس. و(قبل) الثانية ظرف المجيء والإنزال. ففي الآية ظرفان معمولان، وفعلان مختلفان عاملان فيهما، وهما الإنزال والإبلاس. فأحد الظرفين متعلق بالإبلاس والثاني متعلق بالنزول[4].

ومن تكرار الحرف، قوله تعالى: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[5]. فنهاه أن يكون من المشركين الذين فرقوا

---

(١) النساء: ٥٩.

(٢) مجموع الفتاوى: ٢٦٦/١٠. وينظر: ٣٢٣/٢٥.

(٣) الروم: ٤٩.

(٤) مجموع الفتاوى: ٢٧٩/١٥.

(٥) الروم: ٣١-٣٢.

دينهم وكانوا شيعاً وأعاد حرف (من) ليبين أن الثاني بدل من الأول، والبدل هو المقصود بالكلام، وما قبله توطئة له[1].

ومن أغراض التكرار:

أ – التأكيد: كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِٱلَّذِى هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِى كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًۢا بِٱلْأَمْسِ ۖ إِن تُرِيدُ إِلَّآ أَن تَكُونَ جَبَّارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾[2]. حيث كرر – أن – في أربعة مواضع تأكيداً[3]. وقوله تعالى: ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾[4]. ففيها تكرار براءة الرسول من دين المشركين وبراءتهم من دينه. وإنَّ هذا التكرار هو لتأكيد الأمر وحسم أطماعهم فيه[5]. ومنه في القرآن الكريم كثير.

ب– خشية تناسي الأول: وذلك عندما يكون الكلام طويلاً فإنَّه يعاد تجديداً لعهده كما في الآية: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾[6]. لما طال الفصل بين (أن) واسمها وخبرها فأعاد (أن) لتقع على الخبر لتأكيده بها[7]. وكذلك قوله تعالى:

---

(١) منهاج السنة: ٥/٢٦٥.

(٢) القصص: ١٩.

(٣) الفوائد المشوق، ص١٢٨ والاحكام في اصول الاحكام: ١/١٣٣.

(٤) الكافرون: ٢–٤.

(٥) دقائق التفسير: ٦/٣١٥ والتفسير القيم: ٦٢١.

(٦) التوبة: ٦٣.

(٧) مجموع الفتاوى: ١٥/٢٧٦ وكشف الاسرار: ٢/٣٥١.

﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[1].

فقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ﴾ في عجز الآية تكرار اللفظ ليتصل أول الكلام بآخره اتصالاً جيداً[2]. ومنه في القرآن العظيم كثير.

ج- زيادة التنبيه: ومنه قوله تعالى: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ﴾[3]. فإنَّ الأمر بالمعروف داخل تحت الدعاء إلى الخير؛ لأنَّ الأمر بالمعروف خاص والخير عام فكل أمر بالمعروف خير وليس كل خير أمراً بالمعروف؛ ولأنَّ الخير أنواع كثيرة من جملتها الأمر بالمعروف. ففائدة التكرير هنا أنَّه ذكر الخاص هما ذِكرَ العام للتنبيه عليه لفضله[4]. وكذلك قوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾[5].

د- تعدد المتعَلَّق: وذلك بأن يكون المكرر ثانياً متعلقاً بغير ما تعلق به الأول، ويسمي بعضهم هذا النوع بالترديد، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[6]. تكررت في سورة الرحمن مرات متعددة، لأنَّه تعالى ذكر نعمة بعد نعمة، وعقب كل نعمة بهذا القول، فهي -وإن تعددت- فكل واحد منها متعلق بما قبله، «ولو كان الجميع عائداً إلى شيء واحد لما زاد على ثلاثة،

---

(١) النحل: ١١٩.

(٢) ينظر: كشف الأسرار: ٣٦٨/٢، الفوائد المشوق، ص١٢٨.

(٣) آل عمران: ١٠٤.

(٤) أسرار التكرار في القرآن: ٨٩، الفوائد المشوق، ص١٣٠.

(٥) البقرة: ٢٣٨.

(٦) الرحمن: ١٣.

لأنَّ التأكيد لا يزيد عليهما[1]. ولكنه أراد لفت النظر إلى أهمية كل نعمة على حدة. «وأنَّ الله تعالى خاطب بها الثقلين من الجنس والجن، وعدّد عليهم نعمه التي خلقها لهم، فكلما ذكر لهم فصلاً من فصول النعم طلب إقرارهم، واقتضاهم الشكر عليه، وهي أنواع مختلفة وصور شتى...»[2].

هـ- التعظيم والتهويل: إنَّ تكرير اللفظ يكون أحياناً للإشعار بعظمته وهيبته، والتنويه برفيع قدره، كما في:

١- قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[3].

٢- قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ ۝٢ لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾[4].

٣- قوله تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[5].

٥- التكميل:

وهو أن يتكلم المتكلم أو الشاعر بمعنى من معاني المدح أو غيره من فنون النظم والنثر ثم يرى مدحه فيه اقتصاد أو قصور عن الغرض وأنَّه يحتاج إلى تكميل يزيده بياناً وإيضاحاً فيكمله بمعنى آخر[6]. ومنه قوله تعالى:

---

(١) ينظر: الإتقان: ٢/٨٥٠.

(٢) البرهان في علوم القرآن:٣/١٨.

(٣) الحاقة: ١-٣.

(٤) القدر: ١-٣.

(٥) القارعة: ١-٣.

(٦) منهاج الاصول: ٢/١٠٠ والفوائد المشوق، ص١٠٥ ومعجم المصطلحات البلاغية: ١/١٢٢.

﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[1]، فانظر إلى هذه البلاغة فإنه ﷻ علم وهو أعلم أنَّه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين وإن كانت صفة مدح؛ إذ وصفهم بالرياضة لإخوانهم المؤمنين والانقياد لأمرهم كان المدح غير كامل فكمل مدحهم بأنَّ وصفهم بالعزة على الكافرين فأتى وصفهم بالامتناع منهم والغلبة لهم[2].

٦- التتميم:

وهو أن تردف الكلام بكلمة ترفع عنه اللبس وتقربه إلى الفهم وتزيل عنه الوهم وتقرره في النفس[3]، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[5] ومثاله في القرآن كثير.

٧- الاعتراض:

وهو أن يدخل في خلال الكلام كلمة تزيد اللفظ تمكناً وتفيد معنى آخر مع إن اللفظ يستقل بدونها ويلتئم بغيرها[6]، كقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾[7].

---

(١) المائدة: ٥٤.

(٢) الفوائد المشوق، ص١٠٥، والتفسير القيم: ١١٧، ودقائق التفسير: ١٠٨/٢.

(٣) المصادر السابقة.

(٤) الأنعام: ٣٨.

(٥) البقرة: ١٩٦.

(٦) المحصول: ٢٢٩/٢، الفوائد المشوق، ص١١٠.

(٧) الفتح: ٢٧.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾[1] أو لم يردن ولكن أفاد قوله: «إن أردن تحصناً» الإعلام بترغيب الشرع في التحصين وأنَّه مطلوب. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾[2]. فقوله: (أن يؤتى) من تمام قول أهل الكتاب، أي: كراهة أن يؤتى، فهو مفعول (تؤمنوا). وقد فصل بينهما بقوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ وهي جملة أجنبية ليست من كلام أهل الكتاب[3].

٨- التذييل:

تعقيب جملة بجملة مشتملة على معناها للتأكيد[4].

فالتذييل كلام مستقل يُؤتى به بعد تمام الكلام، وهو في معنى الأول مختصراً، تحقيقاً لمدلول الأول، أو مفهومه، ليكون منه كالذيل، فيظهر المعنى عند من لا يفهمه، ويكمل عند من فهمه[5]. وهو عند الأصوليين على ثلاثة أقسام[6]:

الأول: وهو أن لا يزيد على المعنى الأول وإنما يؤتى به للتأكيد والتحقيق.

الثاني: أن يخرجه المتكلم مخرج المثل السائر ليحقق به ما قبله.

---

(١) النور: ٣٣.

(٢) آل عمران: ٧٢.

(٣) مجموع الفتاوى: ١٦٢/٣١.

(٤) التعاريف: ١٦٨/١.

(٥) البرهان في علوم القرآن: ٦٨/٣.

(٦) ينظر: غاية المرام: ١٠٨/٤ وحاشية العلامة البيجوري على متن السنوسية: ٥٨ وشرح المنار: ١٢٨/٢.

مثال ما جاء من الكتاب العزيز متضمناً للقسمين معاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ﴾[1]. ففي الآية الكريمة تذييلان.

أحدهما: قوله تعالى: ﴿وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ فإنَّ الكلام تم قبل ذلك ثم أتى ﷻ بتلك الجملة ليحقق بها ما قبلها.

والآخر: قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ﴾ فأخرج هذا مخرج المثل السائر ليحقق ما تقدم وهو تذييل ثان للتذييل الأول.

الثالث: هو أن تزيد إحدى الكلمتين على الأخرى بحرف فقط إما من آخرها وإما من أولها. فمثال الزائد في آخر الكلمة قول أبي تمام[2]:

يمدُّون من أيدٍ عواصٍ عَواصم تصولُ بأسياقٍ قواضٍ قواضبِ

ومثال الزائد في أولها قوله تعالى: ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ﴿٢٩﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ﴾[3][4].

٩- المساواة:

وهو أن يكون اللفظ مساوياً للمعنى بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص[5].

---

(١) التوبة: ١١١.

(٢) ديوانه: ١١٧/٢.

(٣) القيامة: ٢٩-٣٠.

(٤) الفوائد المشوق، ص١٣٨-١٣٩ وعروس الافراح: ١٥٥/١.

(٥) الفوائد المشوق، ص١٩٩، وحاشية البجيرمي: ٥٤/١.

وهذا التعريف يشبه تعريف البلاغيين للمساواة[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾[2] وقوله: ﴿هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦۚ﴾[4].

وفي قوله تعالى: ﴿لَا يَسۡتَوِيٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۚ﴾[5]. هنا نفي المساواة بين الشيئين.

وهنا اختلاف، فذهب طوائف من الأصوليين إلى أنه ليس بعام، واستدل الأولون بأنه نكرة في سياق النفي؛ لأن الجملة نكرة باتفاق النحاة والدليل الثاني بأنه إذا قيل لا مساواة فإنما يُراد به نفي مساواة يصح انتفاؤها وإن كان ظاهراً في العموم وهو من قبيل ما يخصصه العقل، نحو ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[6]، أي: خالق كل شيء أصحهما والحاصل أن مرجع الخلاف إلى إنَّ المساواة في الإثبات هل مدلولها لغة المشاركة في كل الوجوه حتى يكون اللفظ شاملاً أو مدلولها المساواة في بعض الوجوه حتى يصدق، فإن قلنا بالأول لم يكن النفي للعموم؛ لأن نقيض الكلي الموجب جزئي سالب؛ وإن قلنا بالثاني

---

(١) ينظر: سر الفصاحة، ص٢٣٤، بديع القرآن، ص٧٩، وتحرير التحبير، ص١٩٧، والمثل السائر: ٢/٧٨.

(٢) القلم: ٩.

(٣) الرحمن: ٦٠.

(٤) فاطر: ٤٣.

(٥) الحشر: ٢٠.

(٦) الرعد: ١٦.

كان للعموم؛ لأن نقيض الجزئي الموجب كلي سالب، وخلاصة هذا أن صيغة الاستواء إما للعموم سلب التسوية أو لسلب عموم التسوية، فعلى الأول يمتنع ثبوت شيء من أفرادها وعلى الثاني لا يمتنع ثبوت البعض، وهذا يقتضي ترجيح المذهب الثاني؛ لأن حرف النفي سابق، وهو يفيد سلب العموم لا عموم السلب، وأما الآية التي وقع المثال بها فقد صُرح فيها بما يدل على إن النفي باعتبار بعض الأمور، وذلك قوله: أصحاب الجنة هم الفائزون فإن ذلك يفيد أنهما لا يستويان في الفوز بالجنة[1].

وهذا الأسلوب لا يستغني عنه المتكلم وهو كالإيجاز والإطناب من مقتضيات الأحوال، بل هو أكثر ضرورة منها، ولاسيما في الدراسات العلمية المعتمدة على اللفظ المطابق للمعنى لا زائداً عليه ولا ناقصاً عنه ليؤدي غرضه بدقة وإتقان.

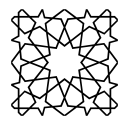

(١) إرشاد الفحول: ١/٢١١-٢١٢، والأحكام للآمدي: ٢/٢٦٦، والمحصول: ٢/٦١٧.

الفصل الثالث

علم البيان عند الأصوليين

تناول علماء الأصول مباحث علم البيان، وكانت إشاراتهم كثيرة في كتبهم، بل لعلّ ما كتبه الأصوليون يتشابه كثيراً مع عمل نظرائهم البلاغيين وبخاصة في مباحث علم البيان.

والقارئ لكتب الأصول يجد أنَّ القياس واحداً من أهم الموضوعات التي يدرسونها وهو أحد مصادر التشريع المهمة ويعرّفونه بأنه: «إلحاق ما لم يرد فيه نص على حكمه بما ورد فيه نص على حكمه في الحكم، لاشتراكهما في علّة ذلك الحكم»[1].

والقياس من هذا المفهوم يقترب من تعريف التشبيه في عرض البلاغيين.

فقد ذهب الأصوليون إلى إنَّ للقياس أربعة أركان:

الأول: الأصل. ويسمى بالمقيس عليه، وهو ما ورد النص بحكمه.

الثاني: حكم الأصل. وهو الحكم الشرعي الذي ورد فيه النص بالأصل.

الثالث: الفرع. ويسمى المقيس، وهو ما لم يرد نصٌّ بحكمه.

الرابع: العلة. وهو الوصف الموجود في الأصل.

والمتأمل لهذه الأركان الأربعة يجدها ظاهرة في كل تشبيه ذلك أن المقيس يعادل المشبه، والمقيس عليه يعادل المشبه به، والعلة التي كان

---

(١) علم أصول الفقه: ٥٢، وينظر البحث البلاغي عند ابن تيمية: ٤٦.

اشتراكهما بها هي بمثابة وجه الشبه الذي اشترك فيه الطرفان.

وإذا تم تطبيق أركان القياس على أحد أمثلة التشبيه سيكون الأمر أكثر وضوحاً. فإذا قيل: (زيدٌ كالأسد) فإن بالإمكان عدَّ هذا المثال من قبيل القياس. حيث إن الأصل المقيس عليه هو الأسد. أما حكم الأصل فهو الشجاعة والقوة المعروفة عند الأسد. ونظراً لأنّ قائل هذا المثال قد رأى علّة وصف الأصل بهذا الحكم -أي وصف الأسد بالشجاعة- موجودة في الفرع؛ حيث إن في زيد شيء من الشجاعة؛ لذلك سَوَّى بينهما.

وكذلك دراستهم للكناية فهي لفظ استتر المعنى المراد به بحسب الاستعمال، ولا يفهم إلا بقرينة سواء أكانَ اللفظ حقيقة أم مجازاً غير متعارف مثل قول الرجل لزوجته: اعتدِّي أو الحقي بأهلك أو حبلك على غاربك. كناية على الطلاق.

ومن خلال دراستنا يتضح عدم تطابق الرؤية الأصولية عن الكناية مع الرؤية البلاغية. فالأصوليون يحددون معنى الكناية بالقرينة. التي قد تكون مانعة من إرادة المعنى الأصلي. بخلاف البلاغيين، إذ يعدّون الكناية قسماً آخر غير المجاز، لأنَّ في المجاز قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي وليس ذلك في الكناية.

وكذلك لدراستهم للاستعارة وأنواعها، أما المجاز فقد أفاضوا فيه الدراسة وقد اختلفوا فيه وسنعرض لهذه المباحث بالتفصيل في هذا الفصل بإذن الله.

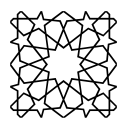

المبحث الأول

التشبيه

التشبيه (لغة): يُقال هذا يشبه هذا، وفيه شبه من هذا[1] إذا أشبهه من بعض الوجوه وإن كان مخالفاً له في الحقيقة.

التشبيه اصطلاحاً: هو مراعاة معنى مشترك بين شيئين دون أن يعني تطابق حقيقة الشيئين[2].

وهذا التعريف يقترب من تعريف البلاغيين له، وهو «إلحاق شيء بآخر بينهما صفة مشتركة، أو هو الدلالة على مشاركةِ أمرٍ لأمرٍ آخرَ في معنى ما من المعاني» [3].

واختلف الأصوليون في كون التشبيه من أنواع المجاز، فالذي عليه جمهور أهل هذه الصناعة أن التشبيه من أنواع المجاز وتصانيفهم كلها تصرح بذلك وتشير إليه.

وذهب المحققون من متأخري علماء هذه الصناعة إلى أن التشبيه ليس من المجاز؛ لأنَّه معنى من المعاني وله حروف وألفاظ تدل عليه وضعاً كان الكلام حقيقة أو مجازاً، فإذا قلت زيد كالأسد. وهذا الخبر كالشمس في الشهرة. وله رأي كالسيف في المضاء لم يكن مثل نقل اللفظ عن موضوعه فلا يكون مجازاً[4].

---

(١) ينظر: لسان العرب مادة (شبه)، والجواب الصحيح: ٣/٤٤٥.

(٢) معجم المصطلحات البلاغية: ١/١٣٨، والبحث البلاغي عند ابن تيمية: ١٨٥.

(٣) تلخيص المفتاح: ١٣٥.

(٤) الفوائد المشوق: ٦٦.

○ أركان التشبيه:

للأصوليين أربعة أركان للتشبيه كما هي عند البلاغيين، وهي: المشبه، المشبه به، وجه الشبه، أداة التشبيه. كما يظهر في قوله تعالى: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾[1].

فالضمير في «كأنها» العائد إلى العصا مشبّه وكلمة «جان» مشبّه به والاهتزاز الذي هو شدة الاضطراب في الحركة وجه الشبه، «وكأن» هي أداة التشبيه.

○ أولاً: المشبه:

هو الشيء الذي يُراد تشبيهه وإبراز صفته وتجسيد حاله، ويرى الأصوليون أنَّ أصل التشبيه يقتضي أن يكون المشبه أقلّ في الصفة المشتركة من المشبه به[2]، وأنَّ التشبيه لا يفيد اختصاص المشبه بالمشبه به، بل قد تكون هذه الصفة موجودة في غير المشبه. فإنَّ الرسول ﷺ لما شبه أبا بكر بإبراهيم وعيسى، لم يمنع ذلك أن يكون في أمته وأصحابه من يشبه إبراهيم وعيسى. وكذلك لما شبه عمر بنوح وموسى لم يمتنع أن يكون في أمته من يشبه نوحاً وموسى، فإن قيل: إنَّ هذين أفضل من يشبههم من أمته. قيل: الاختصاص بالكمال لا يمنع المشاركة في أصل التشبيه.. وبالجملة: الأمثال والتشبيهات كثيرة جداً وهي لا توجب التماثل من كل وجه، بل فيما سيق الكلام له، ولا تقتضي اختصاص المشبه بالتشبيه، بل يمكن أن يشاركه غيره له في ذلك[3].

---

(١) النمل: ١٠.

(٢) مواهب الجليل: ٢٧٣/٥.

(٣) منهاج السنة: ٣٣٣/٧، ٣٣٤.

○ ثانياً: المشبه به:

هو الشيء الذي يُشبه به وتتضح فيه تلك الصفة وهذه الحال، وأدرك الأصوليون أن الدلالة على معنى التشبيه مرهونة بوجود المشبه به، وانقسام التشبيه بحسب صورة المشبه به إلى مطابق وغير مطابق. ولعلّ توضيح ذلك يبدو في الموازنة بين عبارتين ورد فيهما تشبيه للعلم. أحدهما حديث النبي ﷺ: «إن الخضر قال لموسى لما وقع عصفور على قارب السفينة، فنقر في البحر، فقال: يا موسى، ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور من هذا البحر»[1]. فإنَّ المراد: ما أخذ علمي وعلمك من علم الله وما نال علمي وعلمك من علم الله وما أحاط علمي وعلمك من علم الله.. إلا كما نقص أو أخذ أو نال هذا العصفور من هذا البحر. أي: نسبة هذا إلى هذا كنسبة هذا إلى هذا، وإن كان المشبه به فرق ظاهر يعلمه المستمع من غير التباس.. هنا شبه النقص بالنقص، وإن كان كل من الناقص والمنقوص والمنقوص منه المشبه به ليس مثل الناقص والمنقوص والمنقوص والمنقوص من المشبه، ولهذا كل أحد يعلم أنَّ المعلم لا يزول علمه بالتعليم، بل يشبهونه بضوء السراج الذي يحدث يقتبس منه كل أحد، ويأخذون منه ما شاءوا من الشهب وهو باقٍ على حاله. وهذا تمثيل مطابق، فإنَّ المستوقد من السراج يحدث الله في فتيلته أو وقوده ناراً من جنس تلك النار[2].

وللمشبه به كذلك أثر في تقبيح صورة الشيء والتنفير منه، كقوله

---

(١) فتح الباري: ٢٦٣/١ كتاب العلم- باب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم.

(٢) مجموع الفتاوى: ١٩٩/١٨-٢٠٠.

تعالى: ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۚ فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1]. فإنَّه سبحانه إنَّما شبه الإنسان بالكلب في معرض الذم[2].

○ ثالثاً: وجه الشبه:

وهو إجمال ما يشترك فيه المشبه والمشبه به من معنى، كقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾[3]. إذ لما كان المنافقون لهم جمال في الصورة، وليس في قلوبهم إيمان، شبههم بالخشب المسندة اليابسة التي لا تثمر فالخشبة المسندة لا تثمر ولو كانت عظيمة، وهكذا الصورة مع القلب[4].

○ رابعاً: أدوات التشبيه:

في التشبيه أدوات وهي تكون إما (أسماء أو أفعال أو حروف).

أما الأسماء فهي (مثل وشبْه) وأشباهُ ذلك، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾[6].

وأما الأفعال فهي (حسب، وخلت ويحسب ويخال) ونظائرها، كقوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً﴾[7]. وقوله: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾[8].

---

(١) الأعراف: ١٧٦.

(٢) مجموع الفتاوى: ٢٥٧/٣٢، ٢٥٨.

(٣) المنافقون: ٤.

(٤) منهاج السنة: ٣٢١/٥.

(٥) البقرة: ١٧.

(٦) البقرة: ٢٥.

(٧) النور: ٣٩.

(٨) طه: ٦٦.

وأما الحروف فهي (الكاف) مفردة، كقوله تعالى: ﴿كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ﴾[1]. وفي القرآن من هذا كثير.

○ الغرض من التشبيه:

إنَّ الغرض من التشبيه وفائدته هو الكشف عن المعنى المقصود مع ما يكتسب من فضيلة الإيجاز والاختصار، والدليل على ذلك قولنا -زيد أسد- فإنَّ الغرض بهذا القول أن نبين حال زيد، وأنَّه متصف بشهامة النفس وقوة البطش والشجاعة، وغير ذلك مما جرى هذا المجرى إلا إنَّا لم نجد شيئاً يدل عليه سوى جعلناه شبيهاً بالأسد حيث كانت هذه الصفات مختصة به مقصورة عليه فصار ما قصدناه من هذا القول أكشف وأبين من أن لو قلنا زيد شهم شجاع قوي البطش. وأشباه ذلك لِما قد عرف وعهد من اجتماع هذه الصفات في المشبه به فإنه معروف بها مشهور بكونها فيه[2].

○ أقسام التشبيه:

قسم الأصوليون التشبيه على أربعة أقسام وهي:

أولاً: تشبيه محسوس بمحسوس:

ومن شرط هذا النوع أن يكون المشبه والمشبه به مشتركين من وجهٍ مختلفين من وجهٍ ولا يخلو إما أن يكون اشتراكهما في الذات واختلافهما في الصفات وإما أنْ يكون بالعكس، كتشبيه الشعر بالليل والوجه بالنهار، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[3].

---

(١) إبراهيم: ١٨.

(٢) الفوائد المشوق: ٦٦.

(٣) الحاقة: ٧.

ثانياً: تشبيه المعقول بالمعقول:

وهو كتشبيه الموجود العادي عن الفوائد بالمعدوم أو تشبيه الشيء الذي تبقى فوائده بعد عدمه بالموجود، ومنه قول الشاعر[1]:

فرُحتُ وآمالي كحظي كواصفٌ وعزمي يحاكي سعيَهُ في المكارم

ثالثاً: تشبيه المعقول بالمحسوس:

ومثله تشبيه الجملة بالشمس وبالنور الذي هو محسوس بالبصر، وليس لأحد أن يقول الحجة أيضاً مسموعة، قلنا المفيد هو المعاني العقلية الحاصلة في الذهن ووجه المشابهة أن القلب مع الشبه كالبصر مع الظلمة في أن البصر في الظلمة لا يفيد لصاحبه مكنة السعي ولو سعى فربما دُفع إلى الهلاك، وقولهِ تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾[2].

رابعاً: تشبيه المحسوس بالمعقول:

فهو غير جائز؛ لأنَّ العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية إليها، ولذلك قيل من فقد حساً فقد علماً وإذا كان المحسوس أصلاً للمعقول فتشبيهه به يكون جعلاً للفرع أصلاً وللأصل فرعاً وهو غير جائز وكذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور أو المسك بالطيب، فقال الشمس في الظهور كالحجة والمسك في الطيب كخلق فلان كان سُخفاً من القول مع إنه قد ورد في الكلام الفصح وإشعار العرب والمتأخرين منه

---

(١) الفوائد المشوق، ص٦٩.

(٢) العنكبوت: ٤١.

ما لا يحصى. فمن ذلك قول الشاعر[1]:

وكأنّ النجومَ بينَ دُجاها سُننٌ لاحَ بينهنّ ابتدَاعُ

وقول بعضهم:

كأنّ ابيضاض البدْرِ من تحتِ غيمه
نجاةٌ من البأساءِ بعد وقوعِهِ

إنَّ هذه الأشياء المعقولة لتقررها في الذهن وتخيلها في العقل صارت بمنزلة المحسوسات فلما نزلت منزلة المحسوسات صح التشبيه وقويت وصار المعقول للمبالغة أثبت في النفس وأقوى من المحسوس فصار لذلك أصلاً يشبَّه به[2].

وينقسم التشبيه باعتبار طرفيه إلى:

- تشبيه مفرد بمفرد: وهو ما طرفاه مفردان، كقوله تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ﴾[3] الآية.

- تشبيه المركب بالمركب: وهو ما طرفاه مركبان من عدة أمور مجتمعة متداخلة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ﴾ إلى قوله: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[4] الآية. حيث شبه حال الدنيا في سرعة زوالها وانقراض نعيمها

(١) الفوائد المشوق، ص٧٠.

(٢) الفوائد المشوق، ص٧١.

(٣) الأعراف: ١٧٥-١٧٦.

(٤) يونس: ٢٤.

بعد الإقبال بحال نبات الأرض وذلك تشبيه معنىً بصوره[1].

– تشبيه المفرد بالمركب: وهو ما يأتي فيه المشبه مفرداً ويتألف المشبه به بعده من عدة أمور مركبة، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾[2]. فالمشبه في هذه الآية هو أعمال الكافرين وهو مفرد، أما المشبه به فهو مركب تتجسد هيأته من السراب[3].

○ الفرق بين الاستعارة والتشبيه:

إذا كان البلاغيون يفرّقون بين التشبيه والاستعارة بأنَّ في الاستعارة ادعاء اتحاد طرفي التشبيه، وأن في التشبيه إشارة دالة إلى انفصالهما[4]. فإنَّ الأصوليون فرقوا أيضاً بين التشبيه والاستعارة، حيث ذهب جماعة منهم إلى أن التشبيه والاستعارة شيئان، وفرق الحذاق وقالوا إنَّ التشبيه حكم إضافي لابد فيه من ذكر مشبه ومشبه به فإنك إذا قلت (رأيتُ أسداً) فهو استعارة لم تذكر شيئاً حتى تشبهه بالأسد ولو كان تشبيهاً لتعيّن أن تقول (زيد أسد) أو (زيد كالأسد) و لم يكن غرضك في قولك (زيد أسد) إلا المبالغة في مدح زيد بالشجاعة، وفرق ثان أن التشبيه لا يكون إلا بأداة التشبيه غالباً والاستعارة لا تحتاج إلى أداة فإنَّك إذا قلت (لعبتْ به يد الصبا) لم يكن قولك (فلان له خلق كالصبا)، وفرق ثالث أنَّ الاستعارة أوجز من التشبيه فإنك إذا قلت

---

(١) الفوائد المشوق، ص٧٤.

(٢) النور: ٣٩.

(٣) الكشاف: ٢٤٣/٣.

(٤) ينظر: البلاغة العربية في ثوبها الجديد (البيان): ١١٤/٢.

(زيد أسد) أوجز من قولك (زيد في بسالة الأسد) فثبت على هذا التقدير أن التشبيه أحد غرضي الاستعارة[1].

○ التمثيــل:

التمثيل (لغة): أصله (مثل) وجمعه (أمثال)، وسمي المثل مثلاً؛ لأنَّه ماثل بخاطر الإنسان أي شاخص يتأسى به ويتعظ ويخشى ويرجو والشاخصُ، المنتصب، وهو من قولهم ظللٌ ماثل أي: شاخص[2].

و(اصطلاحاً): هو إثبات حكم واحد في جزأين لشبوته في جزئي الآخر لمعنى مشترك بينهما، والفقهاء يسمونه قياساً[3].

وقسم الأصوليون الأمثال إلى نوعين: (الأمثال المعينة، والأمثال الكلية).

أما الأمثال المعينة: وهي التي يتم فيها تمثيل شيء معين بشيء معين، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[4].

والأمثال الكلية: وهي التي أشكل تسميتها أمثالاً، كما أشكل تسميتها قياساً. واعترض بعضهم قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ﴾[5]. وقالوا أين المثل المضروب؟[6].

---

(١) ينظر: التوضيح مع التلويح: ٣٢١/١، والفوائد المشوق: ٧٨-٧٩.

(٢) لسان العرب مادة (مثل)، والتوضيح مع التنقيح: ٣١٩/١-٣٢٠، والفوائد المشوق، ص٨١.

(٣) التعريفات: ٩١/١، والبرهان للجويني: ٢٠٨/١.

(٤) البقرة: ١٧.

(٥) الحج: ٧٣.

(٦) حاشية الجرجاني على التوضيح: ٣٧٨/١، ومجموع الفتاوى: ٥٨/١٤.

كما وتضرب الأمثال للتعريف والترغيب والترهيب فإنَّ الأمور الغائبة عن المشاهدة والإحساس لا تعرف وتحب وتبغض إلا بنوع من التمثيل والقياس سواء كان الغائب أكمل في الصفات المطلوبة المشتركة كالموعود به من أمر الجنة والنار وكما يصف به الرب نفسه ﷻ أو ما كان دون ذلك كما مثل من الأمور بما هو أكمل منه[1].

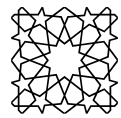

(١) ينظر: بدائع الفوائد: ٦٨/٢، وقاعدة في المحبة: ٢١٤/١.

المبحث الثاني

الحقيقة والمجاز عند الأصوليين

أ – الحقيقة عند الأصوليين:

يرى الاصوليون أنَّ (الحقيقة) انتقلت مجازا من معنى الثبوت الى الاعتقاد المطابق للواقع كاعتقاد وحدانية الله ﷻ، فهو ثابت واقع، ثم الى القول الدال على ذلك أي: الصدق ثم الى المعنى الاصطلاحي[١].

وعرفها الآمدي: الحقيقة «هي اللفظ المستعمل فيما وضح له اولاً في الاصطلاح الذي به التخاطب»[٢].

ب– أما المجاز فقد عرّفوه بأنّه «اسم لما أريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما»[٣].

وعرفه ابو الحسين البصري: «المجاز هو ما أفيد به معنى مصطلحاً عليه غير ما اصطلح عليه في اصل تلك المواضعة التي وقع التخاطب بها»[٤].

ومن هذا يتضح أنَّ أكثر عبارات الأصوليين تشمل المجاز اللغوي والشرعي والعرفي إلا أنَّها زيدت مع المجاز القرينة[٥].

يقسم علماء الأصول اللفظ من حيث استعماله في المعنى الموضوع له إلى

---

(١) ينظر: نهاية السول: ٢٤٦/١، وينظر: البحث البلاغي عند الأصوليين: مبحث الحقيقة والمجاز: ١٧٥.

(٢) الاحكام: ٢٨/١-٢٩.

(٣) المنار في اصول الفقه: ٣٦٩.

(٤) المحصول: ٣٩٧/١.

(٥) ينظر: شرح تنقيح الفصول: ٤٤ ونهاية السول: ٣١٢/١.

أربعة أقسام هي: الحقيقة، والمجاز، والصريح، والكناية. وسنذكر -إن شاء الله- أحكام كل قسم وفروعه.

○ أحكام الحقيقة والمجاز:

تعريف الحقيقة:

(لغة): مأخوذ من الحق بمعنى الثابت «لأنَّه يذكر في مقابلته الباطل، فإذا كان الباطل هو المعدوم وجب أن يكون الحق هو الثابت» [(١)]، يقال حق الشيء، إذا ثبت. وهي على وزن فعيلة، إما بمعنى اسم فاعل، أي الحاقة والثانية، أو اسم المفعول، أي المثبتة[(٢)].

و(اصطلاحاً): هو اللفظ المستعمل فيما وضع له ابتداءً لغةً أو شرعاً أو عرفاً أو اصطلاحاً، كلفظ أسد في الحيوان المفترس، وقمر في الجرم المضيء ليلاً، وبحر في مكان تجمع المياه الملحة، وقمر في كل مسكر[(٣)].

تعريف المجاز:

(لغة): مشتق من الجواز بمعنى العبور والانتقال من مكان إلى آخر، يُقال جاز الشيءَ يجوزه، إذا تعداه[(٤)].

---

(١) لسان العرب: مادة (حقَّ)، والمحصول: ١/٣٩٥.

(٢) ثم نقل هذا اللفظ من معنى الثبات إلى الاعتقاد المطابق للواقع، ثم منه إلى المعنى المصطلح عليه لدى الأصوليين، والتاء فيه علامة على نقله من الوصفية إلى الاسمية -أي: جعله اسماً لمعنى اصطلاحي- وليست تاء التأنيث، لأن الحقيقة تستعمل للمذكر والمؤنث.

(٣) أثر اللغة في اختلاف المجتهدين: ص١٤٣.

(٤) وهو على وزن مفعل، واصله مَجْوز (بفتح الميم والواو) نقلت حركة الواو إلى الجيم، فسكنت الواو وانفتح ما قبلها (وهو الجيم) فانقلبت الواو ألفاً على=

و(اصطلاحاً): هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، لعلاقة بين المعنيين مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي.

فإذا علمنا أنَّ أهل المدينة قالوا في استقبال الرسول ﷺ: «طلع البدر علينا من ثنيات الوداع» أدركنا أن البدر هنا مجاز، والقرينة المانعة هي قولهم من ثنيات الوداع، لأنَّ البدر الحقيقي لا يطلع من ثنيات الوداع ولا من غيرها من بقاع الأرض، والبدر المراد به هنا إنسان حبيب إلى القلوب والعيون، ألا وهو محمد ﷺ.

فكل لفظ وضعه واضع اللغة بإزاء شيء، ويدل عليه من غير وساطة فهو حقيقة له، فإذا استعمل في غيره لمناسبة ما، كان مجازاً لا حقيقة[1].

○ شروط صحة المجاز:

يؤكد التعريف السابق أنَّ للمجاز ثلاثة شروط:

١- لابد من علاقة بين المعنيين تسوغ نقل الكلمة من الحقيقة إلى المجاز.

٢- هذه العلاقة قد تكون قائمة على المشابهة أو على غيرها.

٣- لابد من قرينة ملفوظة أو ملحوظة تميز اللفظ الحقيقي من اللفظ المجازي.

=القاعدة، فصار مجازاً. والمفعل يكون مصدراً ميمياً أو اسم مكان أو اسم زمان. والمجاز بمعناه الاصطلاحي الآتي مأخوذ من المصدر أو اسم المكان (أي: مكان العبور والانتقال) وليس من اسم الزمان لعدم العلاقة بينهما. ينظر: شرح الكوكب المنير: ١/١٤٨-١٤٩.

(١) التنبيه، ص٥٨، والكوكب الدري، ص٤٣٢، ومجموع الفتاوى: ٢٠/٤٠٨، وشرح الكوكب المنير: ١/٤٩-١٥٣-١٧٩-١٨٠)، وأصول الشاشي، ص٤٢-٤٤.

والقرينة هي ما ينتصب للدلالة على إرادة غير المعنى الحقيقي من اللفظ، أما العلاقة فهي المناسبة التي تربط المعنى الثاني بالمعنى الأول[1].

ويعرف المجاز بصحة نفيه، كقولك: الشجاع ليس بأسد، وفلان ليس ببحر. ولا يصح أن يقال: الأسد ليس بأسد، والبحر ليس ببحر، كما يعرف بتبادر غيره إلى الذهن لولا القرينة، وبعدم وجوب اضطراد علاقته[2].

○ أقسام الحقيقة من حيث أصل الوضع:

من تعريف الحقيقة يتبين أنَّها تقسم من حيث وضع اللفظ واستعماله إلى أربعة أقسام:

١- **حقيقة لغوية**: وهي قول مستعمل في وضع أول (أي: فيما وضعه صاحب اللغة) وهي الأصل، كلفظ أسد في الحيوان المفترس، وشمس في الكوكب المضيء، والسماء فإنَّها لكل ما علاك فأظلك.

٢- **حقيقة عرفية**: وهي ما خُص ببعض مسمياته في عرف الناس نتيجة كثرة استعمالهم إياها، وإن كان وضعها للجميع حقيقة لغوية، كلفظ دابة، فإنه في الأصل يطلق على كل من دب وكل ما دب على الأرض، ثم قصر استعماله بعد ذلك على ذوات الأربع أو ذات الحافر، وعرف بين الناس بذلك. ويطلق عليها العرف العام.

٣- **حقيقة اصطلاحية**: وهي التي يتولى وضعها طائفة خاصة من الناس، كالمصطلحات في جميع الفنون، مثل العام والخاص عند الأصوليين، والفاعل والمفعول به عند النحويين، والجريمة والجنحة والمخالفة عند

---

(١) المحصول: ١/٣٩١.

(٢) شرح الكوكب المنير: ١/١٨١، وينظر: البحث البلاغي عند الأصوليين: ١٧٩.

القانونيين، والمثلث والمربع عند المهندسين، ويطلق عليها العرف الخاص.

٤- **حقيقة شرعية:** وهي ما استعمله الشارع في وضع مخصوص، فثمَّة ألفاظ استعملها الشارع في معان زائدة على المعاني اللغوية المستفادة من وضع اللغة، كاستعمال لفظ الصلاة والزكاة والصيام والحج في عبادات مخصوصة، وكاستعمال لفظ الربا في الفوائد التي يأخذها المرابي مقابل الدين، بعد أن كان موضوعاً في اللغة لكل زيادة مطلقاً، وهذا ما يسمى بالحقائق الشرعية[١].

○ حكم الحقيقة والمجاز:

حكم الحقيقة، وجود ما وضع له، أمراً كان أو نهياً خاصاً كان أو عاماً.

وحكم المجاز، وجود ما استعير لأصله كما هو حكم الحقيقة خاصاً كان أو عاماً[٢].

○ وقوع المجاز في اللغة والقرآن والسنة:

يعرض الأصوليون كذلك للجدل الدائر حول وقوع المجاز في اللغة والقرآن والسنة. إذ «ناقش الأصوليون آراء اللغويين في وقوع المجاز، فمن اللغويين من قال بعدم وقوعه، ومنهم أبو علي الفارسي وأبو إسحاق الإسفراييني. كما ذهب ابن جني إلى أنَّ أكثر اللغة مجاز، وحاول كل فريق تبرير مذهبه»[٣].

---

(١) شرح الكوكب المنير: ١/١٤٩-١٥٠، والمستصفى: ١/٣٢٥-٣٣٢.

(٢) أصول السرخسي: ١/١٧١، وينظر: البحث البلاغي عند الأصوليين: ١٨٦.

(٣) التصور اللغوي عند الأصوليين، ص١٠٣.

غير إنَّ الأصوليين ومن واقع بحثهم في المجاز قد اختاروا القول بوقوع المجاز في اللغة والقرآن والسنة. وهو ما يذكره الشوكاني على إنَّه رأي جماهير الأصوليين. ولذلك يشكك في أنَّ مثل أبي علي الفارسي يقول ذلك «أي عدم وقوع المجاز» فإنَّه إمام اللغة التي لا يخفى على مثله مثل هذا البين الظاهر الجلي. وكما أنَّ المجاز واقع في لغة العرب، والأدب الجاهلي طافح به، فهو أيضاً واقع في الكتاب والسنة عند الجماهير وقوعاً كثيراً، بحيث لا يخفى إلا على من لا يفرق بين الحقيقة والمجاز»[1].

وقد حاول الآمدي تفنيد كل الحجج التي تذرّع بها منكرو المجاز، فعرض آراء القائلين بإنكاره في اللغة وفندها، ثم انتقل لمناقشة القائلين بإنكاره في القرآن وردّ على دعواهم[2].

من أمثلة المجاز في الكتاب والسنة:

١- قال تعالى: ﴿جَنَّٰتٍ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾[3].

فالذي يجري هو الماء، وليست الأنهار التي هي مجاري المياه.

٢- قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[4].

شبه الرأس بالوقود، ثم حذف المشبه به، ورمز إليه بشيء من لازمه، وهو اشتعل على سبيل الاستعارة المكنية. والقرينة إثبات الاشتعال للرأس.

---

(١) إرشاد الفحول، ص٢٣.

(٢) الأحكام: ١/٤٢-٤٥.

(٣) الحج: ١٤.

(٤) مريم: ٤.

٣- قال تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ ۚ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾[١].

اشتروا بمعنى اختاروا، فهي استعارة تصريحية، والقرينة هي الضلالة.

وفي السنة النبوية الشريفة:

١- قوله ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة»[٢].

٢- وقال أيضاً: «ثلاث من كُنَّ فيه وجد بهنَّ طعم الإيمان»[٣].

○ أنواع المجاز:

ينقسم المجاز من حيث وجود العلاقة وعدمها إلى قسمين: مجاز لغوي ومجاز عقلي:

أولاً: المجاز اللغوي:

هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي[٤].

والغرض من العلاقة انتقال الذهن من المعنى الأول إلى المعنى الثاني عن طريقها، فهي كالجسر الرابط بين المعنيين[٥].

أقسامه:

ينقسم المجاز اللغوي من حيث نوع العلاقة إلى قسمين:

---

(١) البقرة: ١٦.

(٢) صحيح مسلم: رقم الحديث ٦٥، ٦٣/١.

(٣) سنن النسائي الكبرى: رقم الحديث: ٧١٨، ٥٢٧/٦..

(٤) أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، ص١٤٨.

(٥) المصدر السابق.

أ – فإن كانت العلاقة الحاصلة بين المعنى الحقيقي والمجازي هي المشابهة، بحيث ينتقل الذهن بوساطتها عن محل المجاز إلى الحقيقة، فيفهم المعنى المجازي من حيث ثبوت الصفة له، كإطلاق لفظ أسد على الشجاع للاشتراك في الشجاعة، سمي استعارة بأقسامها.

ب– وإن كانت قائمة على غير المشابهة سمي مجازاً مرسلاً. فالفرق الوحيد بين الاستعارة والمجاز المرسل يكمن في العلاقة وحدها، فهي في الاستعارة قائمة على المشابهة، وفي المجاز المرسل على غيرها، أما القرينة فقد تكون لفظية، وقد تكون حالية[1].

(١) شرح الكوكب المنير: ١/١٥٤، وأصول الشاسي، ص٥٧.

المبحث الثالث

الاستعارة

مجاز لغوي تكون العلاقة فيه بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي قائمة على المشابهة[1].

أو هو تسمية الشيء باسم شبيهه إما في صفة ظاهرة خاصة بمعنى الحقيقة كإطلاق اسم الأسد على الشجاع، وإما في الصورة كإطلاق اسم الأسد أو الفرس على المنقوش المصور في الحائط بصورته[2].

وجاء في التعريفات، أن الاستعارة، هو ادعاء معنى الحقيقة في الشيء للمبالغة في التشبيه مع طرح ذكر المشبه من البين[3].

وإن إطلاق لفظ الاستعارة شائع في اللغة وذلك أنهم لما وجدوا لفظة حقيقية في موضع قد استعمل في غير موضعه الموضوع له في أصل اللغة سمُّوه مجازاً تارة واتساعاً أخرى واستعارة أخرى ليفيدوا به إنه ليس إطلاقه على حقيقة معناه في موضوع اللسان، وإنما قالوا ذلك إفهاماً للمخاطبين، وسمّوه استعارة لأن الاسم موضوع لغيره في الأصل وسمي هذا باسمه[4].

هل الاستعارة نوع من المجاز أم لا؟

اختلف الأصوليون في كون الاستعارة نوع من المجاز على آراء:

---

(١) أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، ص١٤٩.

(٢) الإبهاج: ٣٠٢/١.

(٣) التعريفات: ٩١/١.

(٤) الفصول في الأصول: ٣٦٧/١.

أ – فقد اختار الإمام فخر الدين الرازي –رحمه الله–، أن الاستعارة ليست من المجاز لعدم النقل.

ب– جمهور العلماء، عدوها من المجاز لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له[1].

○ أركانها:

ذكر الأصوليون أن أركان الاستعارة الكاملة هي:

١– المستعار، وهو اللفظ الذي نقل من أصل إلى فرع للإبانة.

٢– المستعار منه، وهو المشبه به.

٣– والمستعار له، وهو المشبه.

وزاد البلاغيون ركناً رابعاً وهو القرينة اللفظية أو المعنوية التي تمنع أن يكون المقصود بالاستعارة معناها الذي ورد به المستعار منه.

ففي قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ تَأۡتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةً أَوۡ يَأۡتِيَهُمۡ عَذَابُ يَوۡمٍ عَقِيمٍ﴾[2].

فإنَّ كلمة «عقيم» مستعارة، والمستعار منه التي لا تجيء بولد، والمستعار له هو أن ذلك اليوم لم يأتِ بمنفعة حين جاء، ولم يبق خيراً حين مرّ، والقرينة معنوية؛ ذلك لأنَّ العقيم من صفات المرأة والرجل.

وفي قول الرسول الكريم ﷺ: «خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه في سبيل الله كلّما سمع هيعة طار إليها»[3].

---

(١) الفوائد المشوق، ص٥٣.

(٢) الحج: ٥٥.

(٣) تخريج الحديث.

فلفظ طار مستعار، والمستعار منه الطيران، والمستعار له الإسراع بقرينة أن الرجل لا يطير.

○ أقسام الاستعارة:

قسم الأصوليون الاستعارة بحسب أحوال أركان الاستعارة على أقسامٍ متعددة منها:

١- **استعارة تصريحية**: هي ذكر المشبه به مع ذكر القرينة[١].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا﴾[٢]، حيث «سمى سبحانه الشمس سراجاً وضياءً، لأنَّ فيها من الإنارة والإشراق تسخيناً وإحراقاً فهي بالنار أشبه» [٣]. فقد استعمل لفظ (السراج) بديلاً عن لفظ (الشمس) لعلاقة المشابهة بينهما وهي النور والتوهج.

٢- **استعارة مكنية**: هي تشبيه الشيء على الشيء في القلب[٤].

ومثله قوله ﷺ: «مفتاح الصلاة الطهور»[٥]. حيث شبه الصلاة بالمحل المغلق في توقف الوصول إليه بشيء كالمفتاح تشبيهاً مضمراً في النفس على طريق الاستعارة المكنية[٦].

٣- **استعارة تمثيلية**: وهي تركيب استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة،

---

(١) التعريفات: ١/٥.

(٢) النبأ: ١٣.

(٣) مجموع الفتاوى: ٧/٦٨.

(٤) التعريفات: ١/٥.

(٥) السنن الصغرى: ١/١١٤.

(٦) حاشية البجيرمي: ١/١٩٧.

مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي. فكل تركيب فيه كل من المشبه والمشبه به صورة منتزعة من متعدد يسمى استعارة تمثيلية. وسميت تمثيلية مع إن التمثيل عام في كل استعارة للإشارة إلى عظم شأنها، إذ هي مبنية على تشبيه التمثيل وهي أبلغ أنواع المجاز[1]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾[3]. وقوله ﷺ: «تعِسَ عبد الدرهم، تعس عبد الدينار، تعس عبد القطيفة، تعس عبد الخصيمة، تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش، إن أعطي رضي وإن منع سخط»[4]. فإن «النقش إخراج الشوكة من الرجل، والمنقاش ما يخرج به الشوكة. وهذه حال من إذا أصابه شرّ لم يخرج منه ولم يفلح لكونه تعس وانتكس، فلا نال المطلوب ولا خلص من المكروه، وهذه حال من عبد المال»[5].

٤- **الاستعارة المرشحة**: وهي أن تنظر إلى جانب المستعار فتراعي جانبه وتواليه ما يستدعيه وتضم إليه ما يقتضيه[6]. ومنه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾[7]. فكلمة «اشتروا»

---

(١) أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، ص١٤٩-١٥٠.

(٢) الكهف: ٩٩.

(٣) الأعراف: ١٢٦.

(٤) فتح الباري: ٢٥٧/١١، كتاب الرقاق- باب ما يتقي من فتنة المال.

(٥) مجموع الفتاوى: ٤٧٢/٣.

(٦) الفوائد المشوق، ص٦٣.

(٧) البقرة: ١٦.

استعارة بقرينة الضلالة؛ إذ إنَّ الضلالة ليست مما يباع ويشترى، والمستعار له هو الاستبدال والاختيار، ثم رشحت هذه الاستعارة وقويت بذكر ما يلاءم المستعار منه من الربح والتجارة. وأيضاً قول كثيّر:

رَمتني بسهمٍ رِيشُهُ الكُحْلُ لم يَضر

فالمستعار هو الرمي منظور إليه في لفظة السهم[1].

٥- **الاستعارة المجردة**: وهي أن تنظر إلى المستعار من غير نظر إلى غيره[2].

ومثاله قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾[3]. لو نظر إلى المستعار منه لقال (فكساهم الله لباس الجوع)[4].

٦- **استعارة أصلية**: وتسمى أصلية؛ لأنَّه لا يلزم حينئذٍ قلب الحقائق وتكون في أسماء الأجناس[5].

٧- **استعارة تبعية**: وتقع في المشتقات والحروف، وتسمى تبعية؛ لأنَّ الاستعارة في المشتقات لا تقع إلا بتبعية وقوعها في المشتق منه.

وبوبت باعتبار الجامع بين المستعار والمستعار له إلى:

الأول: أن يكون المستعار والمستعار منه محسوسين:

ومنه قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[6]. فالتفجير للعيون في المعنى

---

(١) الفوائد المشوق، ص٦٣، ٦٤.

(٢) نفسه، ص٦٣.

(٣) النحل: ١١٢.

(٤) الفوائد المشوق، ص٦٣.

(٥) شرح التلويح على التوضيح: ١/٣٠٥، ٣٦٦.

(٦) القمر: ١١.

لكنه وقع في اللفظ على الأرض ليفيد أنَّ الأرض بالكلية صارت عيوناً[1].

الثاني: أن يكونا معقولين:

ومنه قوله تعالى: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾[2]. استعار الرقاد للموت وهما أمران معقولان والجامع عدم ظهور الأفعال[3].

الثالث: استعارة المعقول للمحسوس:

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلۡمَآءُ حَمَلۡنَٰكُمۡ فِي ٱلۡجَارِيَةِ ﴾[4]. المستعار منه التكبر والمستعار له الماءُ والجامع الاستعلاء المضر[5].

أ – أسس الاستعارة البليغة الجميلة:

والحقيقة أن تقويم هذه الأسس في تحديد الأجواء التي تحلّق فيها الاستعارة مسألة تاريخية ترجع بجذورها إلى حركة شعر المولّدين والمحدثين التي أثمرت صوراً بيانية وأساليب تعبيرية خرجت على عمود الشعر العربي فتحزّب إزاءها العلماء إلى فريقين، فريق يناصرها ويشد من أزر مُتقيليها وفريق يندد بها وينتقص من ملكات مبدعيها. وفيما يتعلق الأمر من هذه المسألة ببلاغة الاستعارة وسر جمالها تصدَّى الآمدي لاستعارات أبي تمام المفرطة في الانطلاق والإغراب فأرسى بتصديه الأسس الذوقية واللغوية والعرفية للاستعارة البليغة الجميلة.

ومن صور تصديه هذا أنَّه أورد قول أبي تمام:

---

(١) الفوائد المشوق، ص٥٨.

(٢) يس: ٥٢.

(٣) الفوائد المشوق، ص٥٩.

(٤) الحاقة: ١١.

(٥) الفوائد المشوق، ص٥٩.

لم تُسْقَ بعد الهوى ماءً أقلَّ قذىً من ماءِ قافيةٍ يسْقيكه فَهِمُ

ثم علّق عليه قائلاً: «فجعل للقافية ماء على الاستعارة فلو أراد الرونق لصلح ولكنه قال «يسقيكه» ففسد معنى الرونق، لأنَّك إذا قلت «هذا ثوب ماء» أو «لفظ له ماء» لم تجعل الماء مشروباً على الاستعارة فتقول «ما شربت من ماء أعذب من ماء ثوب شربته عند فلان» و«رأيته على فلان» وكذلك لا تقول «ما شربت ماء أعذب من ماء قفا نبك» أو «أعذب من قصيدة كذا»، لأنَّ للاستعارة حداً تصلح فيه فإذا جاوزته فسدت وقبحت»[1].

ففي هذا النص يرى الآمدي حَدًّا للاستعارة التي تصلح ذوقاً ولا تفسد لغة وعرفاً.

ب- المجاز المرسل وعلاقاته:

وقد عرفها الأصوليين، بأنَّها ما كانت علاقته المصححة لإطلاقه غير المشابهة بين المعنى الحقيقي والمجازي. وسمي مرسلاً لإرساله عن التقييد بالمشابهة، كإطلاق اليد على النعمة[2].

○ من علاقات المجاز المرسل:

١- السببية: وهي كون المنقول عنه سبباً ومؤثراً في غيره، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرْ عِبَدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ أُوْلِى ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ ﴾[3].

فإنَّ قوله ﴿أُوْلِى ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ مجاز مرسل. فقد استعمل في معنى القوة سببه، وهو الأيدي، واستعمل في معنى البصيرة سببه وهو البصر.

---

(١) الموازنة: ٢٥٩/١.

(٢) إجابة السائل شرح بغية الأمل: ٢٦٩/١.

(٣) ص: ٤٥.

٢- المسببية: وهي كون المنقول عنه مسبَّباً وأثراً لغيره. نحو قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزۡقٗاۚ﴾[١]، فالرزق لا يترل من السماء، ولكن يترل المطر الذي ينشأ عنه النبات، فالرزق مسبب عن المطر.

٣- الجزئية: وهي كون الشيء المذكور ضمن شيء آخر، فيطلق الجزء ويراد الكل، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ﴾[٢]، والمراد ذات الشخص.

٤- الكلية: وهي كون الشيء المذكور متضمناً للمقصود وغيره، فيذكر الكل ويراد به الجزء، نحو قوله تعالى: ﴿جَعَلُوٓاْ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ﴾[٣] فالإنسان لا يستطيع أن يضع أصبعيه في أذنيه، لكن أطلقت الأصابع وأريد أطرافها وهي الأنامل.

٥- الماضوية: ويراد به تسمية الشيء باعتبار ما كان عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ﴾[٤]، واليتيم هو الصغير الذي مات أبوه، والله ﷻ إنَّما يأمر بإعطاء الأموال لمن وصلوا سن الرشد بعد أن كانوا يتامى.

٦- المستقبلية: ويراد به تسمية الشيء باعتبار ما يؤول إليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرٗا كَفَّارٗا﴾[٥]، فالمولود لا يكون حين ولادته فاجراً ولا كفاراً، لكنه قد يكون كذلك بعد الطفولة، فأطلق المولود الفاجر، وأريد به الرجل.

---

(١) غافر: ١٣.

(٢) النساء: ٩٢.

(٣) نوح: ٧.

(٤) النساء: ٢.

(٥) نوح: ٢٧.

٧- المحلية: وهي كون الشيء بحيث يحل فيه غيره، نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾[١]، فالنادي هو مكان الاجتماع، والمقصود من في النادي من أنصاره، فهو مجاز أطلق فيه المحل وأراد من حل فيه.

٨- الحالية: وهي كون الشيء حالاً في غيره، وهو عكس سابقه، يذكر الحال ويراد المحل. نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ﴾[٢]، والنعيم معنى من المعاني لا يحل فيه الإنسان، وإنَّما يحل في مكانه.

٩- اللازمية: وهي كون الشيء يجب وجوده عند وجود شيء آخر، كقولك: طلع الضوء. أي: الشمس، لأنَّ الضوء لازم للشمس، يوجد بوجودها.

١٠- الملزومية: وهي كون الشيء يجب عند وجوده وجود شيء آخر، كقولك: ملأت الشمس الغرفة: أي: الضوء. أطلقت الملزوم وأرادت اللازمة.

١١- الآلية: وهي كون الشيء واسطة لإيصال أثر شيء إلى شيء آخر، كأن تذكر الآلة ويُراد الأثر الذي ينتج عنها، كقوله تعالى: ﴿وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْءَاخِرِينَ﴾[٣]، أي: ذكراً حسناً، لأنَّ اللسان آلة القول والبيان، فأطلق وأريد أثره.

١٢- الإطلاق: وهي كون الشيء المنقول عنه دالاً على معنى بلا قيد، كقوله تعالى: ﴿أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[٤]، والمراد الوطء، فأطلق اللمس، وأراد

---

(١) العلق: ١٧.

(٢) الانفطار: ١٣.

(٣) الشعراء: ٨٤.

(٤) المائدة: ٦.

منه معنى مقيده.

١٣- التقييد: وهو كون الشيء مقيداً بقيد أو قيود، كقول المتنبي في كافور:

واســـــود مـــــشفرهُ نـــــضعه يُقال لهُ: أنت بـــدر الـــدجى

«وأسود مشفره»[١] والمراد بالمشفر الشفة، لأن المشفر خاص بشفة البعير.

١٤- العموم: وهو كون الشيء شاملاً لأفراد كثيرة، كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾[٢]، والمراد النبي.

١٥- الخصوص: وهو كون اللفظ خاص بشيء واحد، كقوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ﴾[٣]، والمراد كل نفس، فأطلق الخاص وأريد به العام.

١٦- البدلية: وهي كون الشيء بدلاً عن آخر، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[٤]، أي: أديّتم.

١٧- المبدلية: وهي كون الشيء مبدلاً عن آخر، نحو قولهم «أكلت دماً» أي: أكلت الديّة.

١٨- إطلاق الاسم المعروف وإرادة المنكر: نحو قوله تعالى: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾[٥]، والمراد ادخلوا باباً من أبوابها.

---

(١) ينظر: ديوان المتنبي: ١١٨/٢ وشرح الكوكب المنير: ٧٤/١.

(٢) النساء: ٥٤.

(٣) التكوير: ١٤.

(٤) النساء: ١٠٣.

(٥) البقرة: ٥٨.

١٩- إطلاق أحد الضدين على الآخر: نحو قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[١]، أي: أنذرهم.

٢٠- الحذف من الكلام: سواء أكان المحذوف مفرداً أم جملة. ويشمل ذلك ما يلي:

أ - الإضمار: وذلك بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، نحو قوله تعالى: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[٢]. أي: واسأل أهل القرية وأصحاب العِير. وقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾[٣]. أي: حب العجل. أو بحذف المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾[٤]. أي: من أثر حافر فرس الرسول.

ب- حذف الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[٥]. أي: فأفطر، فعدة من أيام أخر.

٢١- الزيادة: نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٦]. أي: ليس مثله شيء. هذا ومن المجاز المرسل نوع يقال له:

المجاز المرسل المركب: وهو كل تركيب استعمل في غير ما وضع له

---

(١) آل عمران: ٢١.

(٢) يوسف: ٨٢.

(٣) البقرة: ٩٣.

(٤) طه: ٩٦.

(٥) البقرة: ١٨٤.

(٦) الشورى: ١١.

لعلاقة غير المشابهة ومنه ما يلي:

٢٢- الجمل الخبرية المستعملة في الإنشاء: نحول قول ابن الرومي [١]:

بـــان شـــبابي فعـــزَّ مطلبـــهُ وانبتَّ بـــيني وبينـــه نـــسبُه

فهو مجاز مرسل مركب علاقته السببية، والقرينة حالية. وهو لا يريد الإخبار، لكنه يشير إلى ما استحوذ عليه من الهم والحزن بسبب فراق شبابه.

٢٣- الواجب بصيغة الممكن: كقوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾[٢]. فهذا واجب ثابت، وصورته صورة الممكن المشكوك فيه، والعرب تفعل هذا تحريراً للمباني واحتياطاً عليها.

٢٤- المدح في صورة الذم: كقولهم أخزاه الله ما أشعره.

٢٥- الذم في صورة المدح: كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾[٣][٤].

○ ثانياً: المجاز العقلي وعلاقاته:

هو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير من قام به عند المتكلم، نحو أنبت الربيع البقل[٥].

كقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾[٦]. فالمجاز في هذه الآية الكريمة ليس في «ربحت» ولكن في إسنادها إلى التجارة.

---

(١) ديوانه: ١٥٨.

(٢) الإسراء: ٧٩.

(٣) هود: ٨٧.

(٤) الكوكب الدري: ٤٤٠، وشرح الكوكب المنير: ١/٧٥.

(٥) إجابة السائل شرح بغية الأمل: ١/٢٧١.

(٦) البقرة: ١٦.

وسمي مجازاً عقلياً، لأنَّ المجاز ليس في اللفظ كالمجاز اللغوي، بل في الإسناد، وهو يدرك بالعقل. فإذا قال المؤمن: أنبت الربيع البقل. فإنَّ إسناد أنبت إلى الله حقيقة، وهو في اعتقاد المؤمن، وإنَّما أسنده إلى الربيع مجازاً، لأنَّه يعتقد أنَّ الذي ينبت هو الله، وما الربيع إلا الزمن الذي يكون فيه الإنبات[1].

○ من علاقات المجاز العقلي:

١- السببية: كقوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[2]. فأضاف الضلال إلى المخلوق، فإنَّ الله يُضل من يشاء ويهدي من يشاء، ولكنه أسند الإضلال إلى المخلوق من باب إسناد الفعل إلى سببه[3].

٢- الزمانية: كقوله تعالى: ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ۝٣ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰهَا﴾[4] ففي الآية جاء إسناد فعل تجلية الشمس إلى النهار، وإسناد الغشيان إلى الليل[5].

٣- المكانية: ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَخۡرَجَتِ ٱلۡأَرۡضُ أَثۡقَالَهَا﴾[6]. فالإخراج مستند في نفس الأمر إلى الله وذلك حكم عقلي ثابت في نفس الأمر[7].

٤- إسناد الفعل إلى مصدره: ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمَ ٱلۡأَمۡرُ﴾[8]. والأمر لا يعزم، وإنما يُعزم عليه.

---

(١) التنبيه، ص٧٩.

(٢) الفاتحة: ٧.

(٣) مجموع الفتاوى: ٥١١/٨.

(٤) الشمس: ٣، ٤.

(٥) البحث البلاغي عند ابن تيمية، ص٢٠٦.

(٦) الزلزلة: ٢.

(٧) المحصول: ٤٥٩/١.

(٨) محمد: ٢١.

٥- المفعولية: وهي إسناد المبني للفاعل إلى المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا﴾[١]. أي: مأموناً فيه. حيث جعل المفعول بلفظ الفاعل، للمبالغة في جمال المعيشة وشدة الأمن.

٦- الفاعلية: وهي إسناد المبني للمفعول إلى الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾[٢].

فجاءت كلمة مستوراً بدلاً من ساتر، لأنَّ الحجاب في أصله ساتر، وليس مستوراً، فاستعمل اسم المفعول مكان اسم الفاعل، وإن شئت فقل: أسند الوصف المبني للمفعول إلى الفاعل[٣].

○ أقسام المجاز من حيث التركيب وعدمه:

١- أن يكون في المفرد فقط، كقوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا﴾[٤]. أي: مطراً يسبب الرزق.

٢- أن يكون في التركيب فقط، وذلك من حيث الإسناد، نحو:

أشاب الصغيرُ وأفنى الكبيرُ كرّ الغداة ومرَّ العشي

٣- أن يكون في الإفراد والتركيب معاً، كقولك: أحياني اكتحالي بطلعتك.

---

(١) القصص: ٥٧.

(٢) الإسراء: ٤٥.

(٣) شرح الكوكب المنير: ١/١٨٥.

(٤) غافر: ١٣.

والمراد سرتني رؤيتك[1].

ومن طريق المجاز العارض من طريق التركيب إيقاع أدوات المعاني -مثل حروف النفي والنهي- على السبب، مع إن المراد المسبب، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[2] فأوقع النهي على الموت في اللفظ، والموت ليس فعلاً للمخاطبين فيصح نهيهم عنه، وإنَّما أراد نهيهم عن مفارقة الإسلام. ومعناه لا تفارقوا الإسلام حتى تموتوا، لكنه أوقع النهي على الموت، لأنَّه السبب الذي من أجل توقعه وخوفه يلزم الإنسان أن يستعد له بصالح عمله.

وتارة يكون العكس، فتقع أدوات المعاني على المسبب، مع إنَّ المراد السبب، وذلك لتعلق أحدهما بالآخر، كقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾[3]. فليس المراد إثبات شفاعة غير نافعة، لأنَّه لا شفاعة هناك في الحقيقة لهم، بدليل قوله تعالى حكاية عن الكفار: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ﴾[4]. فأوقع النفي على المنفعة التي هي المسبب، ومراده سبحانه الشفاعة فتكون منفعة. أي إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى[5].

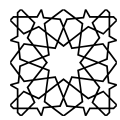

(١) التنبيه: ص١٠٤.

(٢) البقرة: ١٣٢.

(٣) المدثر: ٤٨.

(٤) الشعراء: ١٠٠.

(٥) التنبيه، ص١٠٣-١٠٤.

المبحث الرابع

الصريح والكناية

○ تعريف الصريح:

الصريح لغة: البيّن الواضح، مشتق من الصراحة، وهي الخلوص والوضوح[1].

الصريح اصطلاحاً: هو كل لفظ مكشوف المعنى والمراد حقيقةً كان أو مجازاً، يقال: فلان صرح بكذا أي: أظهر ما في قلبه لغيره من محبوب أو مكروه بأبلغ ما أمكنه من العبارة ومنه سمي القصر صرحاً، قال تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا﴾[2][3].

وعرفها بعض الأصوليين بأنَّ الصريح هو الذي يفيد حكمه انضمام شيء إليه[4].

وضده التعريض، مأخوذ من عرض الشيء وهو جانبه وهو أن يضمن كلامه ما يصلح للدلالة على المقصود وغيره إلا أن إشعاره بالمقصود أتم ويسمى تلويحاً[5]. قال تعالى: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[6]، فقوله: «ما نراك

---

(١) مختار الصحاح: ٢٣٨/٢ مادة صرح.

(٢) غافر:٣٦.

(٣) أصول السرخسي: ١٨٧/١.

(٤) المبدع: ٢٦٨/٧.

(٥) مواهب الجليل: ٤١٧/٣.

(٦) هود: ٢٧.

إلا بشراً مثلنا» تعريض أنهم أحق بالنبوة منه، وأنَّ الله لو أراد أن يجعلها في أحد من البشر لجعلها فيهم فقالوا هب أنَّك واحد من الملائكة وموازن لهم في المنزلة فما جعلك أحق منهم بها[1].

○ حكم التصريح:

لما كان المراد من اللفظ الصريح ظاهراً، فإنَّه يوجب ثبوت معناه بأي طريق من أخبار أو نعت أو نداء، سواء نوى أو لم ينو، لأنَّه ظاهر المراد، وعين لفظه قائم مقام معناه في ثبوت حكمه من غير توقف على النية. فلو قال لزوجته: أنت طالق أو يا طالق أو طلقتك. وقع الطلاق سواء نواه أو لم ينوه[2].

○ تعريف الكناية:

الكناية (لغة): هي ما يتكلم به الشخص ويريد به غيره، وهي من كَنَيْتُ، أو كَنَّوْتُ بكذا، إذا لم أصرح به[3].

الكناية (اصطلاحاً): وهو ما يكون المراد به مستوراً إلى أن يتبين بالدليل[4] أو هي ما استتر معناه وحكمها ثبوت الحكم بها[5].

وللعرب مذهبان شائعان فمنهم من يكني عن معنى ومنهم من يرد الكناية إلى لفظه، وهما جاريان في التنزيل، قال تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾[6] وقال:

---

(١) الفوائد المشوق، ١٥٢.

(٢) أصول الشاسي مع التعليق، ص٦٤-٦٥.

(٣) مختار الصحاح: ٢٨٦/١ مادة (كني).

(٤) أصول السرخسي: ١٨٧/١.

(٥) أصول الشاسي: ٦٥/١.

(٦) محمد: ١٦.

﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾[1][2].

والكناية على نوعين، ظاهرة وخفية، (الظاهرة) ما لا ينصرف عنه إلا بنية صرفه كوهبت لك نفسك وملكتك نفسك، و(الخفية) ما لا ينصرف إليه إلا بالنية كاذهب واغرب واسقني الماء[3].

أما في الفرق بين الصريح والكناية، أن الصريح ما يكون مفهوم المعنى بنفسه، والكناية ما لا يكون مفهوم المعنى بنفسه، فإنَّ الحرف الواحد يجوز أن يكون كناية نحو (هاء الغائبة) و(كاف المخاطبة) يقول: الرجل هو يفعل كذا، وكذلك كل اسم هو ضمير نحو (أنا) و(أنت) و(نحن) فهو كناية، وكل ما يكون متردد المعنى في نفسه فهو كناية[4]. وقد قيل إنَّ الكناية عند العرب أبلغ من الصريح في معنى البراعة، وأكثر أمثال العرب على مجاز من الكنايات[5].

○ حكمها:

لما كان المراد من الكناية غير ظاهر المراد فإنَّ الحكم لا يثبت بها إلا عند وجود النية أو القرينة الدالة على الحالة، بأن يعلم السامع أن المتكلم نوى من كلامه أحد معانيه، إذ لابد من دليل يزول به التردد، ويترجح به بعض الوجوه، وينبني على ذلك ما يلي:

---

(١) يونس: ٤٢.

(٢) البرهان في أصول الفقه: ٢٤٦/١.

(٣) الفواكه الدواني: ١٤٤/٢.

(٤) أصول السرخسي: ٨٧/١.

(٥) قواطع الأدلة في الأصول: ٢٨٤/١.

١- لا يثبت بالكناية ما يندرئ بالشبهة، كالحدود والكفارات.

٢- كنايات الطلاق تحتاج إلى نية، وهي تفيد البينونة عند الحنفية، وتقع رجعية عند الشافعية[١].

○ أقسام الكناية:

قسم الأصوليون الكناية على ثلاثة أقسام:

١- الكناية عن الصفة: وهي أن يذكر الموصوف، وتذكر النسبة إليه، ولا تذكر الصفة المرادة، وإنما يذكر مكانها صفة أخرى تستلزمها، نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[٢]. فإنَّ «معنى بسطهما بذل الجود وسعة العطاء؛ لأنَّ الإعطاء والجود يكون في الغالب ببسط اليد ومدها. وتركه يكون ضماً لليد إلى العنق، صار من الحقائق العرفية، إذا قيل هو مبسوط اليد فهم منه يد حقيقة، وكان ظاهره الجود والبخل» [٣]. كما قال تعالى: ﴿وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ﴾[٤]. هي عبارة عن الإمساك، وهي حقيقة عرفية في هذا المعنى[٥].

٢- الكناية عن الموصوف: وهي أن يصرح بالصفة وبالنسبة، ولا يصرح

---

(١) أصول الشاسي مع التعليق، ص(٦٤-٦٥-٦٧).

(٢) المائدة: ٦٤.

(٣) مجموع الفتاوى: ٣٦٣/٦.

(٤) التوبة: ٦٧.

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم: ٩٤/١.

بالموصوف. كقوله تعالى: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ﴾[1]؛ إذ «فُسِّرَ -ما كسب- بالولد، فالأم هي الحرث التي فيها الزرع، والأب استأجرها بالمهر كما يستأجر الأرض، وأنفق على الزرع بإنفاقه لما كانت حاملاً، ثم أنفق على الرضيع كما ينفق المستأجر على الزرع والثمر إذا كان مستوراً وإذا برز، فالزرع هو الولد، وهو ماء كَسْبِهِ»[2] وعلى هذا فقوله: و-ما كسب- كناية عن موصوف هو الولد.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجۡنُونٍ﴾[3]. فالنظم القرآني قد «بين في هذه الآية أن الرسول البشري الذي صحبناه وسمعنا منه ليس بمجنون.. وذكره باسم -الصاحب- لما في ذلك من النعمة علينا، إذ كنا لا نطيق أن نتلقى إلا عمن صحبناه وكان من جنسنا»[4]. فالتعبير بلفظ -الصاحب- كناية عن الرسول ﷺ، وهذه الكناية تأتي لغرض بديع، وهو بيان النعمة التي امتن بها الله على عباده إذ أرسل إليهم رسولاً يعرفونه، وكان من جنسهم فكان في ذلك تشريفاً لهم وتيسيراً عليهم.

٣- الكناية عن النسبة: وهي أن يصرح بالصفة والموصوف، ولا يصرح بالنسبة الموجودة مع إنَّها هي المرادة، كقوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفۡسٌ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ﴾[5]. إذ «لا

(١) المسد: ٢.

(٢) مجموع الفتاوى: ٣٤/٦٩.

(٣) التكوير: ٢٢.

(٤) مجموع الفتاوى: ١٢/٢٧٠.

(٥) الزمر: ٥٦.

يعرف عالم مشهور عند المسلمين، ولا طائفة مشهورة من طوائف المسلمين أثبتوا لله جنباً نظير جنب الإنسان.. فليس في مجرد الإضافة ما يستلزم أن يكون المضاف إلى الله صنعة له، بل قد يضاف إليه من الأعيان المخلوقة وصفاتها القائمة بها ما ليس بصفة له باتفاق الخلق كقوله: بيت الله، وناقة الله وعباد الله.. وفي القرآن ما يبين أنه ليس المراد بالجنب ما هو نظير جنب الإنسان، فإنَّه قال: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ والتفريط ليس في شيء من صفات الله ﷻ، والإنسان إذا قال: (فلان فرط في جنب فلان أو جانبه) لا يريد أن التفريط وقع في شيء من نفس ذلك الشخص، بل يريد به أنه فرط في جهته وفي حقه. فإذا كان هذا اللفظ إذا أضيف إلى المخلوق لا يكون ظاهره التفريط في نفس جنب الإنسان المتصل بأضلاعه، بل ذلك التفريط لم يلاصقه، فكيف يظنّ في حق الله أن التفريط كان في ذاته»[1].

فالجنب: هو الجهة والجانب، واسناد التفريط إليه كما رأى بعض الأصوليين هو من باب الكناية عن التفريط في حق المضاف إلى الجنب، لأنَّه إذا أثبت الأمر إلى مكانه وجهته وحيزه فقد أثبته له، لاستحالة قيام الأمر بنفسه ووجوب قيامه بمحلّ صالح له. وبذا لا يكون ثمّ تصريح بنسبة الأمر إلى صاحبه، وإنَّما ينسب إلى شيء مما يتصل ويتعلق به[2] .

○ هل الكناية حقيقة أم مجاز:

---

(١) الجواب الصحيح: ٣/١٥٢.

(٢) ينظر: فواتيح الرحموت: ١/ ٣٥٧.

اختلف علماء الأصول في كون الكناية حقيقة أم مجاز على أقوال:

أ – ذهب بعضهم إلى أنَّ لفظ الكناية حقيقة مطلقاً، وصححه بعض العلماء. قال ابن عبد السلام في كتاب المجاز: والظاهر أنَّ الكناية ليست من المجاز، لأنَّها وإن استعملت اللفظ فيما وضع له، لكن أريد به الدلالة على غيره. كفحوى الخطاب في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾[1] [الإسراء: ٢٣].

ب– وذهب بعض آخر إلى أنَّها مجاز مطلقاً، نظراً إلى المراد منه اللفظ، وهو مقتضى قول الزمخشري في الكشاف[2] حيث فسر الآية: ﴿أَوْ أَكْنَنتُمْ فِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فقال: الكناية أن يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له.

ج– وذهب السكاكي وتبعه القزويني في التلخيص إلى أنَّها ليست بحقيقة ولا مجاز. أما التعريض فهو حقيقة[3].

د– وذهب قوم إلى التفصيل فقالوا: تكون حقيقة إنَّ استعمل اللفظ في معناه الموضوع له أولاً، وأريد لازم المعنى الموضوع له، كقول الخنساء في أخيها «كثير الرماد» كناية عن كرمه، لأنَّ لازم كثرة الرماد كثرة الطبخ، ولازم كثرة الطبخ كثرة الضيفان، ولازم كثرة الضيفان الكرم، فهو مستعمل في معناه الحقيقي، لكن أريد به لازمه –وهو الكرم– وإن كان بوساطة لازم لآخر. فالدلالة على المعنى الأصلي بالوضع، وعلى اللازم بانتقال الذهن من

---

(١) شرح الكوكب المنير: ١/٢٠٠-٢٠١.

(٢) الكشاف: ١/٢٨٢.

(٣) شرح الكوكب المنير: ١/٢٠٢ وينظر: مفتاح العلوم: ١٣٨ وتلخيص المفتاح: ٢٧٧.

اللازم إلى الملزوم، فهو حقيقة، لأنه استعمل في معناه، وإن أريد اللازم، فلا تنافي بينهما.

وتكون الكناية مجازاً إن لم يرد المعنى الأصلي الحقيقي، وعُبر بالملزوم عن اللازم، وذلك بأن يطلق المتكلم كثرة الرماد على اللازم، وهو الكرم، وطول النجاد على اللازم –وهو طول القامة– من غير ملاحظة الحقيقة أصلاً. فهذا يكون مجازاً، لأنَّه استعمل في غير معناه، والعلاقة فيه إطلاق الملزوم على اللازم[1].

○ الفرق بين المجاز والكناية:

وهو على وجهين:

أحدهما: أن الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة بلفظها فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد أن تريد طول نجاده من غير ارتكاب تأويل مع إرادة طول قامته، والمجاز ينافي ذلك فلا يصح في نحو قولك في الحمام أسد أن تريد معنى الأسد من غير تأويل.

والثاني: أن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم ومعنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم، وذكر غيره في الفرق بينهما أنَّه لابد في المجاز من اتصال وتناسب بين المحلين، وفي الكناية لا حاجة إليه فإنَّ العرب تكني عن الحبشي بأبي البيضاء وعن الضَّرير بأبي العَيْناء. ولا اتصال بينهما، بل بينهما تضادّ[2].

---

(١) شرح الكوكب المنير: ١/١٩٩-٢٠٠.

(٢) كشف الأسرار: ١/١٦٨-١٦٩.

○ تعارض الحقيقة والمجاز:

الفرع الأول: معالجة المجاز

أقسام الحقيقة من حيث الاستعمال:

قسم الأصوليون الحقيقة من حيث استعمالها على ثلاثة أقسام:

١- حقيقة متعذرة: وهي ما لا يمكن الوصول إليه إلا بكلفة ومشقة، كما إذا حلف لا يأكل من هذه الشجرة أو من ذاك القدر، فإن أكل الشجرة نفسها أو القدر ذاته متعذر، فينصرف الكلام إلى ثمرة الشجرة وإلى الطعام الذي في القدر[١].

٢- حقيقة مهجورة: وهي ما ترك الناس العمل به، وإن تيسر الوصول إليه، كما إذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان، فإنَّ إرادة وضع القدم مهجورة في الإرادة وفي العادة. حتى لو وضع قدمه في الدار من غير دخول لا يحنث[٢].

٣- حقيقة مستعملة: وهي ما تيسر الوصول إليه، و لم يترك الناس العمل به[٣].

○ قواعد في معالجة المجاز:

١- الأصل في الكلام الحقيقة، ويتفرع عن ذلك ما يلي:

أ - ثبوت ما وضعت له مطلقاً، سواء كان عاماً أو خاصاً، أمراً أو نهياً، وسواء نوى بها المتكلم أو لم ينو.

---

(١) حتى لو أكل من عين الشجرة بتكلف ومشقة لا يحنث ينظر: اصول الشاسي: ٤٨.

(٢) عند أكثر العلماء.

(٣) أصول الشاسي، ص٤٩.

ب- إذا دار اللفظ بين الحقيقة الشرعية والمجاز الشرعي يحمل على الأول.

ج- إذا دار اللفظ بين الحقيقة العرفية والمجاز العرفي يحمل على الأول[1].

٢- إذا تعذرت الحقيقة يصار إلى المجاز، لأنَّ المجاز خلف عن الحقيقة بالاتفاق، وشأن الخلق أن لا يزاحم الأصل ولا ينازعه، فإذا أوقف شخص داره على أولاده أو أولاد غيره، لا يدخل في ذلك ولد الولد، لأنَّ اسم الولد حقيقة في الصلب. أما عند عدم وجود الولد فينصرف الوقف إلى ولد الولد لتعذر الحقيقة[2] ويتفرع عن ذلك ما يلي:

أ - ثبوت المعنى الذي أريد منه المجاز، سواء كان خاصاً أو عاماً، وسواء دخل فيه المعنى الحقيقي أو لا.

ب- رجحان الحقيقة على المجاز عند التعارض لاستغنائها عن القرينة الخارجية، بخلاف المجاز فإنَّه يحتاج إليها، ولأنَّ الحقيقة أصل والمجاز عارض.

ج- إلغاء الكلام إذا تعذرت الحقيقة والمجاز، لأنَّ الكلام إنما وضع لإفادة المعنى، فإذا تعذر إثبات معناه الموضوع له ألغي ضرورةً.

٣- إنَّما يصار إلى المجاز في الأحوال التالية:

أ - إذا تعذرت الحقيقة، بأن لا يتوصل إلى المعنى الحقيقي إلا بكلفة ومشقة، كمن حلف لا يأكل من هذه الشجرة، فإن أكل عينها متعذر، فينصرف اليمين إلى الثمرة مجازاً إن كان لها ثمر وإلى الثمن إن لم يكن لها ثمرة،

---

(١) ينظر: شرح المنار: ٣٥١/١.

(٢) فواتح الرحموت: ٢١٣/١.

لأنَّ محل الكلام لا يقبل حكم الحقيقة حساً، فانصرف إلى المجاز[1].

ب- إذا هجرت الحقيقة في العادة، لأنَّ العرف يقضي على اللغة، كما إذا حلف أن لا يضع قدمه في دار فلان، فالمعنى الحقيقي غير مراد قطعاً، حتى لو فعل لم يحنث، وإنما هو مجاز عند الدخول، فيحنث كيفما دخل، لأنَّ المعنى إذا كان متعارفاً عليه بين الناس كان دليلاً على إنه هو المراد، ويترتب عليه الحكم، ولذلك قالوا: تترك الحقيقة بدلالة العادة[2].

ج- إذا هجرت الحقيقة شرعاً، كمن وكل آخر بالخصومة، فإنَّ الخصومة بمعناها الحقيقي غير مأذون بها شرعاً، فكانت مهجورة شرعاً، وهي كالمهجورة عادة. ولذلك كانت الحقيقة الشرعية مقدمة على الحقيقة اللغوية عند الجمهور وليس العكس[3].

وصفوة القول: إذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز ينظر:

- فإن كانت الحقيقة أكثر استعمالاً، والمجاز يفهم إلا بقرينة، كالأسد للشجاع، فالحقيقة أولى بلا خلاف، لرجحانها على المجاز.

- وإن كانت الحقيقة والمجاز متساويين في الاستعمال، وكلاهما يحتمله الكلام على السواء قدمت الحقيقة أيضاً، لأنَّها الأصل في الكلام، والمجاز خلاف الأصل، وليس ثمة ما يرجحه على الحقيقة.

- وإن كان المجاز هو المستعمل والحقيقة مماتة أو مهجورة لا تراد، فلا خلاف في تقديمه على الحقيقة اللغوية، لأنَّه إما حقيقة شرعية كالصلاة، أو

---

(١) ينظر: أثر اللغة في أصول المجتهدين: ٢٠٠.

(٢) أصول الشاسي، ص٤٧.

(٣) المصدر السابق.

عرفية كالدابة والأكل من ثمر الشجرة ومما في القدر.

- وإن كان المجاز أكثر استعمالاً، وقد أصبح متعارفاً عليه غالباً في التعامل، غير إنَّ الحقيقة لم تهجر شرعاً ولا عادة، بل تتعاهد في بعض الأحيان وتستعمل. فقد اختلف العماء فذهب بعضهم إلى أن العمل بالحقيقة أولى، لأنَّها الأصل، وذهب بعض آخر، إلى أن العمل بالمجاز أولى، لأنَّه الراجح[1].

٤- الحقيقة والمجاز، كل منهما ينقسم إلى صريح، وهو ما ظهر المراد منه بعين الكلام من غير توقف على النية، كصيغ العقود، وإلى كناية، وهي ما استتر المراد منه، فلا يثبت الحكم فيها إلا بنية أو قرينة دالة على تعيين المراد. والمجاز قبل أن يصبح متعارفاً عليه بمنزلة الكناية، وبعد أن يصبح متعارفاً عليه يصير صريحاً[2].

○ عموم المجاز:

إذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز، فهل يجوز إرادة كليهما معاً؟

اتفق العلماء على جواز استعمال اللفظ في معنى مجازي، وكون المعنى الحقيقي داخلاً فيه، كاستعمال لفظ (أب) في الأصل الذي يشمل الأب والجد، واستعمال (الابن) في الفرع المذكور الذي يشمل الابن الصلبي وابن الابن، كما في قوله تعالى: ﴿ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾[3]. وكاستعمال لفظ (الأم) في الأصل الذي يشمل الأم والجدة، ولفظ البنت في الفرع المؤنث الذي يشمل البنت الصلبية وبنت الابن وبنت

---

(١) شرح الكوكب المنير: ١/١٩٥-١٩٧ و٢٩٤.

(٢) أصول الشاسي، ص٦٥-٦٧.

(٣) النساء: ١١.

البنت، كما في قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ ﴾[1]. ولم ينازع فيه أحد، لأنَّه في الواقع إرادة معنى مجازي عام شامل للمعنى الحقيقي أيضاً، فهو نوع من المجاز، ولهذا صرحوا بأنَّه لابد من قرينة.

واختلفوا في استعمال اللفظ في معنييه الحقيقي والمجازي معاً في إطلاق واحد وجعل كل واحد منهما مقصوداً بالحكم من غير أن يكون هناك معنى عام يشملها:

أ - ذهب بعض العلماء (ومنهم الشافعي وأكثر الشافعية وعبد الجبار) إلى أن الحقيقة والمجاز قد يجمعان معاً، فيجوز استعمال لفظ واحد في معنييه الحقيقي والمجازي في وقت واحد وإرادتهما معاً ما لم يكن الجمع مستحيلاً عقلاً. واحتجوا بما يلي:

١- إن كان واحد من المعنيين يمكن أن يراد باللفظ حالة الانفراد، فلا مانع من إرادة المعنيين معاً في حالة واحدة.

٢- ليس هناك ما يمنع من إرادتهما معاً، ومن أنكره فقد أنكر البداهة.

٣- جواز استثناء أحد المعنيين بعد استعمال اللفظ فيهما.

٤- قد وقع ذلك في القرآن الكريم، فلفظ النكاح استعمله القرآن في معناه الحقيقي الشرعي، وهو عقد الزواج، ومعناه المجازي، وهو الدخول، وأراد المعنيين معاً. قال تعالى: ﴿ وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾[2]. فإنَّه أراد به الوطء والعقد معاً من غير استحالة[1].

---

(١) النساء: ٢٣.

(٢) النساء: ٢٢.

ب- وذهب الجمهور (ومنهم الحنفية وبعض الشافعية)، إلى أنَّهما لا يجتمعان إرادةً من لفظ واحد في حالة واحدة، بخلاف الكناية، واحتجوا بما يلي:

١- إنَّ تبادر المعنى الحقيقي إلى الفهم يخفي غيره، والأصل عدم الاشتراك.

٢- إنَّ المجاز على الضد من الحقيقة، ويمتنع إرادة الشيء وضده معاً، فإذا أريد أحدهما لم يرد الآخر.

٣- إنَّ علماء البيان يشترطون لتحقيق المجاز قيام قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، فإرادته مع تلك القرينة محال، لأنَّه خلف عنهما، والخلف لا يثبت عقلاً إلا بعد موت الأصل.

٤- إنَّ الحقيقة مستقرة في محلها، والمجاز متجاوز عنه، والشيء الواحد يستحيل أن يستقر في محله ويتجاوز عنه في حالة واحدة. فاستحال الجمع بينهما كما استحال كون الثوب الواحد على اللابس ملكاً وعارية في وقت واحد.

٥- إنَّ أهل اللغة لم يستعملوا اللفظ الواحد في المعنى الحقيقي والمجازي معاً، ولم يعهد به عنهم، ولم يسمع ذلك ممن يعتد به. فاستعماله خارج عن اللغة.

ومثل ذلك قوله ﷺ: «لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين، ولا الصاع بالصاعين»[٢] فالمراد ما يكال في الصاع، لا الصاع نفسه، ولذلك جاز بيع الصاع الواحد (أي: المكيال نفسه) بالصاعين، لعدم دخوله تحت النهي.

---

(١) ينظر: اسباب اختلاف الفقهاء: ١٨٨ – ١٨٩.

(٢) مصنف ابي شيبة: ٢٩٩/٥..

فالحقيقة والمجاز لا يجتمعان معاً بلفظ واحد[1].

أما إذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز، فأيهما أولى.

اختلف الأصوليون على آراء:

أ – فعند أبي حنيفة الحقيقة أولى.

ب– وعند أبي يوسف المجاز أولى.

ج. ومن الناس من قال يحصل التعارض؛ لأنَّ كل منهما راجح على الآخر من وجه ومرجوح من وجه آخر فيحصل التعارض[2].

فيما به تنفصل الحقيقة عن المجاز.

○ الفرق بين الحقيقة والمجاز:

ويكون إما أن يقع بالتنصيص أو الاستدلال[3].

أما التنصيص فمن ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يقول الواضع هذا حقيقة وهذا مجاز.

ثانيها: أن يذكر أحدهما.

ثالثها: أن يذكر خواصهما.

وأما الاستدلال فمن وجوه أربعة:

أحدها: أن يسبق المعنى إلى إفهام جماعة أهل اللغة ثم سماع اللفظ من

---

(١) أصول الشاسي، ص٤٣–٤٥، وفواتح الرحموت: ٢١٦/١، ودلالات النصوص، ص٢٦٣–٢٦٤، وأسباب اختلاف الفقهاء، ص١٩٠.

(٢) المحصول: ٤٧٦/١.

(٣) المصدر السابق: ٤٨٠/١–٤٨١.

دون قرينة فيعلم أنَّها حقيقة فيه فإنَّ السامع لولا أنَّه اضطر من قصد الواضعين إلى أنَّهم وضعوا اللفظ لذلك المعنى لما سبق إلى فهمه ذلك المعنى دون غيره.

ثانيها: أن أهل اللغة إذا أرادوا إفهام غيرهم معنى اقتصروا على عبارات مخصوصة وإذا عبروا عنه بعبارات أخرى لم يقتصروا عليها بل ذكروا معها قرينة فيعلم أنَّ الأول حقيقة؛ إذ لولا أنه استقر في قلوبهم استحقاق تلك اللفظة لذلك المعنى لما اقتصروا عليها [1].

وثالثها: إذا علقت الكلمة بما يستحيل تعليقها به علم أنَّها في أصل اللغة موضوعة له فيعلم أنَّها مجاز فيه كقوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[2].

ورابعها: أن يضعوا اللفظ لمعنى ثم يتركوا استعماله إلا في بعض مجازاته ثم استعملوه بعد ذلك الشيء علمنا كونه مجازاً عرفياً، مثل استعمال لفظ الدابة في الحمار.

فالخاصيتان الأوليان للحقيقة والأخريان للمجاز.

والحقيقة إذا قل استعمالها صارت مجازاً عرفياً، والمجاز إذا كثر استعماله صار حقيقة عرفية[3].

○ نماذج من معالجة المجاز:

أمثلة المجاز العارض في اللفظة المفردة:

المثال الأول:

---

(١) ينظر: المنتقى للباجي: ٢/٥٧ والتنبيه: ٥٧.

(٢) يوسف: ٨٢ وينظر: المجاز وأثره في اللغة: ١٢٤.

(٣) المحصول: ١/٤٧٩.

قال تعالى: ﴿ قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴾[1].

فكلمة بنيان يمكن أن تكون حقيقة ويمكن أن تكون مجازاً، ولذلك اختلف العلماء في المراد منها من الآية:

أ – ذهب قوم إلى أن البنيان هنا حقيقة، وأن الله تعالى أراد الصرح الذي بناه هامان لفرعون، وهو الذي ذكره الله تعالى في قوله: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ﴾[2].

ب– وذهب آخرون إلى أنَّه مجاز، وهو كلام خرج مخرج التمثيل والتشبيه، ومعناه أن ما بنوه من مكرهم، وراموا إثباته وتأصيله، أبطله الله ﷻ وصرفه عليهم، فكانوا بمنزلة من بنى بنياناً يتحصن به من المهالك، فسقط عليه فقتله، وشبهوه بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ ﴾[3]. والوجهان جائزان في لغة العرب[4].

المثال الثاني:

قوله تعالى: ﴿ يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ ﴾[5].

---

(١) النحل: ٢٦.

(٢) غافر: ٦٣.

(٣) فاطر: ٤٣.

(٤) التنبيه، ص٥٨–٥٩، وينظر: البحث البلاغي عند الأصوليين: ٢٠٨.

(٥) الأعراف: ٢٦.

إذ إنَّ المعلوم أن الله تعالى لم يترل من السماءِ ملابس تلبس وإنَّما تأويله، والله أعلم أنَّه أنزل المطر فنبت منه النبات، ثم رعته البهائم، فصار صوفاً وشعراً ووبراً على أبدانها، ونبت عنه القطن والكتان، فاتخذت من ذلك أصناف الملابس، فسمى المطر لباساً، إذ كان سبباً لذلك على مذاهب العرب في تسمية الشيء باسم الشيء إذا كان منه بسبب[1].

المثال الثالث:

عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «يترل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: من يدعوني فاستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له»[2].

فقد اختلف العلماء في المراد من كلمة «يترل»، ولهذا الحد تأويلان صحيحان لا يقتضيان شيئاً من التشبيه.

أحدهما: أشار إليه مالك بن أنس ﷺ عندما سئل عن الحديث فقال: يترل أمره في كل سحر، فأما هو ﷻ فدائم لا يزول. ومعنى الحديث: يأمر بالترول إلى السماء الدنيا فينادي بأمره[3] .

والعرب تنسب الفعل إلى من أمر به، كما نسبه إلى من فعله وباشره بنفسه، فيقولون: كتب الأمير كتاباً، وقطع الأمير يد اللص، مع إنَّه لم يباشر ذلك بنفسه، وإنَّما أمر به، ومن أجل ذلك احتيج إلى التوكيد في الكلام، فقيل: جاء زيد نفسه ورأيت عمراً ذاته.

---

(١) التنبيه، ص٥٩، وينظر: مجاز القران: ١٧٨/١.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي: رقم الحديث: ٤٨٣٧، ٢/٣.

(٣) ينظر: تنوير الحوالك شرح موطأ الامام: ٢١٧/٢.

قالوا: وهذا تأويل صحيح جار على فصيح كلام العرب في محاوراتها والمتعارف عليه من أساليبها، ومما يقويه أن بعض أهل الحديث رواه (يُترل) بضم الياء.

الثاني: أنَّ العرب تستعمل الترول على وجهين، أولهما حقيقة، والآخر مجاز.

فأما الحقيقة، فانحدار الشيء من علو إلى سفل، كقوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾[1].

وأما المجاز، فإنَّ العرب تستعمل الترول بمعنى الإقبال على الشيء بعد الإعراض، والمقاربة بعد المباعدة، يقال: نزل البائع في سلعته إذا قارب المشتري بعد مباعدته، وأمكنه منها بعد منعه، ويقال نزل فلان عن أهله، أي: تركها وأقبل على غيرها، فيكون معنى الحديث على هذا: إنَّ العبد في هذا الوقت أقرب إلى رحمة الله منه في غيره من الأوقات وأنَّ الباري تعالى يقبل على عباده التحنن والتعطف. في هذا الوقت بما يلقيه في قلوبهم من التنبيه والتذكر وحثهم على الطاعة والجد في العمل[2].

○ أمثلة المجاز العارض من طريق التركيب:

المثال الأول:

عن ابن عمر (رضي الله عنهما) أنَّ النبي ﷺ قال يوم الأحزاب: «لا يصلِيَنَّ أحد العصر إلا في بني قريظة» فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال

---

(١) النور: ٤٣.

(٢) التنبيه: ص٥٩.

بعضهم: لا نصلي العصر حتى نأتيها. وقال بعضهم: نصلي، ولم يرد منا ذلك. فذكر ذلك للنبي ﷺ فلم يعنف واحداً منهم[1].

فكلام النبي ﷺ سمعه العرب الفصحاء منه واختلفوا في فهمه:

أ – صلى بعضهم في الطريق على الوقت المحدد سابقاً، وقالوا: لم يرد الرسول ﷺ أن تدعوا الصلاة، أي: إنَّما أراد التعجيل بهذا الكلام، لا تغيير وقت الصلاة. وبمعنى آخر: أن النص ليس على ظاهره وحقيقة ألفاظه. بل هو مجاز يراد منه السرعة.

ب– وأخّرها بعضٌ آخر إلى أن وصلوا، فصلّوها بعد الوقت المحدد المتعارف عليه سابقاً. تمسكاً بظاهر اللفظ في النص الجديد.

ولم يعنف النبي ﷺ أحداً بعد ذلك، ولم يبين أيِّ الفريقين كان مصيباً، ولم يأمر أحداً بقضاء الصلاة، مع إنَّ الذين صلوا في الطريق قبل الوصول كانت صلاتهم قبل وقتها الذي تحولت إليه في ذلك اليوم بحسب ظاهر النص الجديد[2].

○ أمثلة تطبيقية على تعارض الحقيقة مع المجاز:

المثال الأول: حلف لا يأكل من هذه الحنطة، ولا نية له:

أ – فعند أبي حنيفة ينصرف إلى عينها، لأنَّها تغلى وتقلى وتؤكل قضماً، فلا يحنث بغير أكل عينها، حتى لو أكل الخبز الحاصل منها لا يحنث، لأنَّ أكل عين الحنطة حقيقة في الكلام، وهي غير مهجورة شرعاً ولا عادة.

---

(١) دروس عمدة الفقه: ١/١١.

(٢) مجموع الفتاوى: ١٩/١٢٢.

ب- وعند صاحبيه ينصرف إلى ما تتضمنه الحنطة بطريق عموم المجاز، فيحنث بأكلها وأكل الخبز الحاصل منها، لأنَّ المجاز متعارف عليه، فهو الغالب في التعامل. وكذا لو حلف لا يشرب من هذا النهر.

فعنده ينصرف إلى الشرب منه كرعاً، لأنَّ هذه الحقيقة مستعملة، فإنَّ أهل البوادي والقرى يشربون كذلك.

وعندهما إلى المجاز المتعارف عليه، وهو شرب مائه بأية طريقة كانت، فإنَّه يقال: بنو فلان يشربون من الوادي، ويراد شرب الماء على الإطلاق، فيحمل عليه لدلالة العرف، لكنه متناول للحقيقة بعمومه.

فالحقيقة المستعملة أولى من المجاز المتعارف عليه عنده عملاً بالأصل، وعندهما بالعكس: أي: المجاز المتعارف عليه أولى من الحقيقة المستعملة، للتبادر إلى الفهم[1].

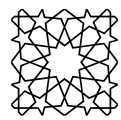

(١) أصول الشاسي، ص٤٩-٥٤.

الفصل الرابع

علم البديع عند الأصوليين

علم البديع، علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة، أي الخلو عن التعقيد المعنوي[1].

إنَّ مرتبة هذا العلم مرتبة علمي المعاني والبيان، حتى إن بعضهم لم يجعله علماً على حده وجعله ذيلاً لهما، لكن تأخر مرتبته لا يمنع كونه علماً مستقلاً ولو اعتبر ذلك لما كان كثيراً من العلوم علماً على حده.

أما موضوع هذا العلم، فهو اللفظ العربي من حيث التحسين والتزيين العرضيين بعد تكميل دائرتي الفصاحة والبلاغة[2].

أما منفعته، فإظهار رونق الكلام حتى يلج الأذن ويتعلق بالقلب، وإنَّما دونوا هذا العلم؛ لأنَّه الأصل، وإن كان الحسن الذاتي، وكان المعاني والبيان معاً يكفي في تحصيله لكنهم اعتنوا بشأن الحسن العرضي أيضاً؛ لأنَّ الحسناء إذا عرضت عن المزينات ربما يذهل بعض القاصرين عن تتبع محاسنها فيفوت التمتع بها، ثم إنَّ وجوه التحسين الزائدة إما راجعة إلى تحسين المعنى أصالة، وإن كان لا يخلوا عن تحسين اللفظ تبعاً، وإما راجعة إلى تحسين اللفظ كذلك

---

(١) ينظر: مختصر المعاني: ٢٦٥ والابهاج: ٢٤٢/١ والتعاريف: ٥٢٤/١.

(٢) أبجد العلوم: ١٢٥/٢.

فالأولى تسمى معنوية والثانية لفظية، وهذا الفن ذكره أهل البيان في أواخر علم البيان إلا أنَّ المتأخرين زادوا عليها شيئاً كثيراً ونظموا فيه قصائد وألفوا كتباً[1].

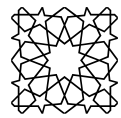

(١) الاشباه والنظائر: ٣٧٢/٢ وكشف الظنون: ٢٣٢/١.

المبحث الأول

في المحسنات المعنوية

أولاً: المطابقة:

ويسمى التطبيق والطباق والتكافؤ والتضاد وهي تسميات اهل الاصول كذلك.

وهو في (اللغة): من طابق البعير في سيره إذا وضع رجله موضع يده [1].

وفي (الاصطلاح): هو أن يجمع في الكلام بين متضادين مع مراعاة التقابل بحيث لا يضم الاسم إلى الفعل ولا الفعل إلى الاسم، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ﴾[2][3].

وهو قريب جداً من تعريف البلاغيين له، إذا يعرفون الطباق بأنَّه «الجمع بين الشيء وضده في الكلام، بحيث يضع المتكلم أحد المعنيين المتضادين من الآخر وضعاً متلائماً، منتجاً بينه دلالة متقابلة ذات طبيعة جدلية»[4].

والطباق في القرآن كثير.. منه قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ﴾[5]، فجاء الطباق بين (الظاهر والباطن) فالقيمة الدلالية التي يفيدها اجتماع الاسمين معاً. ذلك «لأنَّ مجموع الاسمين يدلاّن على الإحاطة والسعة،

---

(١) ينظر: لسان العرب مادة (طبق).

(٢) النجم: ٤٣.

(٣) مختصر المعاني: ٢٦٦ والفوائد المشوق، ص١٦٤، ١٦٥.

(٤) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب: ٣٦٨/١ والبديع في علم البديع، ص٩١.

(٥) الحديد: ٣.

وأنه الظاهر فلا شيء فوقه، والباطن فلا شيء دونه»[1].

وفي السنّة قوله ﷺ في مدح الأنصار: «إنَّكم لتقلون عند الطمع وتكثرون عند الجزع»[2].

ومن الطباق البديع قول الشاعر:

إنَّ هذا الربيعَ شيءٌ عجيـــبٌ تضحكُ الأرضُ من بُكاءِ السماءِ

○ أقسام الطباق:

ينقسم الطباق عند الأصوليين إلى قسمين هما:

أ – الطباق اللفظي:

أما اللفظي فهو على قسمين:

الأول: ما قدمناه.

الثاني: أن يجمع بين شيئين موافقين وبين ضديهما ثم إذا اشترطهما بشرط وجب أن يشترط ضديهما بضد ذلك الشرط كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ﴾[3].

فكما جعل التيسير مشترطاً بالإعطاء والتقى والتصديق جعل ضده، وهو العسر مشترطاً بأضداد تلك الأمور وهي المنع وعدم الاتقاء والاستفتاء والتكذيب[4].

---

(١) أحكام الفصول: ١٨٨ وتيسير التحرير: ٤٠٤/٣ وبيان تلبيس الجهمية: ٢٢١/٢.

(٢) شرح صحيح البخاري: ٢٥٤/٩.

(٣) الليل: ٥-٦.

(٤) ينظر: مختصر المعاني: ٢٦٧ والفوائد المشوق، ص١٦٥.

ب- الطباق المعنوي:

وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة[1].

وهو على قسمين، الأول: أن يزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء.

والثاني في النفي كقول البحتري[2]:

يُقيَّضُ لي من حيثُ لا أعلم النـــوىَ

ويسري إليّ الشوقُ عن حيثُ أعلـــم

○ المقابلة:

المقابلة في (اللغة): مصدر من قابل الشيءُ الشيء يقابله مقابلة إذا واجهه وصار مماثلاً أمامه وهو من باب المفاعلة كالمضاربة والمقاتلة[3].

وفي (الاصطلاح): فقال جماعة من العلماء أن المقابلة هي ذكر الشيء مع ما يوازيه في بعض صفاته ويخالفه في بعضها، وقال بعضهم المقابلة أن تضع معاني تريد الموافقة بينها وبين غيرها أو مخالفة، فتأتي في الموافق بما وافق وفي المخالف بما خالف وتشترط شروطاً وتعدد أحوالاً في أحد المعنيين فيجب أن تأتي في الثاني بما يوافقه بمثل ما شرطتَ وعدَّدت وفيما يخالفه بأضداد ذلك[4].

وتعريف الأصوليين للمقابلة قريب من تعريف البلاغيين، فالمقابلة عندهم «هي أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر، ثم يؤتى بما يقابل ذلك على الترتيب»[5].

---

(١) حواشي الشرواني: ٢٤/١.

(٢) الفوائد المشوق، ص١٦٥، ومقدمة تفسير ابن النقيب: ٢١.

(٣) لسان العرب مادة (قابل) والفوائد المشوق، ص١٦٧.

(٤) ينظر: دقائق التفسير: ٤٤٢/٦ والفوائد: ١٦٦، ص١٦٦.

(٥) فواتح الرحموت: ٣٦٣/٢ وتلخيص المفتاح، ص١٧٧.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ۖ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ ۙ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[1]. فقابل بين: الأبكم العاجز، وبين الآمر بالعدل الذي هو على صراط مستقيم[2].

أما مقابلة ثلاث معان بثلاثة معان فتظهر في مقابلة ما وعد الله به المنافقين والكفار بما وعد به المؤمنين. قال تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ هِىَ حَسْبُهُمْ ۚ وَلَعَنَهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾[3]. وقال عن المؤمنين: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾[4].

ففي هاتين الآيتين ذكر ما وعد الله به المنافقين والكفار من: النار، ومن اللعنة، ومن العذاب المقيم. وبإزائه ما وعد المؤمنين من: الجنة، والرضوان، ومن الرحمة[5].

○ أقسام المقابلة:

وهي على ثلاثةِ أقسام:

---

(١) النحل: ٧٦.

(٢) ينظر: شرح الكوكب المنير: ١٠٨/٢ ومجموع الفتاوى: ٨٩/٣.

(٣) التوبة: ٦٨.

(٤) التوبة: ٧٢.

(٥) ينظر: شرح المنار: ٣٤٧/١ واقتضاء الصراط المستقيم: ٩٦/١، ٩٧.

مقابلة لفظية، وهي على قسمين وقد تقدم ذكرها، ومقابلة معنوية. وهي على قسمين أيضاً:

الأول: أن يقابل معنى بمعنى، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾[1]. فوجه المقابلة في هذه الآية أن (الجوع) هو خلوّ الباطن و(العري) خلوّ الظاهر و(الظمأ) احتراق الباطن و(الضحى) احتراق الظاهر. فقابل الخلو بالخلو والاحتراق بالاحتراق[2].

والثاني: أن يجيء في السلب، كقول الفرزدق[3]:

لعمري لئن قلّ الحصى في رحالكم
بني نهشَلٍ ما لؤمكم بقليلِ

والثالث: المقابلة الفاسدة وهو أن يقابل الشيء بما لا يوافقه ولا يخالفه، كقول الكميت[4]:

وقد رأينَ بها حُوراً منعَّمة بَيضاً تكامل فيها الدَّلُّ والشنَبُ

وفي حديث بعض المعاصرين عن السر في جمال الطباق والمقابلة ما يشير إلى أن الطباق يفيد غرضين اثنين، فهو «فضلاً من تثبيته المعنى في النفس، لأنَّ الضد أقرب حضورا بالبال إذ ذكر ضده، أنَّه يصف الشيء المتحدَّث عنه بإزاء الضدين المتقابلين»[5]. هذان الغرضان ذكر باحث آخر أنَّ البلاغيين أهملوا الثاني منها

---

(١) طه: ١١٨-١١٩.

(٢) الفوائد المشوق، ص١٦٧.

(٣) ديوانه: ١/١٥٥.

(٤) ديوانه: ١٠٧ والفوائد المشوق، ص١٦٧.

(٥) أسس النقد الأدبي عند العرب، ص٤٤٧، وينظر البحث البلاغي عند ابن تيمية، ص٢٥٩.

واكتفوا بالأول فعدّوه غرض التعبير بالطباق، فقد «حرص البلاغيون على إبراز التناقض في المعنى بين الكلمات المتطابقة والجمل المتقابلة، اعتماداً على إنَّ الأشياء تتمايز بالتضاد بينهما، لكنهم لم يربطوا هذا التناقض في الدلالة والحركة التي يموج بها التركيب أو النص نتيجة احتكاك المتناقضات.. فتكشف عن فنية الأسلوب وتجلّي مستويات المعنى بإبعاده المختلفة»[1].

وسواء صدق حدَسُ هذا الكاتب أم أجحف بحق البلاغيين، فإن الحريّ بالتدوين هنا أن بعض الأصوليون قد فطنوا إلى ما يسفر عنه احتكاك المتناقضات من توجيه الكلام نحو إصابة هدف المعنى بدقة بالغة.

أما عن الفرق بين المقابلة والطباق فمن وجهين:

الأول: أنَّ الطباق لا يكون إلا ضدين غالباً، مثل قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَحۡيَاكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡۗ**﴾[2]. وأشباه ذلك. والمقابلة تكون غالباً بالجمع من أربعة أضداد. ضدين في أصل الكلام، وضدين في عجزه، وتبلغ إلى الجمع من عشرة أضداد، خمسة في الصدر وخمسة في العجز.

الثاني: لا يكون الطباق إلا بالأضداد والمقابلة تكون بالأضداد وغيرها. وقد ورد في أشعار العرب والمتأخرين أبيات كثيرة يتضمن البيت منها مقابلتين وطباقين[3]. فمن ذلك قول الحارث بن حلزة:

بأنّا نــوردُ الرايــاتِ بيــضاً ونُصدِرُهنّ حُمراً قــد رَوينــا

---

(١) في البنية والدلالة، ص٣٧، وينظر البحث البلاغي عند ابن تيمية، ص٢٥٩.

(٢) الحج: ٦٦.

(٣) الفوائد المشوق، ص١٦٨ وديوانه: ٨٥.

ومن ذلك قول بعض المتأخرين[1]:

فأوْرَدها بيضاً ظماءً صدُورها وأصدَرَها بالرّي ألوانها حُمـــرُ

○ المشاكلة:

عرّف الخطيب التبريزي المشاكلة بأنَّها: أن يجمع الشاعر في البيت كلمتين متجاورتين أو غير متجاورتين، شكلهما واحد، ومعنياهُما مختلفان[2].

وهي أيضاً التعبير على المعنى بلفظ غيره لوقوع المعنى في صحبته تحقيقاً أو تقديراً[3].

وهي على ضربين:

أولهما: المشاكلة التي وقعت تحقيقاً، كقوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ ۖ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[4]. فبين أن الظالم يعتدى عليه، أي: يتجاوز الحد المطلق في حقه، وهو العقوبة. وهذا عدوان جائز، كما قال: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ﴾[5]. وقول بعضهم: إنَّ هذا ليس بعدوان في الحقيقة، وإنَّما سماه عدواناً على سبيل المقابلة، كما قالوا ذلك في قوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۖ﴾[6] لا يُحتاج إليه. فإنَّ العدوان المطلق هو مجاوزة الحد المطلق، وهذا لا يجوز في حقه إلا إذا

---

(١) ينظر: الكامل: ١/٩٥.

(٢) الكافي، ص١٩٩-٢٠٠.

(٣) البديع في علم البديع، ص٢٣٩.

(٤) البقرة: ١٩٣.

(٥) البقرة: ١٩٤.

(٦) الشورى: ٤٠.

اعتدى، فيتجاوز الحدّ في حقه بقدر تجاوزه.

والسيئة اسم لما يسوء الإنسان، فإنَّ المصائب والعقوبات تسمى سيئة في غير موضع كتاب الله[1].

ثانيهما: المشاكلة التي وقعت تقديراً، كقوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[2]. هنا مشاكلة تقديرية بين خيرية الله المطلقة، وإطلاق الخير على الشرك، وفي هذا الكلام ما يدل على استعمال الخير في غير معناه. حيث جُعِل الشرك خيراً. «فعند المقابلة يذكر فضل الخير المحض على الشر المحض، وإن كان الشر المحض لا خير فيه»[3].

○ التورية:

التورية في (اللغة): بمعنى الستر[4].

وفي (الاصطلاح): هي أن يذكر لفظاً يُفهم به المخاطب معنى وهو يريد غيره[5].

وقد عرَّفها بعض الأصوليين بأنَّها «إطلاق اللفظ الذي له معنى قريب ومعنى بعيد ويُراد البعيد مجازاً»[6].

وهذا التعريف للتورية قريب جداً من تعريف البلاغيين لها؛ إذ يعرفونها

---

(١) مجموع الفتاوى: ١٨٢/٢٨-١٨٣.
(٢) النمل: ٥٩.
(٣) منهاج السنة: ٥٠٤/٣.
(٤) ينظر: تاج العروس: ٣٨/٢ مادة (وري) والتعاريف: ٢١٤/١.
(٥) البديع: ٦٨ ومعجم المصطلحات البلاغية: ٢٥٧/١ ومدارج السالكين: ١٧٩/٣.
(٦) حاشية العدوي: ٥٦٨/٢ وتقريرات الشربيني ٣٨٤/١.

بأنَّها «أن يُطلق لفظ له معنيان: قريبٌ وبعيدٌ، ويُراد البعيدُ»[1].

من ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[2]. لفظ الجلالة الأولى مضاف إليه والثاني مبتدأ. وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[3] وقوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[4].

○ خامساً: الرجوع والاستدراك:

الرجوع هو أن تذكر شيئاً وترجع عنه[5]. كقول زهير:

قفْ بالديار التي لم يعفها القِدمُ بلى وغيرها الأرواحُ والدَيَمُ[6]

فقد دلَّ صدرُ البيت على إن تطاولَ الزمان، وتقادُم العهد، لم يَعفُ الديارَ. ثم عاد الشاعرُ في عجز البيت إلى هذا المعنى ناقضاً إياه قائلاً: إنَّ الديارَ قد غيرتها الرياح والأمطار، وقد جاء هذا النقض لنكتة، وهي إظهارُ الكآبة والحزن والحيرة والدهشة.

والاستدراك: وهو أن يبتدئ كلامه بما يوهم السامع أنه هجر ثم يستدرك ويأخذ في المدح[7].

---

(١) تلخيص المفتاح، ص١٨٠.

(٢) الأنعام: ١٢٤.

(٣) الروم: ٧.

(٤) التوبة: ١٠٨.

(٥) البديع على البديع: ٢٧٨ والفوائد المشوق، ص١٨٨.

(٦) ديوانه/ص١٤٥.

(٧) مختصر المعاني: ٢٧٨ والفوائد المشوق، ص١٨٨ وتوظيف الشواهد الشعرية عند الأصوليين: ١٥٩.

وهو في القرآن الكريم كثير كقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحۡسِنٞ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَوَلَمۡ تُؤۡمِنۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِيۖ﴾[3].. وفي القرآن كثير.

○ سادساً: الاستخدام:

وهو أن تكون الكلمة لها معنيان فيحتاج إليهما فيذكرها وحدها فيستخدم المعنيين[4].

وعند البلاغيين بأنَّها «إيراد اللفظ بمعنيين، أحدُهُما، ثم يُراد بضميره: الآخر»[5].

كما قال تعالى: ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾[6]. والصلاة هاهنا يحتمل أن تكون فعل الصلاة أو موضع الصلاة فاستخدم الصلاة بلفظ واحد؛ لأنَّه قال سبحانه: ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾[7]. فدلَّ على إنَّه أراد موضع الصلاة. وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ﴾[8] فدلَّ على إنَّه أراد فعل الصلاة.

---

(١) البقرة: ٨١.

(٢) البقرة: ١١٢.

(٣) البقرة: ٢٦٠.

(٤) الفوائد المشوق، ص٢٣٨.

(٥) تلخيص المفتاح، ص١٨١.

(٦) النساء: ٤٣.

(٧) النساء: ٤٣.

(٨) النساء: ٤٣.

ومنه قول شاعر:

إذا نزلَ السماءُ بــأرْضِ قــوْمٍ رَعينــاهُ وإنْ كــانوا غِــضابا

(والسماء) يحتمل معنيين المطر والنبات فاستخدم المعنيين بقوله (إذا نزل) يعني المطر (وعيناه) يعني النبات[1].

○ سابعاً: التجريد:

هو أن ينتزع من أمر موصوف بصفة أمر آخر مثلها فيها للمبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الأمر المنتزع عنه[2]. كقوله تعالى: ﴿ **لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ** ﴾[3]، أي: أنَّ الرسول ﷺ في نفسه أسوة لا أن في ذلك شيئاً آخر[4].

وهو على قسمين:

الأول: خطاب الغير والمراد به المتكلم وهو أولى باسم التجريد وفائدته مع التوسع في الكلام أن يثبت الإنسان لنفسه ما لا يليق التصريح بثبوته له، وذلك قد يكون فضيلة كقول شاعر:

إلامَ يراكَ المجدُ في زيّ شــاعرٍ وقد نحِلَتْ شوقاً فرُوعُ المنــابرِ

وأنتَ نصبتَ الشعْرَ علماً وحكمةً ببعضهما يَنقادُ صَعبُ المفــاخرِ

أما وأبيك الخيرُ إنــك فــارسُ المقالِ ومحي الدَّارِساتِ الغوائرِ

وإنكَ أتعبتَ المسامعَ والنُّهــي بقولكَ عما في بُطونِ الــدَّفاترِ

---

(١) الفوائد المشوق، ٢٣٨ والابهاج: ٢/٢٣٢.

(٢) التعاريف: ١/١٦٠.

(٣) الأحزاب: ٢١.

(٤) المغرب في ترتيب المعرب: ١/١٣٢.

وقد تكون لنقيصة ولكن يؤثر إبداؤه إما لتشك كقول النابغة [1]:

حننتَ إلى رَيَّا ونفسُكَ باعدَتْ ... مَن ارَكِ من ريَّا وشِعْباً كما معا
فما حسنٌ أن تأتيَ الأمر طائعاً ... وتجزعَ إن دَاعي الصبابةِ أسمعا
وأذكرُ أيامَ الحمى ثم أنثني ... على كبدي من خَشيةٍ أن تَقطَّعا
بنفسيَ تلك الأرض ما أطيبَ الرُّبا ... وما أحسنَ المصطافَ والمتربعا

أو لا يكون لغير التشكي وذلك كالاعتذار، كما قال المتنبي [2]:

لا خيلَ عندك تهديها ولا مالُ ... فليُسْعِدِ النطقُ إنْ لم تسعد الحالُ
واجز الأمير الذي نعمَاه بادية ... بغير قولٍ ونعمى القومِ أقوالُ

الثاني: خطاب المتكلم لنفسه مخيلاً لها أن معه غيره كما قيل:

أقولُ للنفس تأســـاءً وتعزيـــةً ... إحدَى يَدَيَّ أصابتني و لم ترِدِ[3]

○ ثامناً: المبالغة:

وتسمى الإفراط والغلوِّ والإيغال.

والمبالغة هي الزيادة على التمام وسميت مبالغة لبلوغها إلى زيادة على المعنى لو أزيلت تلك الزيادة وأسقطت كان المعنى تاماً دونها لكن الغرض بها تأكيد ذلك المعنى في النفس وتقريره[4]. ومنه قوله تعالى: ﴿ **إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠** ﴾[5]،

---

(١) ديوانه: ١٠٥/١ وتوظيف الشواهد الشعرية عند الأصوليين: ٢٣٨.

(٢) ديوانه: ٣٦٦/٢ وينظر: ايضاح المحصول: ٢٥٧.

(٣) الفوائد المشوق، ص١٨٧.

(٤) ارشاد الفحول: ٤٨١/٢ والفوائد المشوق، ص٢١٦.

(٥) الأحزاب: ١٠.

وقوله تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا﴾[1]. ومنه في القرآن العظيم كثير.

ومنه في الكلام الفصيح، فقد رُوي عن العرب أنهم قالوا فلان يهُدّ الجبال ويصرع الطير ويفزّع الجن ويزوي الماء...[2].

وفي الشعر كقول شاعر:

أضاءَتْ لهم أحسابُهُمْ ووُجوهُهُمْ
دُجَى الليلِ حتى نظّمَ الجَزّع ثاقِبه

وقول الآخر:

لو كان يَقعُدُ فوقَ النجمِ من كرَمٍ
قوْمٌ لقيلَ اقعُدُوا يا آلَ عباسِ[3]

○ تاسعاً: المذهب الكلامي:

وهو أن يذكر المتكلم معنى يستدل عليه بضرب من المعقول[4]. ويُعدّ المذهب الكلامي أسلوباً يلجأ إليه المتكلم البليغ ليبرهن على صحة دعواه وصواب وجهته، وعلى هذا جاء تعريف البلاغيين للمذهب الكلامي بأنَّه «إتيان البليغ على صحة دعواه وإبطال دعوى خصمه بحجة عقلية تصحّ نسبتها إلى علم الكلام»[5]. وبعض الأصوليين يسموه الاحتجاج النظري[6].

---

(١) مريم: ٩٠.

(٢) ينظر: ميزان الأصول: ١/٩٩-١٠٠.

(٣) ينظر: مبادئ الوصول الى علم الاصول: ١٢٧.

(٤) المحصول: ٢/٣٨٤ وقواعد الفقه: ٢٠٢ والفوائد المشوق، ص١٥٥.

(٥) علوم البلاغة، ص٢٣٩.

(٦) الابهاج: ١/١٤٧ والفوائد المشوق، ص١٥٥، ومقدمة تفسير ابن النقيب، ص٣١٥.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ ٧٨ قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖۖ﴾[1]. يحاول الأصوليون تحليل الآية على وفق الأسلوب الكلامي الذي يبدأ بمقدمة كبرى جلية، ثم يعقبها بأخرى صغرى، ففي الآية استفهام إنكار متضمن للنفي، أي: لا أحد يحيي العظام وهي رميم، فإنَّ كونها رميماً يمنع عنده إحياءها لمصيرها إلى حال اليبس والبرودة المنافية للحياة التي مبناها على الحرارة والرطوبة، ولتفرق أجزائها واختلاطها بغيرها، ونحو ذلك من الشبهات. والتقدير: هذه العظام رميم، ولا أحد يحيي العظام وهي رميم، فلا أحد يحييها. ولكن هذه السالبة كاذبة، ومضمونها امتناع الإحياء، فبين سبحانه إمكانه من وجوه ببيان إمكان ما هو أبعد من ذلك وقدرته عليه.. وقد أنشأها من التراب[2]. وقوله ﷻ: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[3]. ما أحسن هذا البرهان!. فلو قيل بعده: وما فسدتا فليس فيهما آلهة إلا الله- لكان هذا من الكلام الغثّ الذي لا يناسب بلاغة التنزيل، وإنَّما ذلك من تأليف المعاني في العقل مثل تأليف الأسماء من الحروف في الهجاء والخط، إذا علمنا الصبيّ الخط نقول: (باء) (سين) (ميم) صارت (بسم). فإذا عقل لم يصلح له بعد ذلك أن يقرأ تهجداً فيذهب ببهجة الكلام، بل قد صار التأليف مستقراً. وكذلك النحوي إذا عرف أن «محمد رسول الله» مبتدأ وخبر لم يُلف كلما رفع مثل ذلك أن يقول: لأنَّه مبتدأ وخبر. فتأليف الأسماء والحروف لفظاً ومعنى، وتأليف الكلم من الأسماء، وتأليف الأمثال من الكلم جنس واحد[4].

---

(١) يس: ٧٨.

(٢) درء تعارض العقل مع النقل: ٣٣/١، ومجموع الفتاوى: ٢٩٩/٣-٣٠٠.

(٣) الأنبياء: ٢٢.

(٤) مجموع الفتاوى: ٦١/١٤ والبحث البلاغي في تفسير مواهب الرحمن، للمدرس: ٤٧.

○ عاشراً: الاستطراد:

وهو التعريض بعيب إنسان بذكر عيب غيره لمتعلق أو نفي عيب عن نفسه بذكر عيب غيره[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَعْرَضُواْ فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ ﴾[4]. ومنه في القرآن العظيم كثير.

ومنه في الشعر قول الشاعر:

ولا عَيبَ فينا غيرُ عِرقِ لمعشرٍ كرامٍ وإنا لا نخطّ على الرّمل

يريد أنا لسنا مجوسٍ فإنَّ المجوس كانت تزعمُ أن الرجلَ منهم إذا تزوج أخته أو ابنته فجاءت بولدٍ أن ذلك الولد إذا خط بيده على داء النملة أبرأه[5].

والاستطراد من الأساليب اللطيفة في القرآن وهو نوعان:

أحدهما: أن يستطرد من الشيء إلى لازمه، مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴿٤٩﴾ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴿٥٠﴾ قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ﴿٥١﴾ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴾[6]، فهذا

---

(١) التلخيص: ٢٨٢ ومختصر التلخيص: ٢٨٧ والفوائد المشوق، ص١٥٤، وينظر مقدمة تفسير ابن النقيب: ٣١١.

(٢) إبراهيم: ٤٥.

(٣) فصلت: ١٣.

(٤) ثمود: ٩٥.

(٥) المطول: ٦٧٨ والفوائد المشوق، ص١٥٤.

(٦) طه: ٤٩-٥٢.

جواب موسى ثم استطرد سبحانه منه إلى قوله: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ ﴿٥٣﴾ كُلُوا۟ وَٱرْعَوْا۟ أَنْعَٰمَكُمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلنُّهَىٰ ﴿٥٤﴾ مِنْهَا خَلَقْنَٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾[1]، ثم عاد إلى الكلام الذي استطرد منه.

ثانيهما: أن يستطرد من الشخص إلى النوع، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾[2] إلى آخره، فالأول آدم والثاني بنوه[3].

○ حادي عشر: براعة الاستهلال:

وهو أن يذكر الإنسان في أول خطبته أو قصيدته أو رسالته كلاماً دالاً على الغرض الذي يقصده ليكون ابتداء كلامه دالاً على انتهائه[4]. ومنه قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴿٢﴾ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾[5].

وقوله تعالى: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[6].

ومن شروطه:

---

(١) طه: ٥٣-٥٥.

(٢) المؤمنون: ١٢-١٤.

(٣) التبيان في أقسام القرآن: ١٦٣/١ وأصول الشاسي: ٤٦٨/٢.

(٤) البديع في علم البديع: ٢٣٩ والفوائد المشوق، ص١٥٧.

(٥) الروم: ١-٢-٣.

(٦) التوبة: ١.

١- أن لا يبتدئ بشيء يُتطير منه. كقول الأخطل[١]:

إذا متَّ مات الجودُ وانقطعَ النّدى ولم يبقَ إلاّ من قليلٍ مُصَرّدِ

٢- أن يجتنب التشبيه بالاسم المستكره. كقول جرير:

وتقولُ بَوْزَعُ قد دَنيتُ لغيرنا هَلاّ هَويتِ لِغيرنا يا بوزَعُ[٢]

بل يبتدئُ بالمديح، مثل قول أبزون العُماني:

على منبر العلياءِ جدك يخطبُ وللبلدة العذراءِ سيفُكَ يَخطُبُ[٣]

ومنه في التهاني، قول المتنبي[٤]:

المجدُ عوفي إذْ عوفيتَ والكرمُ وزال عنكَ إلى أعدائك الألمُ

وفي المراثي، قول أوس:

أيتها النفسُ اجْملـي جزعـاً إنّ الذي تحذرين قـد وقعـا

○ ثاني عشر: التناسب:

وهو ترتيب المعاني المتآخية التي تتلاءم ولا تتنافر، ويسمى التشابه أيضاً.. وقيل التشابه أن تكون الألفاظ غير متباينة ولكن متقاربة في الجزالة والمتانة والدقة والسلاسة[٥]، ويدرس هذا المبحث التنسيق بين مكونات النص الأدبي، سواء تناسق المفردات أو تناسق المعاني التي تختزنها الجملة الأدبيّة.

والمناسبة على قسمين، معنويَّة، ولفظيَّة.

---

(١) ديوانه: ٢/٢١٧.

(٢) ديوانه: ١/٢٥٥.

(٣) الفوائد المشوق: ١٥٧.

(٤) المصدر السابق: ١٥٨ وديوانه: ٢/٣٦٨.

(٥) الأحكام: ١/١٠٤ والمزهر: ١/٤٧.

فالمعنويَّة، أن يبتدئ المتكلم بمعنى ثم يتمم كلامه بما يناسبه في المعنى دون اللفظ. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٦٧﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾[1]. فختم القصة باسمين من أسمائه تقتضيها تلك الصفة، وهو (العزيز الرحيم). فانتقم من أعدائه بعزته، وأنجى رسله وأتباعهم برحمته[2]. لقد جاء اصطفاء وصفي (العزيز الرحيم) لتناسبهما مع مآل القصة القرآنية في تلك السورة، ذلك أن القصة آلت إلى انتقام الله من أعداء الدين بعزته وسلطانه، وإنجاء رسله وأتباعه ببرِّه ورحمته، فكان أن ناسب ذلك ذكر وصف يدل على العزة، وآخر يشير إلى الرحمة، وقوله تعالى: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا ۚ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ۚ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾[3]. أخبر سبحانه في فاصلة الآية بأنَّه قويّ عزيز ليدل على إنَّ تلك الريح التي أصابت المشركين ليست اتفاقاً، وليست من أنواع السحر بل هي من إرساله على أعدائه كعادته وسنته في أمثاله من نصره لعباده المؤمنين، مرة بالقتال كيوم بدر، ومرة بالريح كيوم الأحزاب، ومرة بالرعب كبني النضير، وأنَّ النصر من عند الله لا من عند غيره، ولهذا لم ينصرهم حين خالفوا نبيهم يوم أحد وحين أعجبتهم كثرتهم يوم حُنين، وبعد ذلك كانت العاقبة لهم. وقد صرح ﷻ في قوله: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ ۗ﴾[5].

---

(١) الشعراء: ٦٧-٦٨.

(٢) مجموع الفتاوى: ٩٨/١٩.

(٣) الأحزاب: ٣٥.

(٤) الأنفال: ١٠.

(٥) آل عمران: ١٦٠.

ولو اقتصر على الآية ولم يذكر فيها -والله قوي عزيز- لخفي هذا المعنى وغمض والتبس الأمر فيه وأشكل[1].

وأما المناسبة اللفظية، فهي على قسمين، **تامة وغير تامة** فالتامة أن تكون الكلمات مع الأبرار مقفّاة. والأخرى ليست بمقفاة فالتقفية غير لازمة للمناسبة. فمن المناسبة التي ليست بمقفاة قوله تعالى: ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ۝١ بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ فَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَيۡءٌ عَجِيبٌ﴾[2]. وما سوى هذه التامة كقوله تعالى: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ۝٢ وَإِنَّ لَكَ لَأَجۡرًا غَيۡرَ مَمۡنُونٖ﴾[3][4].

○ ثالث عشر: التقسيم:

وهو آلة الحصر ومظنة الإحاطة بالشيء[5].

أو: هو أن يقسم المعنى بأقسام تستكمله وتستغرقه، فلا تنقص عنه ولا تزيد عليه، ويسميه بعضهم صحة الأقسام[6].

ولذا فإنَّ ما يهتم به الأصوليون في أسلوب التقسيم هو قدرة هذا الأسلوب على حصر جميع مفردات الشيء واستيفاء أقسامه. وإنَّهم أرادوا بالتقسيم ما يقتضيه المعنى مما يمكن وجوده وهو أن يأتي المؤلف إلى جميع أقسام الكلم المحتملة فيستوفيها غير تارك منها قسماً واحداً. فمن ذلك قوله

---

(١) الفوائد المشوق، ص١٠٣-١٠٤.

(٢) ق: ١-٢.

(٣) القلم: ١-٢.

(٤) مختصر المعاني: ٢٩١ والاطول: ٤٦١ والفوائد المشوق، ص١٠٤.

(٥) الفوائد المشوق، ص١٠٦، وإجابة السائل شرح بغية الامل: ١٩٤/١.

(٦) حلية المحاضرة: ١٤٧/١ واثر اللغة في اصول المجتهدين: ٢٦١.

تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ ﴾[1]. فإنَّه لا يخلو العالم جميعه من هذا التقسيم إما عاصٍ ظالم لنفسه وإما مطيع مبادر إلى الخيرات وإما مقتصد بينهما وهذا من أصح التقسيمات وأكملها، وقوله تعالى: ﴿ وَكُنتُمۡ أَزۡوَٰجٗا ثَلَٰثَةٗ ۝٧ فَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ ۝٨ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَشۡـَٔمَةِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَشۡـَٔمَةِ ۝٩ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴾[2] الآية. إنَّ هذه الآية مماثلة في المعنى لما سبق ذكره -وأصحاب المشأمة- هم الظالمون لأنفسهم- وأصحاب الميمنة- هم المقتصدون- والسابقون- هم السابقون بالخيرات[3].

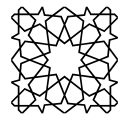

(١) فاطر: ٣٢.

(٢) الواقعة: ٧-١٠ ينظر: دلالات النصوص: ٣١١.

(٣) الفوائد المشوق، ص١٠٧.

المبحث الثاني

المحسنات اللفظية

○ أولاً: الجناس:

هو أن لا تختلف الكلمتان إلا في حرف متقارب كالزاري والساري[1].

وهو على نوعين:

أ - **تجنيس حقيقي**: وهو أن تأتي بكلمتين كل واحدة منهما موافقة للأخرى في الحروف مغايرة لها في المعنى، ولم يرد ذلك في الكتاب العزيز إلا في آية واحدة وهي قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾[2].

ب- **مشبه بالتجنيس**: وهو على ضروب:

الأول: التجنيس المماثل وهو أن يكون من اسمين أو فعلين مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿ٱلْخَبِيثَٰتُ لِلْخَبِيثِينَ وَٱلْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَٰتِ ۖ وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِ ۚ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[5].

---

(١) التعاريف: ١٦٢/١.

(٢) الروم: ٥٥، وينظر: فواتح الرحموت: ٤٣٧/٢.

(٣) يوسف: ٨٤.

(٤) النور: ٢٦.

(٥) المؤمنون: ٣٣ وينظر: التنبيه: ١٩٩.

الثاني: التجنيس المغاير وهو أن يكون من اسم وفعل. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿أَزِفَتِ ٱلْآزِفَةُ﴾[2].

الثالث: تجنيس التصحيف وهو أن يكون اللفظ فرقاً بين الكلمتين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ﴿١٥﴾ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾[4].

الخامس: تجنيس التشكيل وهو أن يكون الشكل فرقاً بين الكلمتين ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِم مُّنذِرِينَ ﴿٧٢﴾ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾[5].

السادس: تجنيس العكس وهو أن تكون حروف الكلمتين غير مرتبة. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي﴾[6].

السابع: تجنيس التركيب وهو أن يجمع بين اسمين أو اسم وفعل ثم يجعلهما كالكلمة الواحدة مثال الاسم مع الاسم -بعل بك- معدي كرب ومثال الفعل مع الاسم حضرموت. وقد جاء في القرآن العظيم:

---

(١) النمل: ٤٤.

(٢) النجم: ٥٧ وينظر: اصول الشاسي: ٣٣٧.

(٣) الأنعام: ٢٦.

(٤) التكوير: ١٥ وينظر: البديع في علم البديع: ٢٨١.

(٥) الصافات: ٧٢-٧٣ وينظر: الفوائد: ٢٦٦.

(٦) طه: ٩٤. ينظر: مختصر المعاني: ٢٩٨.

﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۝٦ إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ﴾[1].

الثامن: تجنيس التصريف وهو أن تنفرد إحدى الكلمتين عن الأخرى بحرف، مثل قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ ﴾[2]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾[3].

التاسع: تجنيس الترجيح وهو أن ترجع الكلمة بذاتها، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾[5][6].

○ ثانياً: رد العجز على الصدر:

هو لون من ألوان المماثلة اللفظية قوامه أن يرد التكلم إعجاز الكلام على صدوره، فيدل بعضه على بعض[7]، ويسمى التصدير[8].

وهو من فنون التلعب باللسان، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَىٰ ٱللَّهِ ۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْ ۗ﴾[9].

---

(١) الفجر: ٦-٧.

(٢) غافر: ٧٥.

(٣) الأنعام: ٢٦. ينظر: المطول: ٦٧٧.

(٤) الحديد: ٢٥.

(٥) القصص: ٤٥.

(٦) الفوائد المشوق، ص٢٦٧ والاطول: ٣٩٨/٢.

(٧) الاشباه والنظائر: ١٢٤/١ والبديع في علم البديع، ص١٤٥.

(٨) ينظر: الفوائد المشوق، ص٢٦٤، وحلية المحاضرة: ١٦٢/١.

(٩) الأنعام: ١٣٦.

ومنه قول الشاعر:

تسيرُ النجومُ الدائراتُ بحكمه وذاك إذا عُدَّتْ عُلاهُ يَسيرُ

وقول الآخر:

لقد حاز أنواع الفضائِل كلها وأمسى قصيداً في فنون الفضائل

○ ثالثاً: السجع:

وهو أن يتوخى المتكلم تسجيع جمل كلامه[1]. وقد اختلف علماء الأصول في جواز استعماله وحظره، فمنهم من قال باستحسان السجع وفضله على الاسترسال في الكلام ورجحه، ومنهم من كره السجع وأقبحه واحتج على ذلك بأمرين:

أحدهما: اشتماله على الكلفة.

الثاني: قوله ﷺ: «أسجعاً كسجع الجاهلية»[2] وكلا الحجتين فاسدٌ.

أما الأولى فلأنه لم يخل شيءٌ من الكلام من تكلف ما. وأما الثانية فلأن الإنكار إنَّما كان لسجع مخصوص، وهو ما قصد به إبطال حق أو تحقيق باطل ولو كان السجع قبيحاً لاستحال وروده في القرآن الكريم.. والتسجيع وعدمه أسلوبان جرت عليهما ألسنة فصحاء العرب وخطبائهم يأتون بذلك بغير تكلف ولا تعسف، إذ «ليست الفصاحة التشدق في الكلام، والتقصير في الكلام، ولا كان في خطبة علي ولا سائر خطباء العرب من الصحابة وغيرهم تكلف الأسجاع»[3]. وورد في القرآن العظيم آياتٌ كثيرة خالية من السجع

---

(١) البرهان في إعجاز القرآن، ص١٥٤.

(٢) السنن الكبرى: رقم الحديث ١٦٨٢٥، ١٠٩/٨.

(٣) منهاج السنة: ٥٣/٨.

وآيات كثيرة مشحونة بالسجع حتى أنَّ بعض السور شملها السجع من أولها إلى آخرها مثل سورة الضحى والكوثر[1].

وقد اختلف العلماء في تقسيم التسجيع، فقال قوم، هو على ثلاثة أقسام. (المتوازي- والمتطرف- والمستحسن).

أما المتوازي، فهو رعاية الكلمتين الأخيرتين في الوزن والرويّ، وذكر الرويّ في النثر توسعه في الكلام وإلا فالروي مخصوص بالشعر. مثاله قوله تعالى: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ﴾[2].

وأما المتطرف، فهو أن تتفق الكلمتان الأخيرتان في الحرف الأخير دون الوزن، مثاله في الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾[3].

وأما المستحسن، فمثاله قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ ﴿١١٧﴾ وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[4].

وقال قوم هو على ثلاثة أقسام، «قصير موجز- ومتوسط معجز- وطويل مفصح مبين للمعنى مبرز»[5].

أما القصير، فاعلم أنَّ أقصر الفقرات القصار في السجع ما يكون من لفظين،

---

(١) الفوائد المشوق، ص٢٥٢.

(٢) المطففين: ٢٤ وينظر: مختصر المعاني: ٣٩٧.

(٣) نوح: ١٤ والاطول: ٣٨٧/٢.

(٤) يس: ١١٧-١١٨.

(٥) محاضرات في علم البديع: ١٩٧.

كقوله تعالى: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝١ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا ۝٢ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾[2].

وأطول الفقرات القصار ما يكون من عشر لفظات وما بين هذين متوسط، كقوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾[3].

وأقصر الطوال ما يكون من أحد عشر لفظة وأطولها غير مضبوط وكلما طالت الفِقَرُ زاد بيانها وأفصاحها. وقد وقع في الفقر المطوّلة ما هو من عشرين لفظة فما حولها، مثل قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ۗ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۝٤٣ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾[4]. ومثاله فيما دون ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَٰهَا مِنْهُ إِنَّهُۥ لَيَـُٔوسٌ كَفُورٌ ۝٩ وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ نَعْمَآءَ بَعْدَ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ ٱلسَّيِّـَٔاتُ عَنِّىٓ ۚ إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ فَخُورٌ﴾[5].

---

(١) العاديات: ١-٣.

(٢) المدثر: ١-٤ والبديع: ١٩٩.

(٣) النجم: ١-٤.

(٤) الأنفال: ٤٣-٤٤.

(٥) هود: ٩-١٠ والفوائد: ٢٥١ والتنبيه: ٢٧١.

والفقرات المسجوعة إما أن تكون متساوية أو لا..

أما المتساوية ففي الأكثر إنَّما توجد في الفقرات القصار كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾[1].

وأما المختلفة فاختلافها إما أن يكون في فقرتين أو أكثر..

أما المختلفة في فقرتين فالأحسن أن تكون الثانية أزيد من الأولى ولا تزيد بقدر كثير، كقوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلسَّاعَةِ ۖ وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِٱلسَّاعَةِ سَعِيرًا ۝١١ إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ سَمِعُوا۟ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا ۝١٢ وَإِذَآ أُلْقُوا۟ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ دَعَوْا۟ هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾[2].

وأما المختلف في أكثر من فقرتين فأحسنه أن تكون الفقرة الثالثة زائدة والأوليتان متساويتان أو الثانية منه أزيد يسيراً.. وأقل السمع حسناً ما يكون المتأخر من الفقرات أقل مما قبلها[3].

○ رابعاً: الترصيع:

وهو أن تكون ألفاظ الكلام مستوية الأوزان متفقة الإعجاز[4]. وهو عند البلاغيين: «هو أن يكون السجع الذي في إحدى الشطرتين أو الجملتين أو أكثر مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن والتوافق على الحرف الأخير، بحيث يبلغ الإيقاع الصوتي داخل البيت أقصى مدى ممكن»[5].

---

(١) الضحى: ٩-١٠.

(٢) الفرقان: ١١-١٣.

(٣) ينظر: شرح الكوكب المنير: ٢/٢٧٩ والفوائد المشوق، ٢٥٢.

(٤) معجم المصطلحات البلاغية: ١/٣١١ والفوائد المشوق، ص٢٥٣.

(٥) البديع في علم البديع، ص١٥٨.

إذن فالترصيع عند الأصوليين من أقسام الأسجاع كما عند البلاغيين، فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه ويقرع الأسماع بزواجر وعظه.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴿٤﴾ فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا﴾[2]، وهو في كتاب الله كثير.

وهو في الشعر كثير منه قول أبي فراس[3]:

وأفعالُهُ للرّاغبينَ كريمةٌ ... وأموالُهُ للطالبينَ نِهابُ

وقول آخر:

ثمانيةٌ لم تفترقْ مُذ جمعتها ... فلا افترقتْ ما ذَبَّ عن ناظر شُفرُ

يَقينكَ والتقوى وجودُكَ والغنى ... ولفظُكَ والمعنى وحربُكَ والنصرُ

○ خامساً: التسميط:

وهو أن يكون في صدر الكلام أو الرسالة أو البيت أبيات مشطورة أو منهوكة مقفاة ثم يجمعها قافية مخالفة لازمة للقصيدة حتى تنقضي أو رسالة حتى تنتهي فتصير كالسمط الذي احتوى على جواهر متشاكلة[4].

وعند البلاغيين بأنَّه أن يقصد المتكلم تصبير بعض مقاطع الأجزاء في البيت الشعري، أو في الجملة النثرية على سجع يخالف قافية البيت مع توخي تماثل التصريف[5].

---

(١) الانفطار: ١٣-١٤.

(٢) الغاشية: ٢٥-٢٦.

(٣) ديوانه: ٢١٩.

(٤) الفوائد المشوق، ص٢٥٤.

(٥) البديع في علم البديع، ٢٢٠.

والفرق بينَ التسميط، والتسجيع كونُ أجزاءِ التسميط غير ملتزمة أن تكون على روي البيت، وكون أجزائه متزنة، وكون عددها محصوراً.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ﴾ إلى قوله: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ۝١٥ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ۝١٦ وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ۝١٧ وَٱلصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝٥ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾[3] ومثله في القرآن كثير.

ومنه قول امرئ القيس[4]:

ومتسلم شفتُ بـــالرمح ذيلـــهُ أقمتُ بغَصْبٍ ذي شقاشقُ ميله
فجعتُ به في مُلتقى الحربِ خليلُه تركتُ عِتاقَ الطير يحجُلنَ حولَهُ

○ سادساً: التجزي:

وهو أن يكون الكلام مجزأ ثلاثة أجزاء أو أربعة أجزاء[5]. ويجمع نجم الدين ابن الأثير بين التسميط والتجزئة ويلحق بهما التسجيع، يقول: «فأما التسميط فهو أن يعتمد الشاعر تغيير بعض مقاطع الأجزاء في البيت على سجع يخالف قافية البيت... وأما التجزئةُ فمعناها أن يجزئ الشاعر البيتَ ثلاثة أجزاء أو أربعة... وأما التسجيع فهو أن يتوخى المتكلم أو الشاعر السجع في أجزاءٍ من

---

(١) التكوير: ١-٢.
(٢) التكوير: ١٥-١٦-١٧.
(٣) الرحمن: ١-٢-٣-٤-٥.
(٤) ديوانه: ٣٧٧.
(٥) المطول: ٤٢١ والفوائد المشوق، ص٢٥٥.

كلامه فيكون بعضها موزوناً بوزن عَرُوضِي، ولا تكون الكلماتُ محصورةٌ في عددٍ معينٍ، ويُشترط أن يأتي رويُّ الشعر كرويِّ القافية. والفرق بينه وبين التسميط أن أجزاء التسجيع على رويِّ قافيته، والفرق بينه وبين التجزئة اختلاف وزن أجزائه ومجيئها على غير عددٍ محصورٍ»[1].

ومثال التجزي (الثلاثة أجزاء) من الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ﴾[2]. ومثال (الأربعة أجزاء) قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام يعظ أباه بقوله: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا ۝٤٢ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي قَدۡ جَآءَنِي مِنَ ٱلۡعِلۡمِ مَا لَمۡ يَأۡتِكَ فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ صِرَٰطًا سَوِيّٗا ۝٤٣ يَٰٓأَبَتِ لَا تَعۡبُدِ ٱلشَّيۡطَٰنَۖ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ عَصِيّٗا ۝٤٤ يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٞ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيۡطَٰنِ وَلِيّٗا﴾[3]، ومنه في القرآن كثير.

ومنه قول ابن المعتز في الثلاثة [4]:

عجباً لمنصلك المقلد كيف لم ... تسل الدماءُ عليكَ منه سُيولا
لك حسنه متقلداً وبهاؤه ... متنكباً ومضاؤه مسلولاً

ومثال الأربعة أجزاء، قول المتنبي[5]:

---

(١) جوهر الكنز: ص٢٥٢-٢٥٣.
(٢) الكوثر: ١-٢-٣.
(٣) مريم: ٤٢-٤٣-٤٤-٤٥.
(٤) الكامل: ٢٠٨/٢.
(٥) ديوانه: ١٤٩/٢.

فنحن في جدَلٍ والرومُ في وَحلٍ والبحرُ في خجلٍ والبرُ في شُغلِ

○ سابعاً: لزوم ما لا يلزم:

ويسمى التضييق والتشديد والأعنات، وهو التزام أن يكون ما قبل القافية حرفاً معيناً[١].

وهو عند البلاغيين، أن يجيء قبل حرف الرّوي، أو ما في معناه من الفاصلة، ما ليسَ بلازمٍ في السجع[٢].

وفي القرآن الكريم من هذا النوع كثير.. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴿١٩﴾ وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْوَعِيدِ﴾[٣]. لزم الياء والدال في أكثر هذه السورة.

وقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾. إلى قوله: ﴿يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾[٤]. التزام قافية توافق قافية، وقوله تعالى: ﴿وَٱلطُّورِ ﴿١﴾ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ﴾[٥] وهذا النوع أتى في القرآن عفواً من غير قصد، وربما وقع في أقوال فصحاء العرب من غير قصد والمتأخرون يقصدون ذلك ويتكلفون في استعماله[٦]: ليس التكحل في العينين كالكَحَل.

---

(١) الفوائد المشوق، ص٢٥٩.

(٢) تلخيص المفتاح، ص٢٠٨.

(٣) ق: ١٩-٢٠.

(٤) الإنسان: ١-٦.

(٥) الطور: ١-٢.

(٦) الفوائد المشوق، ص٢٦٠.

وجاء في الحماسة[1]:

إنّ التي زَعمتْ فــؤادَكَ مَلّهــا ... خُلقت هَواك كما خُلقتَ هوى إلهاً
بيضاءُ باكرها النعيمُ فــصاغها ... بلباقــــة فأدقهـــا وأجلَهـــا
حَجَبَتْ تحيتها فقلت لصاحبي ... ما كانَ أكثرها لنــا وأقلّهــا
وإذا وَجدتُ لها وساوس سلوة ... شفعَ الضميرُ إلى الفؤادِ فسلّها

○ ثامناً: التطريز:

هو أن تأتي قبل القافية بسجعات متناسبة فيبقى في الأبيات أواخر الكلام كالطراز في الثوب[2].

وعرفه البلاغيون بأنَّه، أن يبتدئ المتكلم أو الشاعر بذكر جملٍ من الذوات غير منفصلة، ثم هو يخبر عنها بصفة واحدة من الصفات مكررة بحسب التعدد الذي قدَّره في تلك الجمل الأولى. فلكون الذوات في كل جملة متعددة تقديراً، والجمل متعددة لفظاً، وعدد الذوات لا عدد الذوات، عدد تكرار واتحاد لا عدد تغاير[3]، وهو ما ذهب اليه أهل الأصول بالمعنى نفسه[4].

ومنه قول شاعر:

أمسي وأصبحُ من هُجرانكم دنف ... يَرثي لِيَ المُشفقانِ الأهلُ والولدُ
قدْ خدد الدّمعُ خدّي من تذكركم ... وهدَني المضنيانِ الشوقُ والكمدُ
كأنما مُهجتي شــلْوٌ بمــسبعة ... ينتابها الضاريانِ الذئبُ والأسدُ
لم يبقَ غيرُ خفي الروحِ من جسدي ... فداً لك الفانيانِ الروحُ والجسدُ
إني لأحسدُ في العشاقِ مُصطبراً ... وحسبكَ القاتِلانِ الحبِّ والحسدُ

---

(١) ديوان الحماسة: ٢٠٨/١.
(٢) الفوائد المشوق، ص٢٦١.
(٣) شرح الكافية، ص١٨٠.
(٤) ينظر: حاشية الجرجاني على التوضيح: ٨٧/٢.

○ تاسعاً: التسهيم:

وهو أن يكون في القافية ما يدل على الكلام، أو في أول الكلام ما يدل على القافية[1].

وتعريف الأصوليون قريب جداً من تعريف البلاغيين له. فهو عندهم، هو أن يكون ما تقدم من الكلام دليلاً لفظياً على ما يتأخر منه، والعكس، فيشهد أول البيت بقافيته محدثاً لوناً من التماسك النصي داخل البيت[2].

ومنه قول أبي حية:

إذا ما تقاض المرءُ يومٌ وليلــةٌ تقاضاه دهرٌ لا يملّ التقاضــيا

ومثله:

هي الدّرُّ منثوراً إذا ما تكلّمتْ وكالدّرِّ منظوماً إذا لم تكلّــم

○ عاشراً: الاقتباس: ويسمى التضمين.

وهو عند الأصوليين، أن يأخذ المتكلم كلاماً من كلام غيره يدرجه في لفظه لتأكيد المعنى الذي أتى به أو ترتب، فإن كان كلاماً كثيراً أو بيتاً من الشعر فهو تضمين، وإن كان كلاماً قليلاً أو نصف بيت فهو إيداع[3]. وعلى هذا الحد ليس في القرآن من هذا النوع شيء إلا ما أودع فيه من حكايات أقوال المخلوقين.

وعند البلاغيين، هو أن يضمن المتكلم لفظة من بيت أو جملة مفيدة منه، أو جزءاً عروضاً، أو ما زاد على ذلك[4].

---

(١) الفوائد المشوق، ص٢٦٧.

(٢) توظيف الشواهد الشعرية عند الأصوليين: ١٦٧ والبديع في علم البديع، ص١٤١.

(٣) جمع الجوامع: ٦٩/٢ والفوائد المشوق، ١٣٤.

(٤) البرهان في إعجاز القرآن، ص٨١.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾[1]. فـ(الحصب) لغة للحطب بالحبشية و(كالقسطاس) وهو الميزان باللغة الرومية (والفردوس) وهو البستان (والقنطار) وهو اثنا عشر ألف أوقية... ومن اللغة المنسية الكف والساق والفراش والوزير والقاضي والوكيل والشراب والحلال والحرام والحسد والصواب والبركة والخطأ والوسوسة والكساد والنطيحة والحَط والقلم واللهو والكرسي والقفل والركاب والغاشية والمشرق والمغرب واللطيف. ومن اللغة الفارسية المحكية، الإبريق والسندس والياقوت والزنجبيل والمسك والكافور، وهذه الكلمات كلها حكاها الثعالبي في فقه اللغة[2] وهي عند المحققين مختلف فيها فمنهم من قال أنها أعجمية عربت ومنهم من أنكر ذلك وقال ليس في القرآن لفظ أعجمي لقوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾[3]، وهذه الألفاظ إنَّما هي عربية أصيلة وافقت اللغة الأعجمية والرومية. وإنَّما الذي ورد في القرآن بعض آيات وكلمات من التوراة وغيرها من كلام الله ﷻ فأشبه التضمين والإيداع. من ذلك قوله تعالى فيما حكاه من صفة النبي ﷺ وأصحابه وذلك قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ﴾[4]. فضمن كتابنا صفتهم من الكتابين الأولين[5].

---

(١) الأنبياء: ٨٩.

(٢) فقه اللغة: ١٤١.

(٣) الشعراء: ١٩٥.

(٤) الفتح: ٢٩.

(٥) الفوائد المشوق، ص١٣٤-١٣٥.

○ حادي عشر: التلميح:

وهو أن يشير في فحوى الخطاب إلى مثل سائر أو شعر نادر أو قصة مشهورة من غير أن يذكره[١].

وتعريف الأصوليون للتلميح يشبه تعريف البلاغيين فهو عندهم، أن يشار إلى قصة أو شعر من غير ذكرهِ[٢].

ومما جاء من التلميح في الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ بِٱلْأَحْقَافِ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾[٤].. ومثله في القرآن كثير.

ومنه قول بشار بن عدي:

اليومَ خمرٌ ويبدو في غدٍ خَبرٌ والدَّهرُ ما بين إنعام وإبآس

حيث أشار به إلى قولِ امرئ القيس (اليوم خمرٌ وغداً أمرٌ) حين بلغه قتل أخيه[٥] وهو يشرب فصار مثلاً.

وكقول أبي فراس[٦]:

ولا خيرَ في دَفعِ الأذى بمذلَّةٍ كما رَدَّها يوماً بسوءتِه عمرو

أشار بذلك إلى قصة عمروِ بن العاص مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه).

---

(١) الفوائد المشوق، ص١٨٢.

(٢) تلخيص المفتاح، ص٢٢٠.

(٣) الأحقاف: ٢١.

(٤) النجم: ٥٨.

(٥) مقدمة ديوانه: ١١.

(٦) ديوانه: ٢٩٧.

○ ثاني عشر: المحل والعقد:

وهو أن يأخذ لفظاً منظوماً فينثره أو منثوراً فينظمه مع الاتفاق في المعنى[1].

وهذا القسم يختص بالإنشاء معروف بالكِّتاب البلغاء الفصحاء، وهو من أجلّ ما يمتّون به وأعظم ما يترفعون بسببه.. وفي القرآن الكريم من جنسه، وهو ما ورد فيه من آية مجملة فسرتها آية أخرى أو مفسرة أجملتها آية أخرى فأشبه ذلك الحل والعقد... وأكثر ما يقع هذا النوع في الشعر والرسائل فإنَّ الشعر معقود والنثر يحلله والنثر محلول والشعر يعقده، وللماهرين في صناعة الإنشاء من هذا كثير.

ومنه قول شاعر:

أتق المشبهات وازهد ودع مـــا ليس يعنيـــك واعملـــن بنيـــة

عقد لقوله ﷺ: «الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور متشابهات»[2] وقوله: «ازهد في الدنيا يحبك الله»[3] وقوله: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»[4] وقوله: «إنَّما الأعمال بالنيات»[5].

وأما الحل فهو كقول أبي الطيب[6]:

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده مـــن تـــوهم

---

(١) المحصول: ٣٨٧/٢ واصول الشاسي: ١٩٩/١ والفوائد المشوق، ص٢٤٩.

(٢) السنن الكبرى: رقم الحديث: ١٠١٨١، ٢٦٤/٥.

(٣) لم أعثر على تخريجه.

(٤) صحيح مسلم: رقم الحديث ١٧٣٣، ٢٥٦/٣.

(٥) صحيح البخاري: ٣/١.

(٦) ديوانه: ١٨٨/١، وتوظيفه الشواهد الشعرية عند الأصوليين: ١٦٣.

الخاتمة

وفي ختام دراستنا للبحث البلاغي عند الأصوليين، توصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها:

-انفرد الأصوليون بمسائل لم يتناولها غيرهم، في اللغة والبلاغة، وبخاصة على مستوى المفردة والسياق وكان لهم الأثر الواضح في دراسة هذه المسائل.

-توصل البحث أنَّ هناك صلة وثيقة بين البحث البلاغي والدلالي عند الأصوليين وعلاقتيهما بالسياق، وقد كان للأصوليين الأثر الأكبر لفهمهم للسياق وقيمته، وقد سبقوا في ذلك اللغويين والبلاغيين في ذلك وربما يدرس في كتاب مستقل -إن شاء الله-.

-أثر الأصوليون في الدرس البلاغي أثراً كبيراً، ففي كتبهم بحوث وافرة عن الخبر والإنشاء والحقيقة والمجاز والإيماء.

-هناك صلة وثيقة بين علمي المعاني وأصول الفقه، وهما في غاية التداخل، لأنَّ الخبر والإنشاء اللذين يتكلم فيهما علم المعاني هما موضوع علم الأصول، وكذلك الأمر والنهي والإخبار. فهما في غاية التداخل.

-لقد كشف الأصوليون عن قضية في غاية الأهمية، وهي أنَّ البلاغة لا تقتصر على المعاني المجازية فحسب، والحقيقة عندهم نوعان: حقيقة لغوية وضعية، وحقيقة يقصدها المتكلم، وهذه الحقيقة الأخيرة قد تكون بالمعنى الأول، وقد تكون مجازاً.

-إنَّ الدرس البلاغي عند الأصوليين ليس بلاغة الجمال كما هو عند البلاغيين بل نسميه (بلاغة الدلالة).

–اعتنى الأصوليون باستقراء أساليب العربية وعباراتها وكانت معرفتهم كبيرة جداً باللغة ومدلولاتها.

–بحث الأصوليون عن مفهوم البيان، وقد بحثه البلاغيون أيضاً لكن من نواحٍ مختلفة، لكن حاصل معانيه يرجع للظهور والإيضاح والكشف عن المقصود. وقد خصَّوهُ بالإظهار.

–سمّى علماء البيان المجاز الذي علاقته المشابهة (بالاستعارة) أما الأصوليون يسمون العلاقة (الاتصال).

–تناول علماء الأصول البيان وأنواعه ولكن بأقل مما تناوله البيانيون وذلك لأسباب ذكرناها في موضعها.

–اهتم الأصوليون بعلم البديع وإن كانت استشهاداتهم به قليلة، لأن تحسين الألفاظ والاهتمام بها ليس من واجبهم، بل وجدناهم يهتمون بإظهار معاني الأحكام.

–اختلف الأصوليون في استعمالهم للمباحث البلاغية فمنهم من توسع بذكرها في كتبه ومنهم من أشار إليها بحسب حاجتهم إليها، ولكننا وجدنا الشروح أكثر اعتماداً من الكتب، وذلك بحسب علم الباحث، لأنَّها كانت لتوضيح العلوم ولتدريسها بأبسط صورة للطلبة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

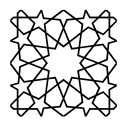

المصادر

❖ القرآن الكريم.

✓أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، صديق بن حسن القنوجي، تحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨.

✓الإبهاج في شرح المنهاج، علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

✓الإتقان في علوم القران، جلال الدين السيوطي، دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٨٧ .

✓أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، أحمد محمد سعفان، دار عمار، الأردن، ط٢، ١٩٩٢.

✓إجابة السائل شرح بغية الآمل، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياني والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦.

✓إحكام الفصول في أحكام الأصول، سليمان بن خلف الباجي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٩.

✓الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي أبو الحسن، تحقيق: الدكتور سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

✓إرشاد الفحول، محمد بن علي الشوكاني، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٣٧م.

✓أسرار التكرار في القرآن، تاج القراء محمود بن حمزة الكرماني، دار الاعتصام، القاهرة، ط٢، ١٩٧٦م.

✓أسس النقد الأدبي عند العرب، الدكتور أحمد بدوي، نهضة مصر، رقم الإيداع، ٢٧٠٨.

✓أسلوب الحذف في القرآن الكريم، د. أحلام موسى الزهاوي، دار القلم، ٢٠٠٦.

✓الأشباه والنظائر، تاج الدين عبد الوهاب السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩١.

✓أصول البزدوي، كتر الوصول إلى معرفة الأصول، علي بن محمد البزدوي الحنفي، مطبعة جاويد بريس، كراتشي.

✓أصول السرخسي، محمد بن أحمد السرخسي، دار الكتاب العربي، ١٣٧٢هـ.

✓أصول الشاسي، أحمد بن إسحاق الشاسي أبو علي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ.

✓أصول الفقه، محمد أبو زهرة، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٦.

✓الأطول على المطول، شرح تلخيص المفتاح، سعد الدين التفتازاني، دار الكتب العلمية، لبنان، ط٢، ٢٠٠٥.

✓إعلام الموقنين، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.

✓اقتضاء الصراط المستقيم، ابن تيمية، تحقيق: د. ناصر العقل، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٤-١٩٩٣، ط٤.

✓الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، محمد بن عبد الملك بن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله، تحقيق: د. محمد حسن عواد، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١.

✓الآيات البينات، شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، ابن قاسم العبادي، مطبعة استانبول، ط١، ١٢٨٩هـ.

✓إيضاح المحصول من برهان الأصول، لأبي عبد الله محمد بن علي التميمي المارزي، تحقيق د. عمار الطالبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

✓الإيضاح، الخطيب القزويني، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

✓البحث البلاغي عند ابن تيمية، إبراهيم بن منصور التركي، نادي القصيم الأدبي، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

✓البحث البلاغي في تفسير مواهب الرحمن، د. عقيد خالد حمودي، مكتبة بغداد، ط١، ٢٠٠٩.

✓البحث النحوي عند الأصوليين، الدكتور مصطفى جمال الدين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠.

✓البحث النحوي عند الأصوليين، د. مصطفى جمال الدين، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠.

✓البحر المحيط في أصول الفقه، للعلامة محمد الزركشي، دار الكتب المصرية، ط١، ١٩٦١.

✓البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر، ١٣٩٨-١٩٧٨، ط٢.

✓بديع القرآن، ابن أبي الإصبع زكي الدين عبد العظيم بن عبد الواحد المصري (ت ٦٥٤هـ)، تحقيق: حنفي محمد شرف، مطبعة نهضة مصر، القاهرة (د.ت).

✓البديع في علم البديع، ليحيى بن معطي، تحقيق ودراسة الدكتور محمد مصطفى أبو شوارب، راجعه الأستاذ الدكتور مصطفى الصاوي الجويني، دار الوفاء لدنيا النشر، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٣م.

✓البديع، عبد الله بن المعتز، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٤٥.

✓البرهان في أصول الفقه، عبد الله بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي، تحقيق: الدكتور عبد العظيم محمود الديب، الناشر الوفاء، المنصورة، مصر، ط٤، ١٤١٨هـ.

✓البرهان في إعجاز القرآن أو بديع القرآن، ابن أبي الإصبع المصري (ت ٦٥٤هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد مطلوب، الدكتورة خديجة الحديثي، منشورات المجمع العلمي، ١٤٢٦-٢٠٠٦.

✓البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق الدكتور يوسف المرعشلي، جمال الذهبي، إبراهيم الكردي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠-١٩٩٠.

✓بغية الإيضاح، عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، بالجماميز، رقم الإيداع، ٤٥٣٥-١٩٨١م.

✓البلاغة العربية في ثوبها الجديد، د. بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٠.

✓البلاغة فنونها وأفنانها [البيان والبديع]، الدكتور فضل عباس حسن، دار الفرقان، عمان- الأردن، ١٤٠٧-١٩٧٨م، ط١.

✓بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعم الكلامية، ابن تيمية، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٢.

✓تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٤.

✓التبصرة في أصول الفقه، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق، تحقيق: الدكتور محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٣م.

✓التبيان في أقسام القرآن، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن القيم الجوزية، دار الفكر، د. ت.

✓التحرير مع التقريب، للحافظ ابن حجر، دار نشر الكتب الإسلامية، ط١، ١٩٧٣م.

✓التصور اللغوي عند الأصوليين، الدكتور السيد أحمد عبد الغفار، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٤٠١-١٩٨١م.

✓التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: الدكتور محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، دمشق، ط١، ١٤١٠.

✓التعبير القرآني، فاضل السامرائي، دار عمار للطباعة، عمان، ط٢، ١٩٩٧ .

✓التعريفات، للجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٣-١٩٩٢.

✓تعليل الأحكام في الشريعة الإسلامية، د. محمد مصطفى شلبي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١.

✓تفسير القرطبي، للإمام القرطبي، دار تونس للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٧١.

✓التفسير القيم، للإمام ابن القيم الجوزية، جمعه محمد بن أويس الندوي، مطبعة مصر، ط١، ١٣٦٨هـ.

✓التفسير الكبير، ابن تيمية، جمع: الدكتور عبد الرحمن عميرة، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

✓تلخيص الحبير شرح العلاّمة ابن الأمير على تحرير الكمال بن الهمام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

✓تلخيص المفتاح، للخطيب القزويني جلال الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٣٩هـ)، قرأه وكتب حواشيه وقدم له: الدكتور ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣-٢٠٠٢.

✓التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي أبو محمد، تحقيق: الدكتور محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠.

✓تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، للإمام السيوطي، دار التراث، مصر، ط٢، ١٩٨٦.

✓توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري الدمشقي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٤١٦-١٩٩٥.

✓التوضيح على التلويح، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، مطبعة محمد علي صبيح، ط١، ١٩٦٧.

✓التوضيح مع التنقيح، القاضي صدر الشريعة عبد الله بن مسعود المحبوبي البخاري، مطبعة محمد علي صبيح، دار مصر، ط٢، ١٩٦٩.

✓توظيف الشواهد الشعرية عند الأصوليين، أ.د. عبد الله بشير محمد البشير، دائرة الشؤون الإسلامية، دبي، ط١، ٢٠٠٨.

✓تيسير التحرير، محمد أمين بادشاه، دار الفكر، بيروت، د.ت.

✓الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار تونس للطباعة والنشر، ط٣، ١٩٨٠.

✓جمع الجوامع، تاج الدين عبد الوهاب السبكي، بحاشية البناني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٩٣٧م.

✓الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، تحقيق: مجدي قاسم، مكتبة البلد الأمين، جدة، ط١، ١٤١٤-١٩٩٤.

✓جوهر الكتر، نجم الدين أحمد بن إسماعيل الحلبي ابن الأثير (ت ٧٣٧هـ)، تحقيق: محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية (د.ت).

✓حاشية الأزميري على شرح مرقاة الوصول المسمى بمرآة الوصول، مُلا خسرو، دار الطباعة العامرة، ط١، ١٣٠٩هـ.

✓حاشية البجيرمي على شرح جلال الدين الدواني، المطبعة العثمانية، ١٣١٦هـ.

✓حاشية الجرجاني على العضد، للسيد الشريف الجرجاني، مطبعة دار التراث، مصر، ط١، ١٩٦١.

✓حاشية الشريف الجرجاني، علي بن محمد (٨١٦هـ)، طبع الأميرية ببولاق، ١٣١٦.

✓حاشية العدوي على شرح شذور الذهب لابن هشام، دار الكتب العربية للحلبي بمصر.

✓حاشية العلامة إبراهيم البيجوري (ت٨٩٥هـ) وبهامشها تقرير العلامة الشمس الانباري، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر، (د.ت).

✓حاشية العلامة البناني، عبد الرحمن بن جاد الله اللبناني المغزلي (ت ١١٩٨هـ) على شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي (ت ٨٦٤هـ) على متن جمع الجوامع للإمام السبكي (ت ٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٨-١٩٩٨.

✓حاشية سعدي أفندي على فتح القدير، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٣٨٩هـ.

✓حجية الإجماع، د. محمد محمود فرغلي، دار الكتاب الجامعي، مصر، ط١، ١٩٧١.

✓حلية المحاضرة، محمد بن الحسن الحاتمي (ت ٣٨٨هـ)، تحقيق: جعفر الكتاني، دار الرشيد، بغداد، ١٩٧٩.

✓الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت (د.ت).

✓درء تعارض العقل مع النقل، ابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية، الرياض، ١٣٩١.

✓دراسة المعنى عند الأصوليين، الدكتور ظاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٣م.

✓دقائق التفسير، ابن تيمية، جمع: محمد السيد الجليند، دار القبلة، جدة، ط٣، ١٤٠٦-١٩٨٦.

✓دلالات النصوص، د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٧.

✓ديوان ابن الرومي، مصورة عن دار الكتب العلمية، الدار القومية، مصر، ١٩٦٥.

✓ديوان أبي فراس الحمداني، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٩.

✓ديوان البحتري، مطبعة الهلال، مصر، ط١، ١٩٢٢.

✓ديوان الحارث بن حلزة، دار بيروت للطباعة والنشر، لبنان، ١٤٠٤هـ.

✓ديوان الحماسة، دار العلم، بيروت، د.ت.

✓ديوان الكميت، شركة دار الأرقم للطباعة، بيروت، لبنان، د.ت، د.ط، الكامل لابن الأثير.

✓ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٩٨٤م.

✓ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٦٩م.

✓رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تاج الدين بن نصر عبد الوهاب بن علي عبد الكافي السبتي، تحقيق د. علي محمد معوض، عالم الكتب، لبنان، ط١، ١٩٩٩.

✓سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي (٤٦٦هـ)، تصحيح عبد المتعال الصعيدي، ١٩٦٩.

✓سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٢.

✓شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، دار إحياء الكتب العلمية، ط١.

✓شرح الكافية البديعية، صفي الدين الحلي (٧٥٢هـ)، قدم للشرح وحققه وعلق عليه: الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، بغداد، ط١، ١٤٢٥-٢٠٠٤.

✓شرح الكوكب المنير، ابن النجار الفتوحي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الزحيلي ونزيه حماد، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة (د. ت).

✓شرح المنار وحواشيه من علم الأصول، لعبد اللطيف بن عبد العزيز ابن الملك على متن المنار في أصول الفقه لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي، المطبعة العثمانية، (د.ت).

✓شرح المنار، عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن ملك المصري، المطبعة العثمانية، ١٩٤١.

✓الصارم المسلول على شاتم الرسول، ابن تيمية، عالم الكتب، ١٤٠٣-١٩٨٣.

✓صحيح الإمام مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

✓صحيح البخاري، بشرح عمدة القاري، للعيني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، د.ت.

✓الصيغ الإفرادية العربية، الدكتور محمد سعود المعيني، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٢.

✓العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى، تحقيق د. أحمد بن علي المباركي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.

✓عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح، (ضمن شرح التلخيص)، للسبكي، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٣٧.

✓عروس الأفراح في تلخيص المفتاح، لسعد الدين التفتازاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١.

✓علم اللغة، الدكتور علي عبد وافي، ط٥، ١٩٦٣.

✓علوم البلاغة، أحمد مصطفى المراغي (لم يذكر اسم المطبعة ولا تاريخ الطبع أو مكانه).

✓غاية المرام، للآمدي، تحقيق حسن محمود عبد اللطيف، مطبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط١، ١٩٧١م.

✓غاية الوصول شرح لب الأصول، زكريا الأنصاري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٩٦٢.

✓فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩.

✓الفصول في الأصول، أحمد بن علي الرازي الجصاص، تحقيق: الدكتور عجيل جاسم النشمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط١، ١٤٠٥.

✓فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، ط٧، د.ت.

✓الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، لابن قيم الجوزية، مكتبة المتنبي، بغداد، د. ت.

✓فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، عبد العلي بن نظام الدين الأنصاري، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، ١٣٢٤هـ.

✓في البنية والدلالة، الدكتور سعد أبو الرضا، منشأة المعارف، الإسكندرية.

✓قاعدة في المحبة، ابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة.

✓القصر قيمة واتجاه، الدكتور عبد الله عليوه حسين، دار الأرقم، الزقازيق، ط١، ١٤١٤-١٩٩٣.

✓قواعد الفقه، د. محمد عميم الإحسان المجددي، دار الصدف، بل شرز، د.ت.

✓كتاب الصناعتين، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد البحاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار الفكر العربي (د.ت).

✓الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب، ١٣٩٥-١٩٧٥.

✓الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو

القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

✓كشف الأسرار، عبد العزيز البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٣٩٤-١٩٧٤.

✓كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي (ت ١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣-١٩٩٢.

✓كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة البستي، تحقيق: هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١، ١٤٠٤، ١٩٨٢.

✓الكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي (ت ٧٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرزاق السعدي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٨٤.

✓لباب المحصول في علم الأصول، لأبي الحجاج محمد المكلاتي، دار الأنصار، ط١، ١٩٧٧.

✓لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، دار صادر، ط١، بيروت.

✓اللمع في أصول الفقه، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥-١٩٨٥.

✓مباحث الحكم عند الأصوليين، د. محمد سلام مدكور، دار النهضة

العربية، مصر، ط٢، ١٩٩٨.

✓مباحث العلة في القياس عند الأصوليين، د. عبد الحكيم عبد الرحمن السعدي، دار البشائر، لبنان، ط١، ١٩٨٦.

✓المبدع، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق (ت ٨٨٤هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠.

✓المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله ابن محمد بن محمد بن عبد الكريم الموصلي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٥.

✓مجاز القرآن، معمر بن المثنى أبي عبيدة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨١.

✓المجاز وأثره في اللغة، د. فاضل السامرائي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط١، ١٩٩٣.

✓مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس (ت ٧٢٨هـ)، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ١٤٠٤.

✓محاضرات في أصول الفقه (تقريرات السيد الخوئي)، محمد إسحاق فياض، مطبعة الآداب في النجف.

✓محاضرات في علم البديع، د. سعد علي مصلوح، دار عمار للنشر، عمان.

✓المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة

الرسالة، ط٣، ١٤٦٨-١٩٩٧.

✓مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٤١٥-١٩٩٥.

✓مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني، مطبعة قم، إيران، ط٢، ٢٠٠٦.

✓مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن القيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٣-١٩٧٣.

✓المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٦.

✓المستصفى في علم الأصول، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣.

✓المستظرف في كل فن مستطرف: شهاب الدين محمد بن احمد ابي الفتح الابيهقي، تحقيق: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٦.

✓المعتمد في أصول الفقه، محمد بن علي بن الطيب البصري أبو الحسن، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣.

✓معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٦.

✓المعرّب في تهذيب المُعرّب، أبـــو الفتح ناصر الدين بن عبـــد السيد ابن علي بن المطرز، تحقيق: محمد فاخوري وعبـــد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ط١، ١٩٧٩.

✓مفتاح الوصول، محمد الشريف التلمساني المالكي، دار الكتاب العربي، مصر، ط١، ١٩٦٢م.

✓مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبديع، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن سليمان النقيب (ت ٦٦٨هـــ)، تحقيق: زكريا سعيد علي، القاهرة، ١٩٩٢.

✓منافع الدقائق شرح مجامع الحقائق، مصطفى بن محمد البولداني، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٩٥٨.

✓المنخول في تعليقات الأصول، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، تحقيق: الدكتور محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٠.

✓منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤٠٦.

✓نبراس العقول في تحقيق القياس عند علماء الأصول، عيسى منون، دار الطباعة المنيرية، مصر، ط١، ١٣٤٥هـــ.

✓النبوات، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٦.

✓نهاية السول في شرح منهاج الأصول، للإمام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي، مطبعة محمد علي صبيح، مصر، ط٢، ١٩٦٦.

✓الوجيز في أصول الفقه، د. عبد الكريم زيدان، مطبعة العاني، بغداد، ط٤، ١٩٩٧.

✓الورقات، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف محمد العبد.

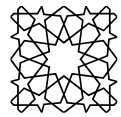

المحتويــات

المقدمة ٧

الفصل الأول: الكلمة المفردة ١١

المبحث الأول: أقسام الكلام عند الأصوليين ١١

أ- معنى الاسم ١١

ب- معنى الفعل ١٢

المبحث الثاني: الحروف ١٣

أولاً: الحروف ١٣

أ- حروف المباني ١٤

ب- حروف المعاني ١٧

ثانياً: مادة الكلمة ١٩

ثالثاً: هيئة الكلمة ٢٢

المبحث الثالث: صيغ الأفعال ٢٣

المبحث الرابع: الجمع والإفراد ٢٦

الفصل الثاني: علم المعاني عند الأصوليين ٢٨

المبحث الأول: الخبر وأنواعه ٣٠

أولاً: الخبر ٣٠

- أغراض الخبر ٣٠

- أدوات توكيد الخبر ٣١

- خروج الخبر ٣٢

ثانياً: الحذف والذكر ٣٣
حذف المسند ٣٥
حذف متعلقات الفعل ٣٥
الذكر ٣٦
ثالثاً: التعريف والتنكير ٣٨
التعريف ٣٨
تعريف المسند إليه ٣٨
أغراضه ٣٩
التنكير ٤٣
تنكير المسند ٤٤
أغراضه ٤٤
رابعاً: التقديم والتأخير ٤٤
تقديم المسند إليه ٤٥
تقديم المسند ٤٦
تقديم متعلقات الفعل ٤٦
خامساً: الفصل والوصل ٤٩
سادساً: القصر ٥٢
ركن جملة القصر ٥٢
طرق القصر ٥٢
أنواع القصر ٥٥
المبحث الثاني: الإنشاء وأقسامه ٥٩

مباحث الإنشاء الطلبي ٦٠
أولاً: الأمر ٦٠
صيغ الأمر ٦١
ثانياً: النهي ٦٥
ثالثاً: الاستفهام ٦٧
رابعاً: التمني ٧١
خامساً: النداء ٧١
المبحث الثالث: مباحث الإنشاء غير الطلبي ٧٥
أولاً: صيغ المدح والذم ٧٥
ثانياً: التعجب ٧٥
ثالثاً: القسم وأنواعه ٧٦
المبحث الرابع: الإيجاز والإطناب والمساواة ٨٤
أولاً: الإيجاز وأنواعه ٨٤
- إيجاز القَصْر ٨٤
- إيجاز الحذف ٨٥
أقسام الحذف ٨٦
حذف الفعل ٨٦
حذف الفاعل ٨٧
حذف المفعول ٨٧
حذف ضمائر الموصولات ٨٨
حذف المبتدأ ٨٨

حذف الخبر ٨٨
حذف المضاف ٨٩
حذف المضاف إليه ٨٩
حذف الصفة ٨٩
حذف الموصوف ٨٩
حذف الشرط ٩٠
حذف جواب الشرط ٩٠
حذف القسم ٩١
حذف جواب القسم ٩١
حذف جواب (لو) ٩١
حذف جواب (لولا) ٩١
حذف جواب (لّما) ٩٢
حذف جواب (أما) ٩٢
حذف جواب (إذا) ٩٢
ثانياً: الإطناب ٩٤
أقسام الإطناب: ٩٦
١- الإيضاح بعد الإبهام ٩٦
٢- التوشيح ٩٧
٣- ذكر الخاص بعد العام ٩٨
ذكر العام بعد الخاص ٩٩
٤- التكرار ١٠٠

٥- التكميل ١٠٦
٦- التتميم ١٠٦
٧- الاعتراض ١٠٧
٨- التذييل ١٠٧
٩- المساواة ١٠٩
الفصل الثالث: علم البيان عند الأصوليين ١١١
المبحث الأول: التشبيه ١١٣
أركان التشبيه ١١٤
أولاً: المشبه ١١٤
ثانياً: المشبه به ١١٥
ثالثاً: وجه الشبه ١١٦
رابعاً: أدوات التشبيه ١١٦
الغرض من التشبيه ١١٧
أقسام التشبيه ١١٧
أولاً: تشبيه محسوس بمحسوس ١١٧
ثانياً: تشبيه المعقول بالمعقول ١١٨
ثالثاً: تشبيه المعقول بالمحسوس ١١٨
رابعاً: تشبيه المحسوس بالمعقول ١١٨
الفرق بين الاستعارة والتشبيه ١٢٠
التمثيل ١٢١
المبحث الثالث: الحقيقة والمجاز عند الأصوليين ١٢٣

أ- الحقيقة عند الأصوليين ١٢٣
ب- المجاز عند الأصوليين ١٢٣
أحكام الحقيقة والمجاز ١٢٤
تعريف الحقيقة والمجاز ١٢٤
شروط صحة المجاز ١٢٥
أقسام الحقيقة من حيث أصل الوضع ١٢٦
حقيقة لغوية ١٢٦
حقيقة عرفية ١٢٦
حقيقة اصطلاحية ١٢٦
حقيقة شرعية ١٢٧
- حكم الحقيقة والمجاز ١٢٧
- وقوع المجاز في اللغة والقرآن والسنة ١٢٧
أنواع المجاز ١٢٩
أولاً: المجاز اللغوي ١٢٩
أقسامه ١٢٩
المبحث الثالث: الاستعارة ١٣١
أركان الاستعارة ١٣٢
أقسام الاستعارة ١٣٣
أولاً: استعارة تصريحية ١٣٣
ثانياً: استعارة مكنية ١٣٣
ثالثاً: استعارة تمثيلية ١٣٣

٤- الاستعارة المرشحة..... ١٣٤
٥- الاستعارة المجردة ١٣٥
٦- استعارة أصلية ١٣٥
٧- استعارة تبعية ١٣٥
الأول: أن يكون المستعار والمستعار منه محسوسين ١٣٥
الثاني: أن يكونا معقولين..... ١٣٦
الثالث: استعارة المعقول للمحسوس..... ١٣٦
أ - أسس الاستعارة البليغة الجميلة..... ١٣٦
ب- المجاز المرسل وعلاقاته ١٣٧
ثانياً: المجاز العقلي وعلاقاته ١٤٢
المبحث الرابع: الصريح والكناية ١٤٦
حكم التصريح ١٤٧
تعريف الكناية ١٤٧
حكمها ١٤٨
أقسام الكناية ١٤٩
١- الكناية عن الصفة ١٤٩
٢- الكناية عن الموصوف..... ١٤٩
٣- الكناية عن النسبة ١٥٠
هل الكناية حقيقة أم مجاز ١٥١
الفرق بين المجاز والكناية ١٥٣
تعارض الحقيقة والمجاز ١٥٣

قواعد في معالجة المجاز ١٥٤
عموم المجاز ١٥٧
الفرق بين الحقيقة والمجاز ١٦٠
الفصل الرابع: علم البديع عند الأصوليين..... ١٦٧
المبحث الأول: في المحسنات المعنوية ١٦٩
أولاً: المطابقة ١٦٩
أقسام الطباق ١٧٠
أ- الطباق اللفظي ١٧٠
ب- الطباق المعنوي ١٧١
ثانياً: المقابلة ١٧١
أقسام المقابلة ١٧٢
المشاكلة ١٧٥
التورية ١٧٦
خامساً: الرجوع والاستدراك ١٧٧
سادساً: الاستخدام ١٧٨
سابعاً: التجريد ١٧٩
ثامناً: المبالغة ١٨٠
تاسعاً: المذهب الكلامي ١٨١
عاشراً: الاستطراد ١٨٣
حادي عشر: براعة الاستهلال ١٨٤
ثاني عشر: التناسب ١٨٥

ثالث عشر: التقسيم ١٨٧
المبحث الثاني: المحسنات اللفظية ١٨٩
أولاً: الجناس ١٨٩
ثانياً: رد العجز على الصدر ١٩١
ثالثاً: السجع ١٩٢
رابعاً: الترصيع ١٩٥
خامساً: التسميط ١٩٦
سادساً: التجزي ١٩٧
سابعاً: لزوم ما لا يلزم ١٩٩
ثامناً: التطريز ٢٠٠
تاسعاً: التسهيم ٢٠١
عاشراً: الاقتباس..... ٢٠١
حادي عشر: التلميح ٢٠٣
ثاني عشر: المحل والعقد ٢٠٤
الخاتمة ٢٠٥
المصادر..... ٢٠٧